جامعة 8ماي 1945-قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى دراسة حالة رواندا

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية-

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

-رقية رياض

إشراف الأستاذ:

د. بوقنور إسماعيل

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
مزيان رياض	أستاذ مساعد-أ-	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
بوقنور إسماعيل	أستاذ محاضر-أ-	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
زغوني رابح	أستاذ محاضر-أ-	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

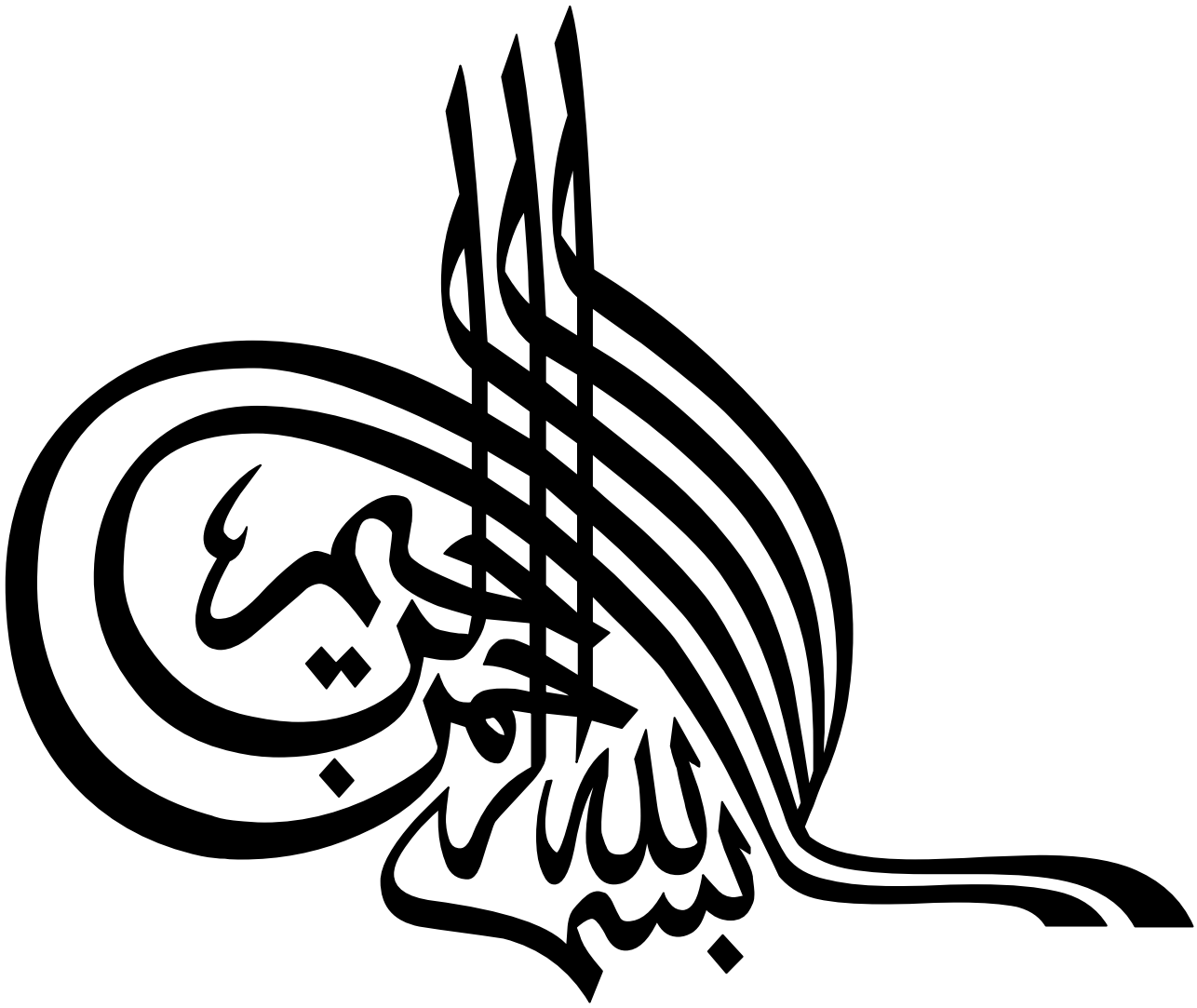
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نشكر المولى عز وجل الذي يسّر لنا السّبيل وأعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع، ونحمده على هذه النعمة.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذنا ومشرفنا الفاضل "إسماعيل بوقنور"

والذي حرص على أن تكون هذه المذكرة نموذجا لكل الدراسات

كما نتوجه بالشكر الخالص إلى كل من ساعدنا من بعيد أو قريب في إنجاز هذا البحث.

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديّ أطال اللّه في عمرهما ومنحهما وافر الصحة والعافية.

إلى إخوتي وأخي "وليد" الذي كان دائما ومازال سندا لي وإلى كل الأهل والأقارب.

إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة الذين اجتهدوا معي في إنجاز من بعيد أو قريب.

إلى من كانت دائما تحفزني وكانت سندا لي وأخص بالذكر "يسرى".

إلى كل اساتذة وطلبة قسم العلوم السياسية وأخص بالذكر الأستاذ "اسماعيل بوقنور".

الملخص

تدور الدراسة حول المنظمات الدولية غير الحكومية، وتبحث في نشأتها ومفهومها وخصائصها، مع التطرق إلى المقاربات المفسرة لدور الفواعل غير الدولاتية، كما تعرض مفهوم بناء السلام والمقاربات المفسرة له أيضا، وتستعرض دور المنظمات الدولية غير الحكومية لبناء السلام والأساليب التي تستخدمها في تحقيق السلام، وكذا جهودها المبذولة في حماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية وحماية البيئة، وتتخذ هذه الدراسة منطقة البحيرات الكبرى كدراسة حالة بالتركيز على نموذج رواندا، بحيث تبرز الأهمية الجيوإستراتيجية التي تحظى بها المنطقة، وتتطرق إلى خلفية النزاع الذي تعاني منه رواندا، ودور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحويل النزاع فيها لتعزيز السلام في رواندا وتحقيق الإستقرار داخلها.

الكلمات المفتاحية: المنظمات الدولية غير الحكومية، بناء السلام، حقوق الإنسان، البحيرات الكبرى، رواندا

Abstract

The study revolves around international non-governemental organizations and examines their origins, concepts and characteristics, while addressing the explanations for non-state actors, it also presents the concept of peace-building and its interpretive approaches, it reviews the role of international non-governmental organizations in peacebuilding and the methods they use to achieve peace, as well its efforts to protect human rights, achieve development and protect the environment, this study takes the great lakes region as case study with a focus on Rwanda's model, highlighting the geo-strategic importance of the region, it addresses the background of the conflict in Rwanda, and the role of international non-governmental organizations in the transformation of the conflict in them to promote peace and stability in Rwanda.

Keywords: international non-governemental organizations, peacebuilding, human rights, the great lakes, Rwanda

خطـــــــة الدراســـــــة

مقدمـــــــة

الفصل الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية وعمليات بناء السلام: مدخل مفهومي ونظري

المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية

المطلب الأول: نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية

المطلب الثاني: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

المطلب الثالث: خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية لعمليات بناء السلام

المطلب الأول: تعريف بناء السلام

المطلب الثاني: مفاهيم ذات علاقة بمفهوم بناء السلام

المطلب الثالث: نطاق عمليات بناء السلام

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لدور الفواعل غير الدولاتية

المطلب الأول: تفسير النيوواقيعية لدور الفواعل غير الدولاتية

المطلب الثاني: التفسير الليبرالي لدور الفواعل غير الدولاتية

المبحث الرابع: المقاربات المفسرة لبناء السلام

المطلب الأول: مقاربة التدخل

المطلب الثاني: المقاربات الإيجابية لبناء السلام

الفصل الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام

المبحث الأول: أساليب المنظمات الدولية غير الحكومية لتحقيق السلام

المطلب الأول: أسلوب الدبلوماسية الوقائية

المطلب الثاني: أسلوب الإنذار المبكر

المطلب الثالث: الوساطة وبناء القدرات

المبحث الثاني: جهود المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان

المطلب الأول: علاقة المنظمات الدولية غير الحكومية بموضوع الإنسان

المطلب الثاني: أهم أساليب إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان

المطلب الثالث: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار الآلية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

المبحث الثالث: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية على المستوى التنموي و البيئي

المطلب الأول: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية على مستوى التنمية

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة

المطلب الثالث: الإنجازات الميدانية للمنظمات الدولية غير الحكومية

الفصل الثالث: النزاع في منطقة البحيرات الكبرى ودور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في روندا

المبحث الأول: لمحة عن منطقة البحيرات الكبرى

المطلب الأول: التعريف بمنطقة البحيرات الكبرى

المطلب الثاني: الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة البحيرات الكبرى

المطلب الثالث: النزاع في منطقة البحيرات الكبرى

المبحث الثاني: لمحة عن روندا وخلفيات النزاع

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية والإستراتيجية لرواندا

المطلب الثاني: التركيبة السكانية لمنطقة رواندا

المطلب الثالث: خلفيات النزاع في رواندا

المبحث الثالث: المصالحة الوطنية ودور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحويل النزاع في رواندا

المطلب الأول: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ودورها في بناء السلام بعد النزاع

المطلب الثاني: الإبادة الجماعية في رواندا1994

المطلب الثالث: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في حل النزاع وبناء السلام في رواندا

الطالب الرابع: مبادرات تعزيز السلام والإستقرار في رواندا

الخاتمـــــــة

مقدمة

مقدمة

شـهدت نهايـة فتـرة الحـرب البـاردة ظهـور عـدة تحـولات عالميـة مسـت العديـد مـن المجالات المختلفة، مما ساهم في بروز تحول من مركزية قدرة الدولة على القيام بمهامها كفاعل دولي وحيد في العلاقات الدولية؛ إلى تفعيل دور الفواعل غير الدولاتية في مواجهة التحديات الجديدة والتغيرات التي تطرأ على الساحة العالمية، وتعد "المنظمات الدولية غير الحكوميـة NGOs بـين أهـم الفواعـل المشـاركة إلـى جانـب الـدول فـي إدارة وحـل بعـض القضايا والتهديدات العالمية، ويرجع هذا إلى تزايد دورها في إدارة القضايا العالمية؛ منها قضايا نشر ثقافة بناء السلام في المناطق التي شهدت نزاعات عنيفة، وذلك بهدف إعادة بناء وإعمار ما تم تخريبه، ويتم ذلك من خلال بناء العلاقات الودية وإصلاح كل ما قد يؤدي إلى عودة النزاع الذي يضمن تفعيل بناء السلام.

وبهذا أصبح مفهوم السلام من المفاهيم التي طرأت عليها تحولات، فلم يعد يقصد بالسلام عدم وجود حرب أو حل النزاع أو وقف الحرب، بل تجاوز المفهوم ليتضمن معنى إستباقية وقوع النزاع لمنع قيامه من جديد، وكذلك إعادة بناء ما تم تخريبه أثناء فترات النزاع من كل الجوانب الحقوقية والأمنية والتنموية وغيرها من المجالات، ومع كل هذه التحولات أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية إحدى الفواعل الجديدة الفاعلة في عمليات بناء السلام، كما أن موضوع بناء السلام أصبح من المواضيع التي تحظى بإهتمام واسع في الآونة الأخيرة، وذلك نظرا لما تحمله ثقافة نشر السلام وإعادة بناء الدولة في فترات ما بعد النزاع، كما وتعمل على إحلال السلام المتساند مع القضاء على كل ما يدعو إلى عودة النزاع من جديد.

كل هذا أدى إلى تزايد دور المنظمات الدولية غير الحكومية في نشر ثقافة بناء السلام، بحيث تنشط في مجالات عدة منها حماية حقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية وأخرى في مجال حماية البيئة كمنظمة السلام الأخضر، بالإضافة إلى أنه هناك الكثير

من القضايا التي يبرز فيها دور المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل كبير. كنموذج على ذلك نجد الدور الكبير الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى، بالتركيز على دولة رواندا، والتي تبدل فيه هذه المنظمات جهدا كبيرا في المسائل الإغاثية وتقديم مجموعة من الخدمات لضمان تحقيق عمليات بناء السلام في المنطقة.

1-أهمية الدراسة

تحوز دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية على أهمية كبيرة كونها أصبحت أحد الفواعل البارزة في العلاقات الدولية، بحيث تزايد عدد هذه المنظمات بشكل كبير وأصبحت تلعب دورا بارزا في العديد من الميادين من خلال تطوير جهودها وتوجيه اهتماماتها إلى القضايا المطروحة على الساحة الدولية، كالبيئة، حقوق الإنسان، الحوكمة والتنمية، بناء السلام، حقوق اللاجئين وحقوق المرأة والطفل وغيرها من العمليات التي تضمن إعادة بناء مناطق ما بعد النزاع.

وبناءا على هذا يمكن تحديد أهمية الدراسة في ما يلي:

1-1-الأهمية العلمية: تعود الأهمية العلمية لموضوع المنظمات الدولية غير الحكومية لكونه من بين أهم المواضيع التي تنتمي إلى حقل العلاقات الدولية، وذلك يرجع إلى أن المنظمات الدولية غير الحكومية أصبحت أحد الفواعل غير الدولاتية النشطة في النظام الدولي وبشكل ملحوظ، بالإضافة إلى القيمة العلمية التي تحوز عليها دراسة موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية.

1-2-الأهمية العملية: تبرز الأهمية العملية للدراسة من خلال أن هذا الموضوع يحاول دراسة دور المنظمات الدولية غير الحكومية؛ خاصة مع الإعتراف بها كفاعل من الفواعل غير الدولاتية في المشاركة لمعالجة القضايا المطروحة على الساحة الدولية بعدما كانت

حكر على الدول فقط، وكذا محاولة الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بعمليات بناء السلام التي تهدف إلى تحويل النزاع، وبناء مناطق ما بعد النزاع، بالإضافة إلى التطرق إلى الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية غير الحكومية في تقديم الإغاثة في حالات النزاعات والكوارث، مما ساهم وبشكل كبير في تزايد دور هذه المنظمات بصورة فعالة في عمليات بناء السلام.

2-مبررات اختيار الموضوع: هناك مجموعة من الأسباب التي كانت وراء اختيار الموضوع يمكن إيجازها فيما يلي:

2-1-الأسباب الذاتية: لعلى أهم ما دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع هو الرغبة في دراسة المواضيع المتعلقة بإدارة النزاعات، ومحاولة التعمق أكثر في هذا المجال، كما أن هذه الدراسة ستعطي توجه جديد عن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في إعادة بناء الدول في فترة ما بعد النزاع، وكيفية بناء ما تخريبه في الفترة التي تعقب النزاع مباشرة.

2-2-الأسباب الموضوعية: ترتبط بالموضوع في حد ذاته، حيث أصبح موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية يلقى إهتماما كبيرا داخل الأوساط الأكاديمية، بالإضافة إلى أن هذا الموضوع يحاول تحديد مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في ظل التحولات العالمية، والإنتقال من منطق سيطرة الفواعل الدولية على إدارة النزاعات إلى منطق تعدد الفواعل وبروز الفواعل غير الدولاتية لتساهم إلى جانب الدول في إدارة النزاعات وبناء السلام، مع تحديد دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام.

3-أهداف الدراسة: الهدف الأساسي من الدراسة هو فهم المقصود بكل من المنظمات الدولية غير الحكومية وبناء السلام، ومحاولة إظهار الدور الذي أصبحت تضطلع به المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية الدول من النزاعات؛ والحفاظ على أمنها، وكذا دورها في إرساء عمليات السلام في مرحلة ما بعد النزاع.

وكـذا التعـرف علـى أهـم الأسـاليب المسـتخدمة مـن قبـل المنظمـات الدوليـة غيـر الحكومية في عمليات بناء السلام، والتعرف أيضا على التطورات الحاصلة في مجال بناء السلام.

4-مجال الدراسة:

4-1-المجـال المعرفـي: من المعروف أن كل عمل يقوم بـه الباحث في حقل العلاقات الدوليـة ينتمـي إلـى مجـال معرفـي واضـح ومحـدد، وعلـى هـذا الأسـاس فإنـه يجـري فـرز المواضيع حسب سياقاتها وامتداداتها العلمية، لذلك فموضوع "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى -دراسة حالة رواندا-" محصور في مجال النزاعات الدولية.

4-2-المجـال المكـاني: يـتم التركيـز علـى منطقـة البحيـرات الكبـرى كمـا هـو واضـح مـن خلال العنوان، بالتركيز على دراسة حالة رواندا.

4-3-المجال الزمني: تتمحور الدراسة تحديدا حول الدور الفعال الذي قامت المنظمات الدولية غير الحكومية في انهاء النزاعات و تعميم السلم و الامن في منطقة البحيرات الكبرى و التركيز على دولة رواندا التي شهدت العديد من الصراعات الاثنية و خاصة في فترة 1994 اثناء الابادة الجماعية الى 2018.

5-إشكالية الدراسة: لقد أصبح موضوع دور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام غاية في الأهمية، وبناءا على هذا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الفعلي الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام، وبالتالي لابد من معرفة الدور الحقيقي الذي تضطلع بـه المنظمـات الدوليـة غيـر الحكوميـة فـي بنـاء السلام بالتركيز على منطقة البحيرات الكبرى -دراسة حالة رواندا-، وبناءا على هذا نطرح الإشكالية التالية:

كيف أسهمت المنظمات الدولية غير الحكومية في إرساء عمليات بناء السلام في رواندا؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية توجب البحث وبشكل معمق في جوانب متعددة من الموضوع، والتي تثير عددا من الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن تفسير مفهومي كل من المنظمات الدولية غير الحكومية وبناء السلام؟
- ما مدى فعالية دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام؟

° كيف تمكنت المنظمات الدولي غير الحكومية من انهاء النزاع و تعميم السلم و الامن في رواندا ؟

6-الفروض العلمية: إن الإجابة عن هذه التساؤلات يستدعي وضع فرضيات تساعد على معالجة الإشكالية، وهذه الفرضيات هي:

• **الفرضية الأولى:** كلما لقيت المنظمات الدولية غير الحكومية مساعدات من قبل الدول كلما كان دورها ناجحا في بناء السلام.

• **الفرضية الثانية:** يؤدي ضغط الدول على المنظمات الدولية غير الحكومية إلى تقليص دورها في بناء عمليات السلام ومن ثم استفحال تجدد النزاعات.

• **الفرضية الثالثة:** كلما كان تدخل المنظمات الدولية غير الحكومية في حل النزاعات بشكل أسرع ساهم ذلك في إمكانية بناء السلام بشكل أكبر.

7-مناهج الدراسة: بحكم طبيعة الموضوع والأهداف التي تسعى إليها الدراسة فقد استعانت بالمناهج والمقاربات التالية:

• **المنهج التاريخي:** استخدمنا هذا المنهج من خلال تتبع مراحل تطور المنظمات الدولية غير الحكومية عبر مراحل تاريخية مختلفة.

• **المنهج المقارن:** يقوم هذا المنهج على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر، وذلك من خلال مقارنتها مع بعضها من حيث أوجه التشابه وأوجه الإختلاف للوصول إلى العوامل المسببة لحدوث ظاهرة ما، وظفنا هذا المنهج نظرا لاقترانه بالمنهج التاريخي، إذ يفيد في التمييز بين المراحل المختلفة والمتعاقبة، ومعرفة الثابت والمتغير عند مقارنة المنظمات الدولية غير الحكومية من حيث العدد والمجالات التي تنشط فيها من فترة زمنية إلى أخرى.

• **المنهج الوصفي:** اعتمدنا على المنهج الوصفي والذي يقوم بدراسة الواقع، ويهتم بوصفه وصفا دقيقا، ويعبر عنه كميا من خلال وصف مقدار الظاهرة وحجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة.

• **منهج دراسة الحالة:** قمنا بتوظيف هذا المنهج من خلال دراسة حالة رواندا والدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام فيها، والجهود التي تبذلها في تحقيق ذلك.

• **المدخل النيوليبرالي:** تم استخدام هذا المدخل من خلال طرح فكرة المؤسساتية وتجاوز فكرة الدولاتية، وبالتالي تقديم مقاربة جديدة قائمة على دور المؤسسات وإعطاء مجال لحرية فواعل جدد إلى جانب الدولة، وبالتالي تم تفعيل دور الفواعل غير الدولاتية.

8-الإطار النظري للدراسة: استندت الدراسة إلى عدة نظريات ومقاربات معرفية ساهمت في إعطاء تفسيرات لدور الفواعل غير الدولاتية، وإعطاء مفهوم لبناء السلام، وتتمثل هذه المقاربات في، المقاربة النيوواقعية، المقاربة الليبرالية، مقاربة التدخل، مقاربة، المقاربة الإيجابية لبناء السلام.

9-أدبيات الدراسة: يوجد بعض الدراسات التي تناولت مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية، ودراسات تناولت مفهوم بناء السلام، لكن هذه الدراسات ركزت فقط على

الجانب المفاهيمي المتعلق بمفهومي المنظمات الدولية غير الحكومية وبناء السلام، لكنها لم تتطرق إلى العلاقة التي تربط المفهومين ببعضهما البعض وتوضيح الدور الحقيقي للمنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام، ومن بين هذه الدراسات نجد:

-دراسة بعنوان "دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام -دراسة حالة منظمة أوكسفام-"، وهي عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص حوكمة وتنمية، من إعداد "نصيرة صالحي"، وقد إنطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية: إلى أي مدى نجحت جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في إرساء عمليات بناء السلام؟، ركزت هذه الدراسة على ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية والأساليب التي تستخدمها في إرساء عمليات السلام، وتوصلت إلى أن المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل غير دولاتي استطاعت بالفعل حل العديد من القضايا نتيجة قدرتها في التعامل مع هذه القضايا، وأن المنظمات الدولية غير الحكومية عملت بالفعل على تفعيل عمليات بناء السلام على كل المستويات الإنسانية والتنموية.

-دراسة قدمها الباحث Kerstin Martens حول مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية الصادر سنة 2005 بعنوان:

" NGOs and the united Nations institutization professionalization and adaptation "

اهتمت هذه الدراسة بإبراز أهمية المنظمات الدولية غير الحكومية والتي أصبح لها دور كبير في المشاركة في رسم السياسات العالمية، كما تضمنت الدراسة أيضا توضيح دوي المنظمات الدولية غير الحكومية في معالجة القضايا والتهديدات المطروحة على الساحة العالمية، كحقوق الإنسان، حقوق المرأة والطفل، التنمية الإنسانية وحماية البيئة، وعليه نجد أن هذه الدراسة أثبتت دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حل القضايا وإدارة النزاعات.

كل هذه الدراسات تطرقت إلى موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية، وإلى موضوع بناء السلام، فمنها من تضمنت الحديث عن بروز المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل غير دولاتي للمشاركة في حل القضايا العالمية وإدارة النزاعات، ومنها من تطرقت إلى دور هذه المنظمات في معالجة العديد من القضايا والتهديدات التي تواجهها الساحة العالمية، لكن ما يعيب هذه الدراسات هو إغفالها لجانب مهم تم تداركه في دراستنا هذه، وهو دور المنظمات الدولية غير الحكومية في إرساء عمليات بناء السلام.

10-صعوبات الدراسة: من بين الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة:

• عدم وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع بالتحديد وبشكل مباشر، وهذا ما استدعى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات وتصنيفها للإحاطة بكل جوانب الموضوع.

• افتقار مكتبة الجامعة للكتب والمراجع التي تناولت الموضوع.

11-تفصيل الدراسة: إنطلاقا من العناصر المشكلة للموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: يتضمن هذا الفصل أربعة مباحث ويتعلق بالجانب المفاهيمي والنظري للمنظمات الدولية غير الحكومية وعمليات بناء السلام، حيث يعرض المقصود بماهية المنظمات الدولية غير الحكومية في مبحث أول، أما المبحث الثاني فيتضمن مقاربة مفاهيمية بعمليات بناء السلام، في حيث أن المبحث الثالث فيتحدث عن المقاربات النظرية المفسرة لدور الفواعل غير الدولاتية، بينما المبحث الأخير فهو يحمل عنوان المقاربات المفسرة لبناء السلام.

الفصل الثاني: جاء هذا الفصل بعنوان دور المنظمات الدولية غير الحكومية لبناء السلام، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث يستعرض المبحث الأول أساليب المنظمات

الدولية غير الحكومية لتحقيق السلام، أما المبحث الثاني فتطرق إلى جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، والمبحث الثالث الذي يعرض جهود المنظمات الدولية غير الحكومية على المستوى التنموي.

الفصل الثالث: تضمن هذا الفصل الحديث عن النزاع في منطقة البحيرات الكبرى ودور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في رواندا، حيث ينقسم هذا الفصل كذلك إلى ثلاثة مباحث معنونة على الترتيب كالتالي، لمحة عن منطقة البحيرات الكبرى، لمحة عن رواندا وخلفيات النزاع، المصالحة الوطنية ودور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحويل النزاع في رواندا.

الفصل الأول

المنظمات الدولية غير الحكومية وعمليات بناء السلام: مدخل مفهومي ونظري (1994-2018).

المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية لعمليات بناء السلام

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لدور الفواعل غير الدولاتية

المبحث الرابع: المقاربات المفسرة لبناء السلام

الفصل الأول: المنظمات الدولية الغير حكومية وعمليات بناء السلام: مدخل مفهومي ونظري.

أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية فاعلا أساسيا معترف به وهذا نتيجة تطور قدراتها في التعامل مع القضايا العالمية خاصة في ظل التحولات الراهنة، مما أعطى لها دفعة قوية لتصبح تفاعل ذو وزن وتأثير في رسم الكثير من الأحداث والسياسات. وعليه أصبح للمنظمات الدولية غير الحكومية دور في عمليات بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، وسنحاول في هذا الفصل التطرق للتعريف بماهية المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام، وكذلك أهم مقاربات النظرية المؤسسة لفكرة بروز هذه المنظمات والاعتراف بتنامي دور الفواعل غير دولاتية.

وللتفصيل في هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى أربعة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية لعمليات بناء السلام

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لدور الفواعل غير الدولاتية

المبحث الرابع: المقاربات المفسرة لبناء السلام

المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة جملة من المتغيرات مست مجالات مختلفة مما عززت من سيطرة قيم الديمقراطية والحكومية، هذا ما أدى إلى تنامي دور العديد من الفواعل غير الدولاتية كنتيجة لعجز الدولة لوحدها في إدارة الشؤون العالمية، وبالتالي أصبحت الفواعل غير الرسمية ضرورية ومنها نجد المنظمات الدولية غير الحكومية[1].

المطلب الأول: نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية

تعتبر ظاهرة الاجتماع المنظم للأشخاص بمبادرة منهم لغير دافع الربح من بين الانجازات الحضارية الكبرى التي تتحاور بها الأمم والشعوب وعقد بها الروابط الضيقة أو المصالح المباشرة إلى الدفاع عن المثل والقيم الإنسانية العالية.

ويمكن القول أن وجود علاقات بين أفراد المجتمع خارج فضاء السلطة والثروة يشكل وسيلة هامة لجعل العلاقات البشرية أكثر ديمقراطية، ومنذ القديم عبر أحد حكام اليونان عن اعتبار الشأن العام واجبا إنسانيا بالقول: "نحن ننظر إلى الرجل الذي يهتم بالمسائل العامة لا على أنه رجل لا ضرر منه بل على أنه رجل لا نفع منه".

وتعود ظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية إلى القرون الوسطى في الخلافة الإسلامية وأوروبا، وكانت غالبا ذات نزعة دينية أو اتفاقية حرفية؛ ولو تتبعنا مثلا نظم المشافي للقديس "يوحنا John" الذي تأسس في مدينة القدس عام1098، وانتقل إلى رودس (1309–1522) ثم إلى مالطا، حيث أصبح اسمه نظام مالطا ثم إبعاده عن الجزيرة وحتى عودته في 1998 إلى قلعة في مالطا باتفاق مع حكومتها، وقد أصبح له فروع منتشرة في 82 بلدا خدمات إنسانية في قرابة 160بلدا.

---

[1]. نصيرة صالحي، "**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام**" (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014)، 12.

كانت المنظمات غير الحكومية معروفة لنا اليوم حديثة النشأة الآن، بعض منها لا سميا التي تقوم بنشاط ديني ترجع إلى زمن قديم، وللإشارة فإن بروز ظاهرة المنظمات غير الحكومية بوصفها الحالي الذي جاء نتيجة التحول الذي مر به المجتمع من النظام الإقطاعي إلى النظام الصناعي؛ وكذلك أفكار تحريرية التي نادت بها الثورة الفرنسية[1].

أولا/مراحل تطور المنظمات الدولية غير الحكومية:

يمكن التمييز بين مرحلتين مهمتين هما:

-المرحلة الأولى من عام 1823 إلى 1945:

وتتميز هذه المرحلة بظهور المنظمات الدولية غير الحكومية الدينية والطبية والعلمية؛ ومن أمثلة ذلك جماعة الانجليز عام 1823، التحالف العالمي للإنجيل عام 1846، الاتحاد الدولي للعلوم الرياضية 1862، الاتحاد الدولي للعمال 1864، جماعة التشريع المقارن 1896، معهد القانون الدولي 1873، الاتحاد الدولي للفن والأدب 1878، معد باستور بباريس 1887، الاتحاد الدولي للمؤسسات 1907، وبعد الحرب العالمية الأولى ظهرت المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الطابع الاقتصادي مثل اتحادات التجارة الدولية 1919 وغرفة التجارة الدولية 1920[2].

-المرحلة الثانية من 1945 إلى حد الآن:

كان لنهاية الحرب العالمية الثانية وميلاد الأمم المتحدة أثره البارز في تطور المنظمات الدولية غير الحكومية؛ فرغم قدم هذه الظاهرة إلا أنها نمت بشكل ملحوظ في

---

[1]. عمارة حاج، "**دور المنظمات غير الحكومية كآلية من آليات التنمية المستدامة**" (مذكرة ماستر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر, سعيدة)، 12-13.

[2]. عثمان نادية، عقال سهيلة، "**المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني**" (مذكرة ماستر، جامعة بجاية، 2013)، 6.

القرن العشرين وخاصة بعد ظهور الأمم المتحدة، شهدت هذه المرحلة بصفة عامة تزايد وتكاثر وتنوع المنظمات الدولية غير الحكومية في مختلف أنحاء العالم وفي مختلف المجالات، وكانت من أهم هذه المجالات تلك التي ظهرت من أجل حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع، وكذلك في مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية؛ وتلك التي تتعلق بحماية البيئة والطبيعة ...الخ[1].

لذا فمنذ نشأة الأمم المتحدة تزايد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية وذلك راجع إلى أن المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة فتحت المجال أمامها للمشاركة في انشغالها بحيث وصل عدد المنظمات التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام 1945 إلى 41 منظمة غير حكومية، وفي فيفري 2001 كان عدد المنظمات 2010 منظمة غير حكومية[2]، خاصة بعد صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1996 الذي فتح كل الأبواب أمام المنظمات غير الحكومية لطلب العضوية في الأمم المتحدة، ليصل عدد المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري عام 2004 إلى 2531 منظمة غير حكومية.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى وجود عدد كبير من المنظمات الدولية غير الحكومية لها اهتمام بالغ بما يجري على الساحة الدولية بعد دخولها المجتمع الدولي مثل منظمة "الصليب الأحمر الدولي ومنظمة العضو الدولية"، فهذه المنظمات أثبتت تواجدها في الساحة الدولية وأصبح بإمكانها تعديل قواعد العمل الدولية الجاري العمل بها وحصر

---

[1]. برابح سعيد، "**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان**" (رسالة ماجستير، جامعة منشوري، قسنطينة، 2010)،11.

[2]. عثمان، عقال، **المنظمات الدولية غير الحكومية، مرجع سابق**، 11-12.

الدول على تطبيق التزاماتها التعاقدية والعمل في مجال التحسين والنوعية حول المشاكل البينية والسياسية والاقتصادية والعولمة[1].

ثانيا/مراحل تطور المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي:

-المرحلة الأولى: كان عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في هذه المرحلة يتسم بالطابع الديني حيث كان يستند إلى تعاليم الديانة المسيحية وتعاليم الكنيسة في العصور الوسطى وهو ما تقوم به المنظمات غير الحكومية الكاثوليكية الآن.

-المرحلة الثانية: بدأت منذ عام 1863 على إثر الحركة الدولية للصليب الأحمر، وهي حركة ذات طابع ديني نشأ في المجتمع المسيحي، وتقوم المنظمات التي تنتمي إلى هذه الحركة بدور الحارس على تطبيق القانون الدولي الإنساني، وتميزت هذه المرحلة بوجود اعتراف رسمي بهذه المنظمات، وإطلاق تسميات منظمات غير حكومية بدل المجتمع المدني، وذلك لتميز بينها وبين المنظمات التابعة للحكومة والتي قد تعمل في نفس المجالات، كما تميزت بظهور العديد منها في العالم خصوصا بعد أن نشأت عصبة الأمم ومنظمة العمل الدولية في اتفاقية فرنساي[2].

-المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة في عام 1960 من خلال المنظمات غير الحكومة العاملة في المجال الطبي بلا حدود وتدافع هذه المنظمات على حق وواجب التدخل الإنساني الدولي.

---

[1]. برابح ، "**دور المنظمات الدولية**، 13.

[2]. عمر سعد الله، **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولية بين النظرية والتطور** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، 36.

وجدير بالذكر أن هذه المراحل الثلاث تمثل الأنشطة الرئيسية للمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني، كما أن أنشطتها جميعا تكمل بعضها البعض حيث تتعاون هذه المنظمات معا من أجل تقديم الدعم المالي والإعانات الإنسانية[1].

المطلب الثاني: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة جملة من المتغيرات تتسم بالعمق وسرعة الوتيرة مما استوجب ضرورة استبدال نموذج سياسة الدولة وبروز الفواعل الغير دولاتية.

يندرج تعريف المنظمات غير الحكومية في مجموعة من الاتجاهات نذكرها على النحو الآتي:

- التعريف اللغوي: تعرف المنظمات غير الحكومية على أنها إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وتتكون من جمعيات ومؤسسات متنوعة الاهتمام؛ تطوعية وحرة مستقلة جزئيا أو كليا عن الحكومة، وهي تتناول القضايا والمصالح العامة وتهتم بالعمل الإنساني المتبادل، وهي لا تهدف إلى الربح المادي بل تهدف إلى خدمة المجتمع وتحسين أوضاع الفئات المحتاجة؛ ومن ثمة إلى تنمية المجتمع من خلال تقديم الخدمات الصحية والرفاهية والتنمية.
- أما فيما يتعلق بالتعريف الاصطلاحي: فهناك تعاريف كثيرة ومتنوعة وذلك حسب الزاوية التي ينظر من خلالها للمنظمات، حيث يرى الأستاذ "مارسيل مارل Marcel Marl": "أن المنظمة غير الحكومية هي كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف خواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة أهداف وتحقيق نشاطات في مجالات وميادين مختلفة، وهذا بشرط عدم السعي لتحقيق الربح والكسب".

[1]. سعد الله، **المنظمات الدولية غير الحكومية**، 37

-كذلك الدكتور "محمود خلف" يعرفها أنها: "تلك المنظمات المكونة من ممثلين خاصين أي من أفراد وجماعات؛ أو حتى كيانات خاصة مستقلة عن الحكومات الوطنية".

-ويؤكد الأستاذ "أوتلي Otlet" أنه: "لكي تكون الجمعيات دولية ينبغي أن تكون مفتوحة لعناصر متماثلة من أمم مختلفة، هدفها عام أن لا تسعى إلى تحقيق الربح وأن تتضمن هيئة دائمة"[1].

لقد أصبحت المنظمات غير الحكومية تتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة منذ سنة 1950 وفق ما تنص عليه المادة 71 من ميثاق المنظمة الأممية، وبالنظر إلى تعدد تعاريف المنظمات غير الحكومية منها ما يركز على الطبيعة، ومنها ما يركز على نوع النشاط ومجال عملها؛ وهنا سنتبنى تعريف البنك الدولي بالنظر لتماشيه مع مقتضيات الدراسة؛ إذ تقدم المنظمات غير الحكومية على أنها: "مؤسسات أو جماعات مستقلة بشكل كلي أو جزئي عن الحكومات والهادفة أساسا إلى تحقيق غايات إنسانية أو تعاونية دون الأهداف الربحية".

-كذلك تعريف هيئة الأمم المتحدة: "بأنها تنظيمات أو جمعيات خاصة يُنشئها الأفراد بمبادرة خاصة منهم وبعيدا عن تأثير الحكومة، وتنشأ عادة كاستجابة تلقائية للشعور بالحاجة إلى تنظيم الصفوف من أجل ممارسة نشاط ما"[2]، ركز هذا التعريف على عملية إنشاء المنظمات غير الحكومية من خلال وجود طلب أو مبادرة من أحد الأفراد كما تضمن تعبيرا بعيدا عن الحكومة.

---

[1]. زين العابدين معو، "**تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في السياسة العامة**" (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015)، 32، 33.

[2]. طلال لموشي، "**دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا**" (أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015)، 61، 62.

-تعريـف المجلـس الاقتصـادي والاجتمـاعي التـابع لمنظمـة الأمـم المتحـدة فـي قـراره رقم(288): "كل منظمة دولية لا تنشأ عن طريق الاتفاقات بين الحكومات تعتبر منظمة دولية غير حكومية "، ربط المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية بطبيعة أطراف الاتفاقية المنشئة لها. فإذا أبرمت الاتفاقات بين الحكومات لا تكون المنظمة الدولية غير حكومية، حيث يشترط هذا التعريف أن لا يمثل المنشئون لاتفاقية حكوماتهم[1].

-تعريف المجلس الأوروبي: عرف المجلس الأوروبي المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال اتفاقية ستراسبورغ 1986 بأنها كل مؤسسة خاصة أو جمعية تنطبق عليها الشروط التالية حسب المادة الأولى من الاتفاقية:

- أن تكون أداة دولية لا تهدف إلى الربح.
- أن تخضع للقانون الداخلي للدولة التي تنشط فيها.
- أن يكون لها نشاط فعلي في دولتين أو أكثر.
- أن تكون لها مكاتب مسجلة في إقليم الدولة التي تنشط فيها.

[1]. مصعب شتين، "**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عمليات التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016**" (أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017)، 19، 20.

المطلب الثالث: خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية

تشتمل المنظمات الدولية غير الحكومية على العديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المنظمات الأخرى؛ والتي من خصوصياتها الذاتية، تنفرد بها عن باقي الأطراف الفاعلة في النظام الدولي ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1-غياب الاتفاق الحكومي: يقصد بهذه الصفة أمرين اثنين، الأول أن لا تكون للمنظمات الدولية غير الحكومية علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة، وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات مالية أو فنية من الحكومة وعن تمايز بينها وبين المنظمات التابعة للحكومة وإنما تمارس نشاطها بشكل مستقل عن الأنشطة الحكومية، ويقصد بالصفة الحكومية هنا هي إبعاد أي تدخل في إنشاء المنظمة أو السيطرة عليها أو تسييرها بخططها وبرامجها بل يجب إنشاؤها عن طريق ما يسمى بالمبادرة الخاصة من طرف أشخاص خارج عن إطار أي تأطير من الدول، وهذا ما يثبت العفوية التي تنشأ وتعمل بها المنظمة الدولية غير الحكومية حسب استقلالها الكلي أو الجزئي عن الحكومات، المنظمات غير الحكومية في مؤسسات وجمعيات متنوعة الاهتمام تكون إما مستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومات؛ تتسم بالعمل الإنساني والتعاون دون أن يكون لها أي غرض تجاري[1].

كما يعتبرها كل من "توماس جي ويس Thomas J.Weiss، وليون جوندلكر Leon Gundler" منظمة خاصة بالمواطنين منفصلة عن الحكومة وناشطة عن الميادين الاجتماعية، لا تنفي الربح وذات توجه عالمي، ويكمن الاختلاف بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية في أن الأولى تشكلها الحكومات وبالتالي فهي تفتقد عنصر الاستقلالية ويطق الفقه على المنظمات الدولية غير الحكومية المنظمات الخاصة كونها تنشأ في المجتمع الدولي من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين يتطلعون إلى غاية مشتركة ولا

[1]. نايت جودي يمينة، "**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير وضمان تنفيذ القانون الإنساني**" (رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011)، 19.

تنشأ عن الاتفاق الحكومي[1] ، وإن كانت تنشط في مجالات تشابه تلك التي تنشط فيها المنظمات الحكومية.

بالإضافة إلى أن المنظمات الدولية غير الحكومية تأخذ طابع التعدد والتنوع بصورة أكبر بكثير من المنظمات الدولية الحكومية، وذلك راجع إلى سهولة إنشاء هذا النوع من المنظمات، وكذا بالبساطة التي يتميز بها هيكلها التنظيمي خاصة أنه لا يتطلب إبرام إتفاق بين الحكومات وبسبب أن التفاهم والتعاون بين الأفراد يتم بصورة أيسر من ذلك الذي يحدث بين الدول.

2-شخصية اعتبارية قانونية: من الملاحظ أن الدراسات القانونية حول المنظمات الدولية الحكومية لا ترتكز على اكتسابها الشخصية الاعتبارية القانونية المستقلة والأهلية المدنية بمجرد تأسيسها، وبالتالي هي مستقلة عن أعضائها مع كل ما يتصل بهذه الشخصية من حقوق مثل المثول أمام القضاء، وتمارس أمام المحاكم المختصة حقوق الطرف المدني بسبب وقائع لها علاقة بهدف المنظمة وتلحق الضرر بمصالح أعضائها الفردية أو الجماعية وتمثيلها لدى السلطات، وإبرام العقود والاتفاقات التي لها علاقة بهدفها وتقتني الأسلاك العقارية أو المنقولة والتمتع بالذمة المالية المستقلة، حيث بموجب هذه الشخصية تستطيع المنظمة القيام بدور بالغ الأهمية في تحويل حرية التجمع التي يحميها القانون الدولي، والقانون الدستوري، إلى واقع حقيقي ذو معنى، فأهمية هذه الشخصية هو نقل المنظمة من مجرد مؤسسة إلى كيان قانوني وظيفي يحق له مزاولة النشاط بحرية وفاعلية، ويتاح فيه للأفراد مجالا واسعا لممارسة حقوقهم المتعلقة بحرية التجمع، وتجسيد الاعتراف بهذه الشخصية بمختلف القوانين الداخلية، فضلا عن القانون الدولي نذكر مثلا المادة 25 من الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان عام 1950 التي تنص على أن" أي

[1]. عمر الصدوق، "**التنظيم الدولي المعاصر**" (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1996)، 23.

منظمـة غيـر حكوميـة يحـق لهـا أن تقـدم عريضـة تـزعم فيهـا أنهـا ضـحية الانتهـاك لهـذا الميثاق [1]، وقد دون الميثاق حرية التجمع في المادة 11 وحرية التعبير في المادة 10.

وأن اكتساب المنظمة لهذه الشخصية الاعتبارية القانونية، ضروري من أجل تنفيذ المنظمة لأهدافها المشروعة، وأن أي إطار لها عن طريق رفض السماح لها بالنشاط يشكل تدخلا فـي حريـة التجمـع ويحتـرم الأفـراد أو الجماعـات مـن إمكانيـة السـعي وراء اهتمامـاتهم وأهدافهم[2].

3-الطابع الخاص في إنشائها: أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إمكانية إنشاء منظمات دولية غير حكومية بالشراكة مع الأفراد والحكومات التي تضم في عضويتها أفراد يتم تعيينهم من قبل الحكومات، وذلك استدراكا للنقص الذي يخص تعريفها وهذا من خلال قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 288 سنة 1950، حيث تم استدراك هذا النقص بإضافة فقرة جديدة "... بما فيها المنظمات التي تقبل في عضويتها بأفراد يتم اختيارهم من قبل السلطات الحكومية، شريطة أن لا يمس ذلك من حرية التعبير عن رأي هذه المنظمات "أما المنظمات الدولية غير الحكومية فلا تتمتع بالمركز القانوني الدولي وما أمامها من سبل سوى الرضوخ للقانون الوطني للدولة المقر أو القوانين خاصة تصدر لتسيير تلك المنظمات وتمكينها من مباشرة مهامها"[3].

4-الطابع المجاني التطوعي: تتميز المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها تقوم على أساس تطوعي أي تطوع الأفراد في الغالب للانضمام إليها نتيجة إيمانهم بالأهداف التي تسعى لتحقيقها، وتفي التطوعية التزام المشاركة الطوعية في الفعل الإداري الحر أو

---

[1]. قاسيمي يوسف، "**مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر**" (رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2005)، 12.

[2]. **نفس المرجع**، 13

[3]. نايت جودي ، "**دور المنظمات الدولية غير الحكومية** ، 25.

الطوعي، وتفي أنها تشتمل على درجة من التطوعية في أنشطة وإدارة المنظمة، وهذا لا يفي أن كل أو معظم الموارد المقدمة للجمعية يجب أن تكون من خلالها إسهامات تطوعية وأن معظم القائمين عليها يكونون من المتطوعين إلى جانب ذلك يتمحور اختصاصها حول مسائل محددة من قبل الدفاع عن حقوق الإنسان أو البنية الخ...، ولن تتحقق الصفة الطوعية إلا بواسطة الاستقلالية في ممارسة غير ربحية في كافة الأطراف القانونية السائدة ولن تتأثر هذه الصفة بمعالجة المسائل الداخلية وتنفيذ أهدافها عبر حدود الدول[1].

إن الصفة التطوعية التي تتميز بها المنظمات الدولية غير الحكومية لها أهمية بالغة في تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في صنع القرار والتركيز على المبادرة التطوعية كعنصر فعال لتعاون المواطنين في حل المشاكل البينية.

وما يميز المنظمات الدولية غير الحكومية أنها مجمعة طوعية تتكون من أشخاص مهتمين بقضايا الإصلاح في المجتمع المحلي أو الفطري أو الدولي، وبهذا تقوم على المجهود الشخصي لفئة معينة من الأشخاص الذين يولون اهتماما بالغا بقضايا الإصلاح وحماية حقوق الإنسان دون انتظار تحقيق أي مكاسب مادية[2].

5-الطابع الدولي: ويمكن حصر مظاهر الطابع الدولي للمنظمات الدولية غير الحكومية فيما يلي:

أ/التوزيع الجغرافي لفروعها: أي انتشارها في أقاليم عدة دول بغرض التواصل مع الشعوب وكثيرا ما تحول التشريعات الوطنية دون ذلك، لذا تتمركز أغلب الفروع في دول أوروبا

---

[1]. جمال قاسيمية، **أشخاص المجتمع الدولي، الدولة والمنظمات الدولية** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013)، 213.

[2]. قاسيمي ، **مهام اللجنة الدولية** ،26.

الغربية ومنطقة أمريكا الشمالية لأنها توفر الظروف المادية والقانونية اللازمة لحسن سير نشاطها وتمنحها تسهيلات إدارية عديدة.

ب/تعدد جنسيات الأعضاء: حيث يسمح بتوزيع جغرافي أكثر تمثيلا، ولكن هذا العنصر أثار جدلا كبيرا لأن بعض المختصين يستبعدونه كشرط لتجسيد الطابع الدولي ويستبدلونه باللجنة الدولية للصليب الأحمر وهي منظمة دولية غير حكومية مع أن معظم أعضائها من جنسيات سويسرية.

ج/الشمولية واتساع الأهداف: يؤدي إلى استفادة كافة الشعوب من خدماتها وتستعين الهيئات الدولية من خدماتها وتتميز بطابعها الدولي الذي يتسم به تكوينها ونشاطها وذلك بالنظر إلى تعدد جنسيات الأفراد المؤسسين والمنتمين إليها، وكذا المجال الجغرافي الذي ينشط على مستواه والذي يتعدى حدود الدولة الواحدة[1].

6-طابع الاستمرارية: يعني طابع الاستمرارية الكيان الدائم، فحسب تعريف "مارسيل مارل Marcel Marl" للمنظمة غير الحكومية بأنها "كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة من طرف الخواص منتمين لدول مختلفة لمتابعة أهداف غير الربح والكسب" فأضاف صفة الديمومة التي يجب أن تتوفر عند مختلف المنظمات، وهذه الصفة تميزها المؤتمرات الدولية تعتقد لدراسة مسائل محدودة لذا يجب أن تمتلك إدارة ومقر يسمح بوجود نوع من التنظيم، وتوزيع الاختصاص بين أجهزتها[2]، الأمر الذي يحدد من خلاله التنسيق بين مختلف الفروع والجمعيات التابعة لها والاستمرارية تتطلب رئيسا كفئا وقيادة حكيمة وولاء من العاملين للمنظمة والشعور بالرضا والمسؤولية، الأمر الذي ينعكس على أدائهم، وهذا هو المدخل السليم لبناء علاقات داخلية وخارجية.

---

[1]. قاسيمي ، **مهام اللجنة الدولية** ،16.

[2]. الشريف شريفي، "**المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان في الجزائر**" (رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008)، 8.

والعناصـر التـي تسـاعد علـى اسـتمرارية هـذه المنظمـات إمـا عناصـر ضـرورية لإقامـة المنظمـات هـي الاتصـال والرغبـة فـي المسـاهمة، ووجـود هـدف مشـترك، أو العناصـر الضرورية لاستمرار المنظمة هي الفاعلية والكفاءة، بحيث تظل المنظمة قادرة على تحقيق أهدافها، والاستمرارية تتطلب اللاّحالية والتبادلية وهذا يعني أن المنظمة تقوم على أساس التقليل إلـى أقصـى حد ممكن أو منـع ظهـور المشـكلات التـي تنـتج مـن شـدود السـلوك الفردي أو الشخصي[1].

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية لعمليات بناء السلام

إن طبيعـة تشـكل وظهـور مفهـوم بنـاء السـلام حيـث شـارك فيـه الأكـاديميون والممارسون، يقتضـي الوقـوف عند الطروحـات الأكاديميـة والمؤسسـاتية التـي تعاطـت مـع بنـاء السـلام، وسيكون من المهم أيضـا تمييزه عن مجموعـة أخرى من المفاهيم المتقاطعـة معه والشبيهة به[2].

المطلب الأول: تعريف بناء سلام

يمكـن القـول أن الملامـح المبكـرة لهـذا المفهـوم –بنـاء السـلام– قـد بـدأت مـع نقـاط ويلسـون الأربـع عشـرة، التـي كـان ينظـر إليهـا علـى أنهـا ركـائز لديمومـة السـلم بعـد الحـرب العالمية الأولى، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها عن طريق إرساء السلم وذلـك بواسـطة إقامـة سـلم تـوقيفي وضـمان ديمومـة بإقامـة مؤسسـة دوليـة راعيـة لـه وهـي عصبة الأمم.

---

[1]. شريفي، **المنظمات غير الحكومية ودورها**، 9.

[2]. مروة بوساحة، "**بناء السلام: دراسة في المفهوم والمقاربات والفواعل**" (مذكرة ماستر، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2018)، 9.

لكن هذا المفهوم استخدم أول مرة من قبل "يوهان غالتونغ Johann Galtung" في مقال له عام 1975، حيث أدرجه ضمن ثلاثة نهج للسلام وهي صنع السلام وحفظ السلام و بناء السلام[1].

– ويستند فهم "غالتونغ Galtung" لبناء السلام على التمييز بين السلام السلبي (نهاية العنف المباشر أو الفيزيائي) والسلام الإيجابي(غياب العنف الهيكلي أو غير المباشر) فبينما يحقق غياب العنف الجسدي أو الفيزيائي السلام السلبي من خلال السلام، يمكن تحقيق السلام الايجابي فقط من خلال غياب العنف الهيكلي عن طريق صنع السلام وبناء السلام. وإن كان صنع السلام يهدف إلى حل النزاعات من خلال إزالة التوترات بين أطراف النزاع فإن بناء السلام يهدف إلى سلام إيجابي من خلال إيجاد هياكل ومؤسسات للسلم القائم على العدل والمساواة والتعاون وبالتالي معالجة –بشكل دائم– الأسباب الكامنة وراء النزاع ومنع دورة العنف من العودة مجددا[2].

لقد أصبح مفهوم بناء السلام مألوفا داخل الأمم المتحدة في تعقب تقرير "بطرس بطرس غالي" لعام 1992، وهو خطة للسلام التي عرفت بناء السلام كعمل لترسيخ وتجنب الانتكاس إلى الصراع، ولقد عرف بناء السلام في جدول أعماله المعروف للسلام واضعا المصطلح جنبا إلى جنب مع الدبلوماسية الوقائية، حفظ السلام، وربط بناء السلام بمرحلة ما بعد النزاع.

–وفي منظور ما بعد النزاع لتعريف بناء السلام، فإن هذا الأخير هو ما يحدث بعد توقيع اتفاقية السلام في نزاع معين وبعد توقف القتال، ويشمل إعادة الأعمار وبناء السلام

---

[1]. جمال منصر، "بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** 15 (جوان 2015): 380، 381.

[2]. **نفس المرجع**.

وتسريح المقاتلين والأنشطة الأخرى، إنه جزء من مجموعة من أنشطة السلام، لمنع نشوب النزاعات أو الدبلوماسية الوقائية والإنتقال إلى صنع السلام وحفظ السلام بهدف إنهاء العنف المباشر، ثم الإنتقال إلى بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

–تقدم جامعة "كولورادو Colorado" تعريف لبناء السلام، إذ تشير إليه على أنه: "عملية تسهيل إقامة سلام دائم، وتحاول منع تكرار العنف من خلال معالجة الأسباب الجذرية للصراع وآثاره من خلال المصالحة وبناء المؤسسات والتحول السياسي، وكذلك الاقتصادي، ويتألف ذلك من مجموعة من المبادرات المادية والاجتماعية والهيكلية التي تشكل في الغالب جزء لا يتجزأ من المادة الإعمار والتأهيل في مرحلة ما بعد النزاع"[1].

ويشير هذا التعريف على أن بناء السلام يرتبط بمرحلة ما بعد النزاع؛ إذ يهدف إلى التعاطي مع الأسباب العميقة للنزاعات، وذلك من أجل خلق سلام دائم.

–ويذهب "معهد الولايات المتحدة للسلام united state institute of peace" إلى القول بأن: "كان مصطلح بناء السلام الذي صمم في الأصل في سياق جهود الإنعاش بعد انتهاء الصراع لتعزيز المصالحة وإعادة الإعمار، يتخذ في الآونة الأخيرة معنى أوسع نطاقا، وقد يشمل ذلك تقديم الإغاثة الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان وضمان

الأمن وإنشاء أساليب غير عنيفة لكل الصراعات، وتعزيز المصالحة وتقديم خدمات الشفاء من الصدمات، وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم، وإعادة توطين المتشردين داخليا ودعم التعليم في نطاق واسع، والمساعدة في إعادة البناء الاقتصادي، وعلى هذا النحو، فإنه يشمل أيضا منع نشوب الصراعات بمعنى تكرار العنف، وكذلك إدارة الصراعات والإنتعاش بعد انتهاء الصراع، بمعنى أوسع فإن بناء السلام ينطوي على تحويل نحو

[1]. محمد داوود إسماعيل، "**دور وسائل الإعلام في عمليات بناء السلام في ليبيريا**" (رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، 2015)، 23.

إقامـة علاقـات سـلمية وحوكمـة أكثـر قابليـة لـلإدارة، وهـي عمليـة طويلـة الأجـل لمعالجـة الأسباب الجذريـة والآثـار، والتوفيـق بـين الخلافـات، وتطبيـع العلاقـات، وبنـاء المؤسسـات التي يمكنها إدارة الصراع دون اللجوء إلى العنف"[1].

-تعرف أكاديمية السلام الدولية international peace academy: "بأنه تلك الجهود المبذولـة الهادفـة لتسـوية النـزاع عبـر طـرق سـلمية تتمثـل فـي الوسـاطة والمفاوضـات، أو الأشكال الأخرى للتسوية السلمية، وتتمثل هذه الوسائل في المفاوضات والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها الاختيار، وتكون إما عبر استخدام سياسة الضغط من أجل صنع السلام، أو حتى الوصول إلى التهديدات المعلنة اتجاه الأطراف المتنازعة". تتضمن عملية صنع السلام مرحلتين أساسيتين هما:

-المرحلة الأولى: يكون فيها استخدام الجهود السلمية سابقة الذكر لا يوقف الصدام أو توجيهه بهدف ضمان الاستقرار.

-المرحلة الثانية: في هذه المرحلة يتم تجاوز عنصر إيقاف الصدمات وتحقيق الاستقرار في الأوضاع إلى الوصول لحل سلمي سياسي ينهي الصراع أو النزاع.

المطلب الثاني: مفاهيم ذات علاقة بمفهوم بناء السلام

يتداخل مفهوم بناء السلام مع العديد من المفاهيم الأخرى، نظرا لكونها تدعم التوجه نحـو تحقيـق السـلام والأمـن الـدوليين فـي بنيـة دوليـة غيـر مسـتقرة، ومـن بـين هـذه المصطلحات ما يلي:[2]

[1]. إسماعيل، "**دور وسائل الإعلام في عمليات**، .24.

[2]. بوساحة، "**بناء السلام**، 10.

1-حفظ السلام peace keeping

يمثل حفظ السلام تلك الأنشطة الهادفة لمنع الحرب أو العنف، باستخدام قوات مسلحة حيادية ولا تكون موالية لأي طرف بهدف منع القتال في منطقة معينة، وقد كانت بدايات إنشاء هذه القوات بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد في الأزمة الكورية عام 1950م حيث لم يكن منصوص عليها في الميثاق، إلا أن الظروف أدت لتكوينها بهدف الإطلاع بمختلف المهام للحفاظ على السلام العالمي، وبالتالي فإن حفظ السلام يتعلق بوضع أفراد من الأمم المتحدة في الميدان، إما عسكريين أو أفراد شرطة أو إشتراك موظفين مدنيين تابعين للأمم المتحدة؛ وهذا بموافقة جميع الأطراف المعنية، فعمليات حفظ السلام هي إحدى أساليب إدارة النزاع والمتعلقة بتطبيق آليات تدعم التعامل بشكل غير عنيف، ولكن ليس بالضرورة حل أو إصلاح النزاع بهدف توسيع إمكانيات منع نشوب النزاعات وصنع السلام على حد سواء، ويجب الوضع بعين الإعتبار أن تستر هذه القوات لا يعني الدفاع عن النفس ولكنه يدخل ضمن إجراءات الأمم المتحدة للأمن التعاوني الدولي.

حيث أن القوات الناشطة في حفظ السلام يجب أن تكون دون سلاح أو مزودة بأسلحة خفيفة، أما عن دورها الرئيسي فيتمثل في مراقبة أي أعمال غير سلمية[1]؛ سبق الاتفاق عليها، أو العمل في مجال التحقق من وقف إطلاق النار والتأكد من تطبيقه كما تباشر إجراءات الانسحاب العسكري المتفق عليه أو بناء مناطق عازلة ببناء الأطراف المتنازعة ومن بين الأمثلة نجد قوات حفظ السلام في كشمير، وتلك التي تم نشرها في قبرص 1964، أو القوات المتعددة الجنسيات بين مصر وإسرائيل 1956-1967، وأيضا منطقة الجولان السورية طبقا لاتفاق الفصل بين القوات السورية والإسرائيلية 1974[2].

---

[1]. خيرة لكمين، "**استراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ، العراق 2003-2016 نموذجا**" (رسالة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018)، 39، 40.

[2]. **نفس المرجع**، 45، 46.

2-صنع السلام peace Making

تتعلق فترة صنع السلام بتلك المرحلة التي تتوسط كل من السعي لمنع وقوع نزاع ومهمة حفظ السلام، وتتمثل في التوفيق بين الأطراف المتخاصمة بالوسائل السلمية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والموجود في مختلف إعلانات الجمعية العامة وكمثال "الإعلان المتعلق بمنح وإزالة النزاعات والحالات التي قد تهدد السلام والأمن الدوليين وبدور الأمم المتحدة في هذا الميدان 1988"، كما نجدها أيضا في العديد من القرارات من بينها "القرار 44/21 المؤرخ في نوفمبر 1989 بشأن تعزيز السلام الدولي والأمن والتعاون بجميع جوانبه وفقا لميثاق الأمم المتحدة"، فهو بذلك يمثل مختلف الإجراءات والترتيبات الهادفة لتحقيق التوافق بين الأطراف المتنازعة، باستخدام الوسائل السلمية المتضمنة لكل من أنشطة الوساطة والتوفيق والتسوية القضائية، وقد اجتهدت العديد من الهيئات الدولية في تقديم تعريفات لعمليات صنع السلام، فنجد بذلك هيئة الأمم المتحدة تعرفه بأنه "جذب الأطراف المعادية للاتفاق باستخدام الوسائل السلمية"[1].

3-فرض السلام peace enforcement

كثيرا ما يساء فهم مصطلح فرض السلام، وهو ما يشير إلى قيام الجنود بإجراءات الفرض والانتقاد تحت تفويض من مجلس الأمن، ويدل على استخدام الممتلكات والقوة العسكرية في مقابل إرادة الأطراف المتنازعة في وضع معين كوضع فشل وقف إطلاق النار[2].

ففرض السلام يتجاوز في كثير من الأحيان قدرة قوات حفظ السلام، وهي أفضل منفذ يتم الاعتماد فيه بشكل كبير على القوات المسلحة، في حين يتوجه آخرون إلى

[1]. زياد الصامدي، **حل النزاعات، برنامج دراسات السلام الدوليين** (ب.ب.ن: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010)، 45.

[2]. معمر فيصل خولي، **الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع)، 19.

تعريف فرض السلام باعتباره النشاط الذي يستلزم استخدام القوات المسلحة لفصل الأطراف المتنازعة ووقف إطلاق النار، وهنا فإن استخدام القوات المسلحة أيضا لأغراض سلمية مثل توفير ملاذات آمنة لضحايا القتال، كما أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تستخدم المصطلح للدلالة على الإجراءات القوية للحفاظ على وقف إطلاق النار من الانتهاك أو لتعزيز قرار وقف إطلاق النار الفاشل[1].

إن قوة الإنقاذ تحتاج إلى الانتشار، من خلال الاعتماد على القوات العسكرية الكافية لتحقيق الأهداف المنشودة الموضوعة من قبل السلطات السياسية، وعلى العكس في حفظ السلام فإن فرض السلام يتطلب مجموعة كاملة من القدرات العسكرية، والهدف منها هو ردع الأطراف المتنازعة والعدول عن المزيد من النزاعات، لذلك فإن القوات المنتشرة لهذه العمليات ينبغي أن تعمل وفق إطار تخطيطي لاستخدام القوة التي قد تصبح ضرورية لاستعادة السلام، وعلى عكس الحرب فإن عمليات فرض السلام أكثر تقييدا بفعل العوامل السياسية، وتهدف لجذب الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات.

إن فرض السلام عادة ما يكون متعدد الأطراف، يسعى لفرض النظام العام بشتى الطرق حتى باستخدام القوة، سواء وافقت حكومات الدول أو لم توافق، فهو ضروري في حال فشل الوسائل السلمية، ويعتبر تدخل عسكري مرخص به من طرف هيئة الأمم المتحدة[2].

---

[1]. خولي، **الأمم المتحدة والتدخل**، 19.

[2]. ناصري سميرة، "**آليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**" (رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2010)، 47.

المطلب الثالث: نطاق عمليات بناء السلام

نحاول هنا تحديد المجال الزمني والمكاني الذي تنشط فيه عمليات بناء السلام بحيث نشير إلى المستوى الزمني بأن عملية بناء السلام تكون في فترة ما بعد النزاع، أما المستوى المكاني تعمل على بناء الدولة الخارجة من النزاع وهذا بهدف منع اللجوء إلى النزاع مرة أخرى.

فعملية بناء السلام تتعامل مع مرحلة ما بعد النزاع، لاسيما المرحلة التي تعقب النزاع مباشرة والتي تم تقديرها من قبل خبراء الأمم المتحدة بأول سنتين من المرحلة اللاحقة للنزاع، لأنه في هذه الفترة يظهر ما تم تخريبه أثناء النزاع وما خلفه من تحديات وثغرات، كما أنه في الوقت نفسه تظهر فيها فرص معالجتها بشكل قد لا يتوفر في المراحل التالية، ولهذا تعتبر عملية بناء السلام عملية معالجة؛ حيث يتم خلالها معالجة العديد من الآثار التي خلفتها النزاعات من تخريب للبنى والاعتداء على الأطفال والنساء واللاجئين، والقضاء على التنمية بكل أبعادها وغيرها من مظاهر العنف والتعسف.

وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة بكل وضوح طبيعة بناء السلام بعد النزاع وأسبابه المنطقية في تقريره المقدم عام 1998 بقوله: "ما أقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء النزاع هو الإجراءات المتخذة في نهاية النزاع في تعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة.

كما أن تطبيق بناء السلام يتعلق بالنزعات المسلحة الدولية وغير الدولية ويبقى الهدف هو معالجة مرحلة ما بعد النزاع، وخلق مناخ من الثقة بين أطراف النزاع وكل الإجراءات التي تكون في عمليات بناء السلام تعمل لتحقيق كل من العدل، الأمن والتنمية[1].

[1]. فاروق الميدان، "**الأمم المتحدة وبناء السلام في إفريقيا**" (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013)، 36

وعليه بناء السلام يتخذ أشكالا عديدة عادة ما يمكن أن توصف بأنها طويلة المدى حيث يتضمن بناء السلام إحداث تغييرات جانبية على مستوى الفرد ومستوى العلاقة بين أطراف النزاع وكذا مستوى البنية والمحيط، فمثلا نجد عملية بناء السلام في بورندي خلال سنة 2002 بعد قيام النزاع بين جماعتي الهوتو والتوتسي وما خلفه من تدمير للمنازل وقتل الأهالي وتهجير الأطفال والنساء وغيره من العمليات التدميرية، هذا ما يتطلب من جهود بناء السلام ما بعد النزاع مباشرة على إصلاح العلاقة وغرس مبادئ الثقة وكذا إصلاح البنية التي دمرتها الحرب من خلال إعادة الإعمار والبناء والعمل على عودة اللاجئين، وبالتالي تتضمن مجموعة من النشاطات التي من خلالها يمكن الاستقرار وعدم العودة إلى النزاع، ويمكن أن نجد مجموعة من العناصر منها المتعلقة بالمجال الأمني والتي تتضمن نزع السلاح والتسريح وإعادة اللاجئين بحيث تهدف لتحقيق الأمن بكامل أبعاده خاصة في المرحلة التي تعقب النزاع مباشرة وهذا من خلال مجهوداتها في نزع السلاح والتسريح وهذا ما حدث في البوسنة وكوسوفو في أعقاب الحرب الأهلية من خلال إدماج اللاجئين والمتشردين ومنحهم حق العودة وإعطاء بعض التعويضات، هذا بهدف القضاء على أحد الأسباب التي تكمن وراء النزاع[1].

وهناك أيضا عناصر متعلقة بالمجال السياسي تتعلق بإقامة الحكم الجيد ومبادئ الديمقراطية، وأخرى تشمل التنمية بكل أبعادها وتتضمن التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان وغيرها من النشاطات التي تهدف إلى إعادة بناء ما تم تخريبه في فترة النزاع ومحاولة غرس ثقافة السلام بدلا من النزاع وهذا بهدف العودة إلى النزاع مجددا.

[1]. الميدان، **الأمم المتحدة وبناء السلام** ، 37.

وعليه إن بناء السلام يتضمن عملية البنى الغير عادلة إلى علاقات سليمة وبناء علاقات تعزز السلام والعدالة[1].

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لدور الفواعل غير الدولاتية

تستلزم التحولات العالمية خلق شبكة من التفاعل بين الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية، هذا ما استلزم ظهور عدة فواعل جدد تملك القدرة على مواجهة التحديات والمشاكل العالمية، مما عزز من قدرتها في مشاركة الدولة في صنع القرارات والسياسات وهذا ما أدى إلى التنازل عن فكرة "برداىم الدولة المركزية" إلى طرح فكرة الفواعل غير الدولاتية، من بينها المنظمات الدولية غير الحكومية، والتي تم تفسيرها وتحليلها من طرف مجموعة من مقاربات ومنظورات العلاقات الدولية بهدف الوصول إلى تفسير حقيقي عن واقع ودور هذه الفواعل[2].

المطلب الأول: تفسير النيوواقعية لدور الفواعل غير الدولاتية

لقد هيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية وهذا كرد فعل على أطروحات المثالين في تفسير العلاقات الدولية، والمنظور الواقعي ليس نظرية واحدة بل تشمل جملة مقاربات ضمن ما يعرف بالواقعية الكلاسيكية التقليدية والواقعية البنيوية أو النسقية أو الجديدة، وهي تعمل على جملة من التصورات المحيطة بإشكالية مركزية الدولة، وتقوم النظرية على جملة من الافتراضات الأساسية منها:[3]

- الدولة هي الفاعل الرئيسي والأهم في السياسة الدولية.

---

[1]. صالحي، **دور المنظمات الدولية**، 52.

[2]. السعيد لوصيف، "**واقع الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**" (رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2010)، 69.

[3]. جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المفسرة في العلاقات الدولية** (بيروت: الكاظمية للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، 59.

- الدولة فاعل راشد بالأساس.
- الدولة فاعل وحدوي.
- الأمن القومي يحتل قيمة أولوية في القضايا الدولية.

ووفق هذه المبادئ يرفض أنصار هذه المدرسة أن يدرجوا في قائمة القوى الكبرى فاعلين دوليين من غير الدول كالمنظمات الدولية، لأن ذلك ينتهك قاعدة أساسية بنيت عليها النظرية الواقعية بكل اتجاهاتها.

ولهذا تنحصر أفكار أنصار المدرسة الواقعية والنيوواقعية حول التركيز على الدولة كفاعل رئيسي، كما يعتقد منظروا هذه المدرسة أن القضايا الأمنية والعسكرية High politic هي قضايا السياسة العليا، أما القضايا الاجتماعية والاقتصادية فهي موضوعات السياسة الدنيا low politic، وهذا المنظور لا يفترض الدولة كفاعل رئيسي فحسب بل يعتبره الفاعل الأكثر أهمية لكونها المؤسسات التي تعمل من خلالها جميع المنظمات الحكومية وغير الحكومية؛ والتي تنظم نهج هذه المنظمات وتقرر الشروط التي يمكنها أن تتصرف من خلالها[1].

فالمنظور النيوواقعي يعتبر مفهوم الفوضى وتوزيع القوى ضمن المكونات الأساسية للنظام الدولي، هذا ما يفسر سر لجوء الدول إلى امتلاك المزيد من القوة مما يقرر بضرورة فاعلية الدولة وتمركزها في العلاقة الدولية، ولهذا تعتبر أن تفاعلية وحدة الدولة في النظام الدولي أساس تشكيل طبيعة وبنية هذا النظام.

وبعبارة أخرى تعتبر الدولة بالمفهوم "الهيجلي" بأنها الغاية في حد ذاتها التي لا تتحقق الفضيلة بدونها، فهي الحاضرة في عالم السياسة بشكل فعلي وتعتبر أن السبيل الرئيسي

[1]. السعيد لوصيف، "**واقع الدولة الوطنية**، 70.

لتحقيق رفاهية الأفراد وضمان أمنهم وحماية وجودهم لا يتحقق إلا من خلال الدولة، غير أن هذا الواقع بدأ يتغير مع البشرية لجسامة الخسائر التي تتولد عنها الحروب التي وصلت إلى إمكانية إفناد الوجود الإنساني، وانطلاقا من هذا الإدراك بدأ البحث عن أطروحة تعاونية وتكاملية لمعالجة المشكلات والاختلافات، هذا ما أدى إلى بروز فاعلين جدد مثل "المنظمات غير الحكومية" ذات القدرة على التواصل بشكل يتجاوز أحيانا قدرة الدولة، وهي الفاعل الرئيسي الذي يتحقق من خلاله وجود بقية الفاعلين الآخرين[1].

المطلب الثاني: التفسير الليبرالي لدور الفواعل الدولية غير الدولاتية

على خلاف التوجه المعتمد من طرف "البردايم النيوواقعي" الذي يتمحور حول فرضية مركزية الدولة ثم الحديث عن فكرة العالمية التي تدل على ضعف المقاربة التي تأخذ الدولة كفاعل وحيد وأساسي، وهذا في ظل عالم معولم حسب الباحثة سلوتر لا تبدو العلاقات الدولية نتاج تفاعل الدول فحسب بل هي محصلة خطوات يبادر بها آخرون وهذا ما يمكن التعبير عنه بالافتراضات التي قامت بها عليها المقاربة الليبرالية التداولية neo-leberal international والليبرالية المؤسساتية، Neo-liberal institutionalism والتي ضمنها يتم ترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية وتفعيل المؤسسات الدولية وهذا ما يمنحها القدرة على حل المشاكل العالمية.

وتعد المؤسساتية الليبرالية امتداد لدراسات التكامل الوظيفي خلال سنوات الأربعينيات والخمسينيات، وكذا دراسات التكامل والاندماج الجهوي، التي تطورت سنوات الستينات، وكذا دراسات الاعتماد المتبادل والدراسات المستندة إلى ظاهرة عبر القومية التي تطورت في السبعينات خصوصا مع أعمال المفكرين، كوهان Cohan وناي Nye

[1]. فاطمة الزهراء حشاني، "**النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة**" (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008)، 18-20.

والليبرالية المؤسساتية هي واحدة من اتجاهات النظرية المؤسساتية الدولية التي تتضمن ثلاث اتجاهات في حقل العلاقات الدولية تتقاسم استخدام المؤسسات كتصور مركزي وهي نظرية الأمن الجماعي والنظرية النقدية والليبرالية المؤسساتية.

وهذا ما يفسر زيادة معدلات التعاون الدولي في نهاية السبعينات أدت إلى إيجاد ظواهر جديدة لا تفسرها مفاهيم توازن القوى والفوضوية وتوزيع القدرات في المنظومة الدولية وإنما ارتفاع مستوى التعاون وزيادة عدد المؤسسات الدولية، ومنه يوضح روبرت كيوهان Robert Koyhan أهم الخصائص التي يتميز بها العالم منها:[1]

- الروابط المتشابكة والمتنامية بين الدول والفواعل غير الدولاتية.
- أجندة جديدة من القضايا بدون تمييز بين السياسات العليا والسياسات الدنيا.
- التسليم بوجود قنوات عديدة للتفاعل بين مختلف الفواعل.
- تراجع فاعلية القوة العسكرية كأداة قهر تحتكرها الدولة[2].

كما يرى الليبراليون على محللي السياسة أن ينظروا إلى العالم وهو مضلل بشبكات معقدة من المنظمات العالمية والتي تمارس اختصاصات وظيفية، فهي تعد إحدى أدوات الضبط والتكيف لحالات من التوتر والاضطراب التي تعتري النظام الدولي، كما ساهم من جهة أخرى في تعزيز وترسيخ السياسات والأنشطة التعاونية، وبالتالي تدعم المقاربة الليبرالية الجديدة فكرة أن للمؤسسات الدولية دورا أكثر في الحفاظ على تعاون طويل الأمد بين الدول، فهي تقر بأن للفواعل الجدد دور في خلق التعاون.

وعليه يقر التيار الليبرالي أن المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعل الجيد الذي يخفف الأعباء عن كاهل الدولة في التنمية، وعموما يمكن القول بأن تبلور دور المنظمات غير

---

[1]. عادل زقاغ، "العصر الوسيط الجديد وتداعياته على النظرية في الممارسة في العلاقات الدولية"، **مجلة المفكر** 7 (2011): 160.

[2]. **نفس المرجع**، 161.

الحكومية كفاعل رئيسي ارتبط بالسياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة، هذه الليبرالية التي مثلت تغييرا أساسيا في التنظير حول دور الدولة في التنمية، وقد ساهم في صياغة مبادئها المؤسساتية المالية الدولية حينما أكدت على دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق التنمية والديمقراطية معا.

ومنه نجد أن معظم هذه الأطروحات تشير إلى فكرة أن الدولة عاجزة لوحدها في تحقيق السلام، ولهذا نرى بأن ظهور المنظمات والمؤسسات تهدف إلى تسهيل التعاون الذي يحقق السلام والأمن[1].

المبحث الرابع: المقاربات المفسرة لبناء السلام

إن بناء السلام قضية تعني كل البلدان في مراحل، وبالنسبة إلى البلدان التي تخرج من حالة الصراع يمنح مفهوم بناء السلام فرصة انشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية وقضائية جديدة وهي بمثابة القوة الدافعة نحو التطور، كذلك فهم أسباب النزاع تتطلب الطرق لحل هذا النزاع، بغية إيجاد أنجع البدائل وأفضل السبل لتجنب حدوث مثل هذه النزاعات، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير وبرامج واستراتيجيات طويلة المدى من أجل تحقيق سلام دائم[2].

المطلب الأول: مقاربة التدخل

تتكون مقاربة التدخل من ثلاثة عناصر تكمن فيما يلي:

[1]. أبو القاسم قور، **مقدمة في دراسات السلام والنزاعات** (بيروت: مكتبة الأبتار، 2010)، 28.

[2]. حمدوش رياض، "**سياسات الدفاع والأمن في مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة العربية**" (ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول مواجهة الظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية، سكيكدة، 24-25 نوفمبر، 2015).

أولا: مقاربة إدارة النزاع Conflict Management

يقول "يوهان غالتونغ Johann Galtung: "إن إدارة النزاعات الدولية توصف بأنها دراسات محافظـة ومتميـزة بطبيعتهـا المنهجيـة، وبحكـم التعريـف للطـرف الأقـوى إذا كـان محـور تخفيف حدة النزاع هو محور دراسات النزاع، فالنتيجة ستكون ظهور فرع مهتم بالظروف التـي تكفـل المحافظـة علـى القـوة وتجميـد الوضـع القـائم وبمعنـى آخـر إنهـاء الطـرف الأضعف لكي لا يحمل السلام ضد الطرف الأقوى[1].

وترتبط إدارة النـزاع بتنظيم النـزاع، ويستخدم كمصـطلح يشـمل مجموعـة أو سلسـلة من الإجراءات الإيجابية لمعالجة الصراع، حيث يشمل ذلك احتواء النزاع الضيق عملية التسوية، وهنـاك عدة استراتيجيات يمكن اتباعها للتعامل مـع النزاع وإدارتـه، وهذا التعدد ناتج عن تباين وجهات النظر التي يتبناها المعنيون في كيفية إدارة النزاع، وتقديم الحلول اللازمـة للحد من الآثـار السلبية أو التـي تقوم بتوظيـف هذا، بحيث يصـب فـي مصـلحة أهداف المنظمة، وهكذا تحدد هذه الاستراتيجيات كما هو مبين:[2]

1-استراتيجيات حل النزاع بين الأفراد: هناك ثلاث استراتيجيات يمكن اتباعها للتعامل مع النزاع بين الأفراد هي:

أ/إستراتيجية يخسر فيها جميع أطراف الصراع (Lost - Lose Strategy).

ب/إستراتيجية خسارة طرف وكسب الآخر (Win - Lose Strategy).

ج/إستراتيجية يكسب فيها الجميع (Win - Win Strategy).

---

[1]. إكرام بركان، "**تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكنونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**" (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010)، 12.

[2]. أمل محمود وعلي العبيدي، "إستراتيجية الصراع التنظيمي وإمكانية تحقيق الأهداف المنظمة" **مجلة الإدارة والاقتصاد** 69 (2008): 25.

2-استراتيجيات حل الصراع على مستوى المنظمة: تتضمن الإستراتيجيات التالية:

أ/إستراتيجية التجنب: تتضمن هذه الإستراتيجية بصفة عامة التغاضي عن أسباب الصراع، على أن يستمر هذا الصراع تحت ظروف معينة ومحكمة. والأساليب الممكن استخدامها في هذه الاستراتيجية هي:

-الإهمال: يتم هنا تجاهل الموقف كله، على أمل أن يتحسن الموقف بعد فترة من الزمن من تلقاء نفسه.

-الفصل الجسدي بين الأطراف: يتم إبعاد المجموعات المتصارعة عن بعضها.

-التفاعل المحدود: يصبح هنا التفاعل بين الافراد محدود ويسمح بذلك في المواقف الرسمية فقط[1].

ب/إستراتيجية التهدئة: تسعى هذه الإستراتيجية لكسب الوقت حتى تهدأ عواطف الأطراف المتصارعة وتخف حدة الصراع بين الأطراف المتنازعة، وحتى تضمن تسوية نقاط الاختلاف وتشمل ما يلي:

-التخفيف: يتم التخفيف من شأن نقاط الاختلاف، وإبراز أوجه التوافق والمصالح المشتركة بين أطراف الصراع، والتركيز عليها حتى تدرك الجماعات أنها ليست متباعدة متعارضة الأهداف.

-التسوية والتوفيق: هي علاقة (أخذ وعطاء) متبادلة بين الأطراف تنشأ بمقتضى اتفاقية دولية ويحق لأي من الطرفين اللجوء إليها[2].

3-استراتيجية استخدام القوة: وتستخدم في الأمور الطارئة التي لا تستدعي التأخر وتشمل

---

[1]. إبراهيم علي ربايعية، **إدارة الصراع والنزاع** (الكويت، شبكة الألوكة، 2015)، 10، 11.

[2]. حكمت نبيل المصري، "التسوية السلمية للمنازعات الدولية قضية طاب نموذجا"، على الرابط: https://democratica.de/?!=43313 ، تاريخ التصفح: (2019/04/28).

ما يلي:

أ/تدخل السلطة العليا: يتم حزم الصراع من خلال تدخل الإدارة العليا في الصراع وبشكل مباشر لمعالجته، ويكون بتوجيه الأمر لأطراف الصراع، وإلا فإن السلطة ستمارس صلاحياتها بالتوجه إلى العقاب.

ب/السياسة: وتتضمن إعادة توزيع القوى للأفراد المتصارعين[1].

4-إستراتيجية المواجهة: يتم هنا تحديد ومناقشة مصادر الصراع، حيث يتم معرفة المصالح المشتركة للمجموعات المتصارعة والتركيز عليها، ويمكن استخدام الأساليب التالية:

أ/تبادل وجهات النظر: يتم تبادل الموظفين بين الجماعات المختلفة لفترة من الزمن بهدف التعرف على وجهات النظر الأخرى التي يتم نقلها إلى الجماعات الأخرى مما يزيد من التفهم المتبادل.

ب/التركيز على الهدف الإستراتيجي: يتم تركيز جهود واهتمام الأطراف المتصارعة في هذه الاستراتيجية على الهدف أو الأهداف العليا المشتركة، فقد يكون الهدف هو بقاء واستمرار المنظمة، مما يجعل الخلافات الأخرى ليس لها أهمية.

ثانيا: مقاربة حل النزاع Conflict Resolution

يتم تدول حل النزاعات في الأوساط الأكاديمية والمحافل الدولية على أنه مرادف لتسوية النزاعات، وفي الواقع يختلف هذين المصطلحين عن بعضهما من الأهداف وأطراف الإتفاق، وطبيعة العلاقات التي يتطلع الطرفان إليها، ومن حيث أهمية القبول المتبادل والعلاقات المستقبلية بين الطرفين.

[1]. بوساحة، "**بناء السلام**، 85.

وتستخدم عبارة حل النزاع للتعبير عن مختلف الجهود المشتركة والمحاولات المعتمدة الهادفة للتقليل من خطر الحرب، والتخفيف من الخصومات وتوسيع إمكانية الصداقة والسلام وبناء الثقة، فهي عملية تخاطب الأسباب الجذرية للنزاع بهدف حلها وإنهاء العنف المرتبط بها، دون العودة إلى حالة النزاع وبالتالي فحل النزاع يمثل تحولا من طريق الإرغام أو القوة لفرض توجه معين، إلى طريقة أكثر شمولية وسلمية مبنية على المصلحة المشتركة المتبادلة[1].

حيث تعتبر النزاعات المستعصية طويلة المدى من القضايا الهامة في هذا العصر نظرا لتفاقمها بعد الحرب الباردة، ولهذا تسعى دراسات السلام إلى إيجاد أساليب لمعالجتها ووقفها.

ويعتبر الحل التفاعلي كأحد أساليب النزاعات الدولية بصفة عامة والنزاعات الداخلية بصفة خاصة، كما يطلق عليه أيضا بورشة عمل حل المشاكل، وهو نهج قائم أساسا على مبادئ سيكولوجية لتحليل الجوانب لأطراف النزاع[2].

ثالثا: مقاربة تحويل النزاع Conflict Transformation

تحويل الصراع هو من مجرد تقنيات بعينها إلى طريقة النظر والرؤية أيضا، ويتطلب كل من النظر والرؤية عدسات لذا يفترض التحويل وضع هذه العدسات من خلالها تناشد الصراعات الاجتماعية[3].

---

[1]. بوساحة، "**بناء السلام**، 86.

[2]. سعداني اسمهان، "منهج الحل التفاعلي في حل النزاعات الدولية، دراسة نظرية" على الرابط: https://democratica.de/?!=57323، تاريخ التصفح: (2019/05/05).

[3]. جون بول ليدراتش، "**تحويل الصراع ربط محكم وواضح لمبادئ الإرشادية**، تر: وجدي وهبة وكملية إيلينا (العراق: جمعية الأمل العراقية، 2010)، 17.

ويدل مصطلح تحويل النزاع إلى تغيير النزاع من رابح – خاسر إلى رابح–رابح وفقا لمجموعة من المهارات والتقنيات[1].

وتهدف مقاربة بناء السلام إلى:[2]

- مساعدة الأطراف المشتركة في النزاع إلى علاقة إيجابية من خلال تغيير علاقتهم مع علاقة نزاع ودية عن طريق استهداف مصادر الصراع وموضوعاته.
- مساعدة الأطراف المشتركة في النزاع إلى اكتساب سلوكيات نزاع صحية تمكنه من التعامل مع الصراعات بمفرده.
- دعوة أطراف النزاع إلى سلسلة من ورش حل المشكلات وتشكيل لجان للمصادقة وكشف الحقائق.
- تعليم وتدريب الأطراف المشاركة في النزاع على تقنيات تحويل النزاع.

المطلب الثاني: المقاربات الإيجابية لبناء السلام

1–النزاع كمصدر للتغيير: دائما هناك شيء جيد في السيء والعكس أي لا شيء جيدا أو سيء تماما، والنزاع هو واحد من تلك المعضلات المثيرة للجدل، كل هذا يتوقف على كيفية رؤيته والميزة التي نود أن نستفيد منها.

2–السيادة الأخلاقية والواقعية لمبدأ اللاعنف: من المفترض أن تكون الوسائل اللانسقية ضمن حقل حل النزاعات أكثر فعالية في حث الأطراف المعادية على تغيير منظوراتها وحل القضايا والموافقة على إخماد النزاع.

---

[1]. لكمين، "**استراتيجية الأمم المتحدة** ، 100.

[2]. بوساحة، "**بناء السلام**، 84.

3-التعاون من أجل حل الخلافات: يمكن حل الخلافات والاعتماد المتبادل عند ارتباط الأهداف ببعضها البعض، لا يمكن لطرف أن يحقق هدفه إلا إذا تمكن الطرفين بتحقيق ذلك في المواقف التعاونية، حيث يمكن الأطراف من عدم الدخول في منافسة.

4-الناس ليسوا مشاكل: يركز العاملون في هذا الحقل على المشكلة، وحماية الكرامة الإنسانية أن يسهل حل المشكلة عند توجيه الأطراف إهتماماتهم وطاقاتهم نحو القضايا وتجنب الصفات الشخصية أو الجماعية للأطراف المنخرطة في الحل.

5-الإتصال كوسيلة للتطور: يعتبر الإتصال المرآة التي تعطي الصورة الصادقة للتطورات للطرفين، وإن كانت هذه المتطورات سلبية تبقى هناك ضرورة أساسية لتغييرها من أجل القضية، وعندما يتخذ العاملون في حل النزاعات موقفا أصيلا عبر صفاء النشاط دون إصدار الأحكام، يصبح بإمكان الأشخاص المنخرطة في النزاعات أن يغيروا مواقفهم[1].

6-بناء علاقات مستدامة: فيمكن بناء هذه العلاقات عبر قيام الأطراف المتنازعة بمصالحة تاريخية للماضي، وإدراك خلافاتها الحالية والاتفاق على رؤية مستقبلية للحفاظ على العلاقة، ويضمن حل هذه النزاعات بطرف من الطرفين.

7-إيجاد عناصر تغيير: تفترض عمليات بناء السلام بأن التغيير في الناس والعلاقات والأنظمة هو شيء ممكن وضروري، من أجل حل النزاعات لذلك يعتبر تجهيز المتنازعين ليصبحوا عناصر تغيير مبدأ مركزيا في هذا الحقل.

---

[1]. سنتيا سامبسون وآخرون، **المقابلات الإيجابية لبناء السلام**، تر: فؤاد سروجي (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 2007)، 40، 41.

8-تحويل علاقات القوة: تهدف عمليات بناء السلام وحل النزاعات إلى إحداث تغيير في علاقات القوة الموجودة داخل المجتمع أو بين الأطراف المتنازعة، من خلال تحويل التحركات المدمرة التي يقف ورائها مبدأ هيمنة القوة النسقية أيضا غلى قوة مشتركة ومستخدمة بشكل صحيح وتعتبر مسألة منح الصوت إلى الذين لا صوت لهم بالإضافة غلى تقوية المهمشين، مبدأ مركزيا في عملية بناء السلام.

9-التحرك والتنمية: تكمن أهمية التغيير المنهجي الأساسي المتكامل، الذي يأتي نتيجة لعمية النزاع مع اكتساب إدراك كبير في حقل بناء السلام، خاصة ضمن سياق التنمية[1].

خلاصة الفصل:

مما يمكن الوصل إليه من خلال هذا الفصل هو أنه أصبحت الفواعل غير الدولاتية إحدى الفواعل الضرورية للمشاركة في رسم وتنفيذ الكثير من القضايا، وعليه تم تفسير منطق ظهور هذه الفواعل من طرف مجموعة من المقاربات خاصة من طرف المنظور النيوليبرالي؛ حيث أكدت عن صدق الفرضيات القائمة على ضرورة تشارك الفواعل غير الدولاتية مع الفواعل الدولية في رسم وصنع السياسات العالمية.

[1]. سامبسون وآخرون، **المقابلات الإيجابية** ، 40، 41.

الفصل الثاني

دور المنظمات الدولية غير الحكومية لبناء السلام

المبحث الأول: أساليب المنظمات الدولية غير الحكومية لتحقيق السلام

المبحث الثاني: جهود المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان

المبحث الثالث: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية على المستوى التنموي و البيئي

الفصل الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية لبناء السلام

تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دورا هاما في عمليات بناء السلام، ويكمن هذا الدور في اعتمادها على عدة طرق ووسائل بهدف ضمان التدخل الفعال، الذي يضمن تحقيق ترتيبات بناء السلام من حماية حقوق الانسان، وحماية اللاجئين والأطفال وإعادة الاقتصاد وتحقيق مستويات التنمية وصولا إلى تحقيق السلام والأمن، وسيتم التفصيل في هذا الفصل في دور المنظمات غير الحكومية لبناء السلام وكذا الأساليب التي تعتمد عليها في ضمان تحقيق السلام، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: أساليب المنظمات الدولية غير الحكومية لتحقيق السلام

المبحث الثاني: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان

المبحث الثالث: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية على المستوى التنموي و البيئي

المبحث الأول: أساليب المنظمات الدولية غير الحكومية لتحقيق السلام

لقد كلفت المنظمات الدولية غير الحكومية أنشطتها التي تعنى بصنع السلام وبنائه والوقاية من النزاعات، فهي تقوم بأنشطة الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية والوساطة عبر تدخل الطرف الثالث وتسهيل ورشات العمل والحوار والمفاوضات المعنية بصنع السالم وشبكات العمل وبناء القدرات وغيرها من مبادرات التواصل والتفاهم، وسوف نشرح كل استراتيجية على حدى[1].

المطلب الأول: أسلوب الدبلوماسية الوقائية Preventice Dipolomcy

تعرف الدبلوماسية الوقائية على أنها تلك التي تهدف إلى منع وقوع خلاف أو تحول الخلاف إلى نزاع مسلح وعليه تم الإتفاق على أن توفير وسائل إنذار مبكر شرطا عاما لنجاح دور المنظمة في حفظ السلام، لأنه يوفر لها المعلومات اللازمة التي تمكنها من توقع صراعات مستقبلية ومحاولة منع نشوبها[2].

كما تشير الدبلوماسية الوقائية إلى تلك النشاطات الهادفة إلى منع تفجير النزاعات الدولية واحتوائها حال نشوبها للحيلولة دون تصعيدها وتحولها إلى صراعات مسلحة.

وعليه تتضمن الدبلوماسية الوقائية أو المانعة المعالجة السلمية التي تتم من خلال عملية التفاوض بين الدول لتسوية أي نزاع قائم، وكذا المساعي والإجراءات التي تقوم بها أي دولة أو أي منظمة إقليمية أو دولية بهدف منع نشوب النزاعات بين الوحدات الدولية ومنع تصاعد النزاعات والحيلولة دون تحولها إلى صراعات، وكذا حصر انتشارها عند

---

[1]. "**الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام**"، تقرير الجمعية العامة ومجلس الأمن، نيويورك: الأمم المتحدة، 1992، 8.

[2]. محمد أحمد المصطفاوي وعبد الباقي عثمان، "**واقع المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان وأثره على الشراكة في اليمن**"، اليمن: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، 2006، 17.

وقوعها، ووفق هذا المفهوم نجد أن الدبلوماسية الوقائية ترتكز في فلسفة كل منطلقات ومبادئ المدرسة المثالية الداعية إلى إحلال السلم في العلاقات الدولية[1].

وعليها فالدبلوماسية الوقائية هي العمل الرامي إلى منع نشوب نزاع بين الأطراف ومنع تصاعدها أو تحويلها إلى صراعات، كما تعمل إلى نشب الصراع كان لابد من العمل بسرعة على احتواءه مع أسبابه الكامنة. إذ تتطلب الدبلوماسية الوقائية إتخاذ تدابير بناء الثقة، معناها الثقة المتبادلة وحسن النية أساسيان في التقليل من احتمال اندلاع الصراع بين الدول، وتحتاج إلى إنذار مبكر يقوم على جمع المعلومات وتقصي الحقائق يجب أن تقوم التدابير الوقائية على معرفة آنية ودقيقة بالحقائق، ولقد تم تطبيق الدبلوماسية الوقائية أو المانعة كما يسميها الأمين العام السابق للأمم "ديكويلار" لأول مرة خلال أزمة السويس سنة1956م.

تكمن المهمة الرئيسة للدبلوماسية الوقائية في منع تفاقم الخلافات وذلك بالعمل والسعي للتوصل لتسويات ودية سلمية لأي نراع قبل أن يصل إلى حد المواجهة المسلحة ولهذا تعمل الدول منذ آلاف السنين لإرسال المبعوثين الدبلوماسيين للدول بهدف السيطرة السريعة على أي أزمة قد تنشأ، ولهذا تعمل الدبلوماسية الوقائية على منع وفض النزاعات عندما ينطلق النزاع في منطقة ما[2]، لأن الدبلوماسية الوقائية تعتمد على استكشاف ورصد بدايات التوتر ومحاولة حصر النزاع قبل نشوبه وتفاقمه، وبهذا تصنف الدبلوماسية الوقائية بالمرحلة الأولى لعمليات تحقيق السلام للدول[3].

---

[1]. بوساحة، "**بناء السلام**، 70.

[2]. حفناوي مدلل، "**الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ الأمن والسلم الدوليين**" (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012)، 49.

[3]. محمد محمود عبد القادر، "**دور المنظمات الدولية غير الحومية في حفظ السلم والأمن في العالم**" (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2014)، 66.

ثم تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة صنع السلام في هذه المرحلة يكون السلام قد انهار وأن المطلوب هو صناعته بعد إنهياره، لتأتي بعد ذلك المرحلة الثالثة وهي مرحلة حفظ السلام والهدف منها هو المحافظة على السلام من التراجع والإنكماش، لنصل إلى مرحلة بناء السلام والحرص على عدم تكرار النزاع مرة أخرى.

ولهذا أكد الأمين العام للأمم المتحدة على ضرورة إنشاء آلية لمنع حدوث النزاع من خلال مشروعه الذي أطلق عليه إسم "أجندة السلام" وهي آلية الدبلوماسية الوقائية التي يمكن استعمالها عند بروز أولى الأسباب المؤدية إلى النزاع، وهذا ما يجعلها تتميز بمجموعة من الأهداف تتضافر بهدف إحلال السلام والحفاظ عليه ومحاولة الحد من النزاعات ومن بين هذه الأهداف نذكر منها:

- اكتشاف النزاع في وقت مبكر ومحاولة إزالة الخطر.
- حل القضايا التي تؤدي إلى اندلاع النزاع من خلال المسارعة في الدخول في عملية السلام.
- بناء السلام من خلال بذل الجهود في دعم وتوفير المساعدات الإنسانية.
- حصر أسباب النزاع والتدخل لفضه ومنع تجديده مستقبلا.

ولتحيق هذه الأهداف تعتمد الدبلوماسية الوقائية على جملة من الآليات منها بناء الثقة، تقصي الحقائق، الإنذار المبكر، النشر الوقائي للقوات، وكل هذه الأهداف والآليات تعمل الدبلوماسية الوقائية لتحقيق هدف أساسي وهو محاولة القضاء على النزاعات في مرحلها الأولى وإحلال السلام والأمن[1].

[1]. عبد القادر، "**دور المنظمات الدولية** ، 66، 67.

المطلب الثاني: أسلوب الإنذار المبكر Early warning

يشمل الإنذار المبكر تحليل وتنمية إستراتيجيات التواصل والتي ترفع من الوعي العام بالأزمات الناشئة كما توجد مبادرات مشتركة بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين موجهة إلى تحسين أنظمة الإنذار المبكر على المستوى العالمي.

وعليه يعتبر نظام الإنذار المبكر آلية يمكن من خلالها إيجاد تفسير لماذا تحدث النزاعات؟ كيف تحدث النزاعات؟ وهل يمكن الوقاية من هذه النزاعات؟ وهذا من خلال المهام التي تقوم بها آلية الإنذار المبكر والمتمثلة فيما يلي:[1]

- توقع النزاعات قبل حدوثها الفعلي.
- توفير إشارات تحذير تبرز قرب حدوث النزاع.
- تحديد مصادر التوترات والتعامل مع التوترات التي تظهر قبل تحولها إلى نزاعات.
- التنبؤ بالنزاعات والتنبيه بالمصادر المحتملة للنزاعات.

وبالتالي يشكل نظام الإنذار المبكر صمام أمان للاستقرار والمحافظة على الأمن والسلام، حيث تعتبر معظم الدراسات العلمية في مجال المنع الوقائي للصراعات أن وجود نظام كفؤ ودقيق للإنذار المبكر يشمل إحدى المكونات أو المتطلبات الأساسية لتوقع حدوث الأزمات والمنع الوقائي للصراعات فهناك علاقة تداخلية بين وجود نظام إنذار مبكر واستمرارية السلام.

[1]. سامي سامي وإبراهيم الخزندار، " نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات التطور والمفاهيم والمؤشرات"، **مجلة المفكر** 7 (2011)، 59.

وعليه يعتبر نظام الإنذار المبكر منظومة للاكتشاف والتحذير المسبق من احتمالية حدوث الصراعات أو الأزمات بكافة أشكالها تمهيدا لاتخاذ القرارات والسياسات والإجراءات المناسبة لمواجهتها ومنع حدوثها، وهذا ما عبر عنه المفكر"هوارد Howard" عملية تشمل جمعا وتحليلا أو تقييما إستراتيجيا للمعلومات، وكذلك بنية مؤسسية وتواصل وتبادل للمعلومات للتنبؤ وتطوير خيارات استجابة محتملة وإستراتيجية تكون مبرمجة زمانيا[1].

-ويعرف الكسندر أوستين Alexander Austin على أنه: "أي مبادرة تركز على جمع المعلومات بصورة منهجية، تحليل أو صياغة التوصيات بما في ذلك تقييم المخاطر وتبادل المعلومات بغض النظر عن الموضوع سواء كان كمي أو نوعي أو مزيج على حد سواء. ويمكن القول بأن نظام الإنذار المبكر يقوم على أربعة عناصر أساسية وهي موضحة في الجدول أدناه:[2]

معرفة المخاطر جمع البيانات وتقديرات المخاطر بشكل منهجي.	خدمة الرصد والإنذار وتطوير خدمات رصد الأخطار والإنذار المبكر.
-هل الأخطار وقابلية التضرر معروفة تماما؟ -ما هي الأنماط والتوجهات في هذه العوامل؟ - هل بيانات وخرائط المخاطر متاحة على نطاق واسع؟	-هل يتم رصد الدلائل الصحيحة؟ -هل هناك اساس علمي سليم لعمل التنبؤات؟ -هل من الممكن خلق إنذارات دقيقة في الوقت المناسب؟

[1]. صالحي، **دور المنظمات الدولية**، 68.

[2]. سامي سامي وإبراهيم الخنزدار، نظام الإنذار المبكر ، 60.

النشر والإتصال نشر معلومات المخاطر والإنذار المبكر.	القدرة على الإستجابة بناء قدرات الاستجابة للأمم والمجتمعات.
-هل الإنذارات تصل إلى كل أولائك المعرضين للمخاطر؟ -هل المخاطر والإنذارات مفهومة؟ -هل معلومات الإنذارات واضحة للإستخدام؟	-هل خطط الإستجابة يتم تحديثها وإختبارها؟ -هل القدرات والمعرفة المحلية تستفيد منها؟ -هل الناس مستعدون وجاهزون للتفاعل مع الإنذارات[1]؟

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، UNDP مراعاة النوع الاجتماعي في الحد من مخاطر الكوارث السياسيات والتوجيهات العملية، لجأت اللجنة الدولية خلال سنة 1992إلى إجراء مفاوضات مع الجمعات المتناحرة لأجل تأمين قوافل الإغاثة من عمليات السلب والنهب وضمان أمن أنشطتها الإنسانية، وكذلك الوساطة العربية وساطة قطر بين الأطراف اللبنانية وكذا الوساطة التركية في المفاوضات بين سوريا وإسرائيل[2].

أما بناء القدرات فيرتبط هذا المفهوم بالبناء المؤسسي للمؤسسات المدنية، وهو مفهوم حديث نسبيا قد برز مع ظهور أنظمة صارمة في مجال صوغ المشاريع والبحث عن التمويل، بالإضافة إلى حاجة المجتمعات إلى أساليب إدارة محكمة تقها من خطر الحل التلقائي أو القضائي، وقد عرف مفهوم بناء القدرات من طرف لدكتورة "أماني قنديل" بأنه: "مجموعة من تدخلات منظمة مخطط لها، من داخل المنظمة أو المنظمات من

[1]. Alexander Austin, **Early warning and The Field :Acargo cult Science?** (New York: Berghof Research Center For Constructive Conflict Management, 2004), 3.

[2]. عبد الله الأشغل، "عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة"، **مجلة السياسة الدولية** 117 (1994)، 156.

خلال تسير تدفق المعلومات والتدريب، وبناء قواعد بيانات وتحقيق التواصل والتشبيك بغرض زيادة الكفاءة والفعالية"[1].

كما تعمل NGOs على تدريب الأفراد من أجل تمكينهم لإنشاء منظمات غير حكومية محلية، ويمكن أن نجمل بعض النشاطات التدريبية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في تنظيم ورشات ودوريات تدريبية، وخلق مراكز استعلامية ورفع الوعي بالإضافة إلى العمل على مساعدة وتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها السياسية.

إذ نجد بناء القدرات والتدريبات التي قامت بها المنظمات غير الحكومية في فترات ما بعد النزاع في كل من البوسنة والهرسك وكوسوفو عند نهاية النزاع مباشرة تم وصول المنظمات غير الحكومية، وكانت تقدم مجموعة واسعة من نشاطات بناء القدرات ويستخدم التدريب كوسيلة لتحفيز عمل المجتمع المدني المحلى وإيجاد شركاء محليين وكذا تعزيز عملية التعليم، بالإضافة إلى بناء الثقة كشرط أساسي لبناء القدرات وهذا نتيجة ما تخلفه النزاعات من صدمات وحالات معنوية سيئة وانهيار الروابط الاجتماعية هذا ما يتطلب إعادة تأسيس الثقة والتعاون والتضامن كأساس للعمل الجماعي، كما نجد تفعيل المنظمات غير الحكومية لعمليات بناء قدرات المرأة في ليبيريا وهذا بهدف تحقيق المساواة وإعطاء فرصة لتمكين المرأة وخلق التضامن من أجل حقوق المرأة[2].

فنجد من خلال هذا الشكل أن نظام الإنذار المبكر يقوم على أربعة عناصر أساسية وهي تبدأ بمرحلة جمع البيانات بهدف تقدير المخاطر، ثم تليها مرحلة النشر والاتصال من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالمخاطر والتهديدات، وبعدها تأتي مرحلة تطوير خدمات

[1]. صالحي، **دور المنظمات الدولية** ، 73.

[2]. عبد الكريم عوض خليفة، **القانون الدولي العام، دراسة مقارنة** (ب.ب.ن: دار الجامعة الجديدة، 2011)، 336.

الرصد والإنذار بمعنى تحديد الأوقات المناسبة للتدخل، وفي الأخير يتم التنفيذ والاستجابة والتفاعل مع الإنذارات[1].

المطلب الثالث: الوساطة Mediation وبناء القدرات Capacity building

الوساطة: هي عملية يساعد من خلالها طرف ثالث شخصين أو أكثر على التواصل إلى حل بشأن قضية أو أكثر من القضايا المتنازع عليها، كما يمكن إستخدام الوساطة كبديل عن التقاضي بمساعدة الأطراف المعنية في حل أوجه النزاع لأنهم يساعدون الأطراف المعنية عن طريق بناء عملية للاتصال والتفاوض لحل المشاكل وإيجاد الحلول.

فالوساطة تتمثل في قيام دولة أو منظمة دولية إقليمية، أو عالمية أو حتى شخص طبيعي بالتقريب بين المتنازعين، والتمهيد لتسوية أوجه الخلاف القائم بينهم بطريقة ودية، وتعبر عن درجة متقدمة من المساعي الحميدة بحيث يقوم الطرف الثالث بالتوسط بين الأطراف المتنازعة عن طريق الاشتراك معهم في العملية التفاوضية، واقتراح ما يراه مناسبا من حلول، لأن الوساطة إحدى الوسائل السياسية أو الدبلوماسية لإدارة الأزمات والنزاعات.

فالوساطة تلعب دورا إيجابيا من خلال نشاطها الذي تقوم به، فهي تعمل على تقديم بعض الحلول أو الوصول إلى اتفاق بين الأطراف المتنازعة، وهي عبارة عن ورقة ضغط على الأطراف المتنازعة بهدف تخفيف حدة النزاع، كما نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية تعتمد على آلية الوساطة في نشاطها حيث تهدف لحل الخلاف والوصول إلى حالة الاستقرار والسلام في الحرب الأهلية التي شهدتها الصومال[2].

---

[1]. Alexander Austin, **ibid**, 4 .

[2]. الأشعل، عمليات حفظ السلام ، 156.

المبحث الثاني: جهود المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسان

نظرا للأهمية التي تحتلها حقوق الإنسان تحتاج إلى دعم كبير وكذا إلى معايير تكون مضبوطة وثابتة، وهذا لا يتحقق إلا عبر مأسسة حقوق الإنسان، باعتبار موضوع حقوق الإنسان كمبدأ أمر ملزم من مبادئ القانون الدولي، وتم التأكيد على هذا بموجب وثيقة مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي، الذي انعقد في1 أوت1975[1].

المطلب الأول: علاقة المنظمات الدولية غير الحكومية بموضوع الانسان

المعادلة الهامة التي تؤسس لحماية دولية فعالة لحقوق الإنسان تتألف من: **التزام حكومي + فعالية المجتمع المدني+ تنسيق المجتمع الدولي**

الشكل رقم (01): المعادلة الهامة التي تؤسس لحماية دولية فعالة لحقوق الإنسان

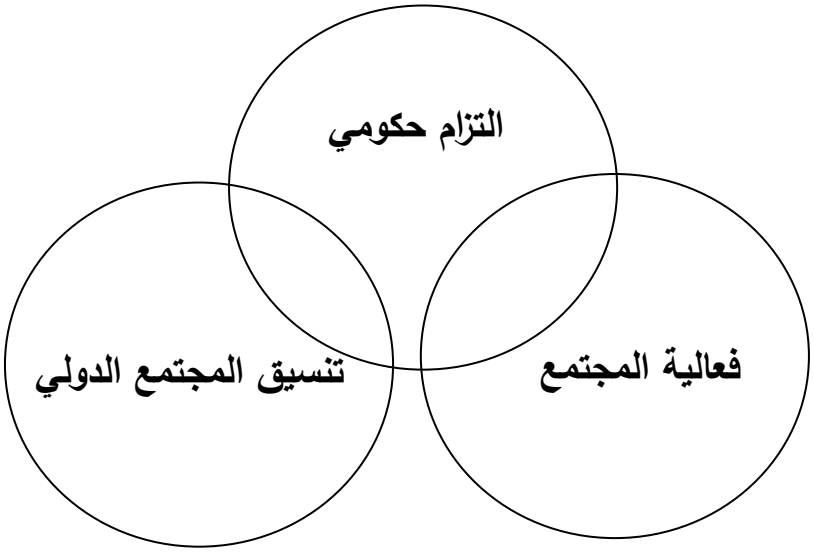

من خلال هذا الشكل نجد أن موضوع حقوق الإنسان يمثل موضوعا مشتركا لمختلف الفواعل والمستويات، فعلى الرغم من الدور الذي تقوم به الحكومات لحماية حقوق

[1]. الأشعل، عمليات حفظ السلام،.156.

مواطنيها إلا أن هذا الدور لا يكفي، إذ لم يتعزز بتعاون مع أطراف أخرى تتبنى الدفاع عن هذه الحقوق[1]. سواء على المستوى الوطني ممثلة في منظمات المجتمع المدني المختلفة، أو على المستوى الدولي عبر منظمات المجتمع المدني العالمي، وهنا يتضح لنا الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية، كأبرز منظمات المجتمع المدني حيث نجد عددا كبيرا منها تركز على حماية وترقية حقوق الإنسان، هناك عدد من الباحثين يعبر عن هذا النوع من المنظمات بالجيل الرابع للمنظمات غير الحكومية على اعتبار أنها لا تقدم مساعدات تنموية أو إغاثية أو أي نوع من السلع والخدمات المادية فهي تركز على قيم إنسانية ومبادئ الكرامة البشرية التي تندرج ضمن حقوق الإنسان. وفي بداية نشاطها كانت المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان تركز على الحقوق الفردية، لكن ومع التحولات التي مرت بها باتت هذه المنظمات تتبنى استراتيجيات جديدة خاصة المنظمات الدولية غير الحكومية، من هذه الاستراتيجيات الجديدة هي التركيز على الحقوق الجماعية للأفراد إلى جانب الحقوق الفردية، فأصبحت تدافع عن حماية الصحة العالمية، والاهتمام بالبيئة وقضايا تغير المناخ على اعتبار أنه ثمة علاقة قوية بين تغير المناخ والصحة، وحقوق الإنسان[2].

تتمثل رسالة المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان في:[3]

1. حماية حقوق الإنسان.

2. نشر ثقافة حقوق الإنسان.

---

[1]. أسماء مرايسي، "**إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الانسان، دراسة حالة منظمة العفو الدولية**"، (رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2018)، 48.

[2]. **نفس المرجع**، 49، 50.

[3]. كامل محمد المغربي، **الإدارة أصالة المبادئ والأسس ووظائف المنشأة مع حداثة وتحديات القرن21** (عمان: دار الفكر، 2007)،47.

3. مراقبة أوضاع حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة القانونية.

4. اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية لمعالجة الشكاوي المتعلقة بضحايا الانتهاكات والتجاوزات ضد حقوق الإنسان.

5. إعداد الدراسات والأبحاث وتوفير المعلومات وعقد الندوات والدورات التدريبية.

6. إدارة الحملات وإعلان المواقف المختلفة تجاه ما يجري لحقوق الإنسان.

كما تهدف المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وذلك من خلال النشاط في حقل التربية على حقوق الإنسان عبر الفعاليات المختلفة مثل المؤتمرات وحلقات النقاش، والتدريب المتخصص والشعبي، وقيام هذه المنظمات بأعمال الحماية المتمثلة بتقديم المساعدة القانونية للضحايا أو رصد الانتهاكات والقيام بالحملات الدورية، أو الخاصة لمناهضتها، ونشر ذلك عبر التقارير ووسائل الإعلام واللجوء إلى جهات الإتصال الداخلية والدولية[1].

تشترك المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان مع غيرها من المنظمات الأخرى في الآليات التي تعتمد عليها في إدارة نشاطاها ومن بين هذه الآليات نذكر:[2]

1. الأبحاث والدراسات Research Study.

2. التمثيل والمشاركة Representation.

3. التشبيك Networking.

4. تنظيم حملات موجهة للتأثير على الرأي العام Campaigning.

---

[1]. المغربي، **الإدارة أصالة المبادئ** ، 48.

[2]. مرايسي، "**إدارة المنظمات الدولية** ، 55.

5. إستراتيجيات إعلامية واتصال Communication strategy Media.

6. المساعدة والتعليم Aid and education.

المطلب الثاني: أهم أساليب إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان

تتبنى المنظمات الدولية غير الحكومية مهما كان نوع نشاطها وحجمه أساليب إدارية متنوعة لكنها في معظم الأحيان مشتركة في ما بينها، وتساعد هذه الأساليب الإدارية في تسهيل وتنظيم أداء المنظمات الدولية غير الحكومية، بشكل يمكنها من مواجهة مختلف التحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق أهدافها. وسنحاول من خلال هذا المبحث التركيز على أهم هذه الأساليب والمفاهيم الإدارية، وأكثرها تأثيرا على طرق إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية وهي: التخطيط، التعلّم، التدريب[1].

أولا/التخطيط Plaining

يعتبر التخطيط من أهم الأساليب الإدارية وأبرزها، التي تعتمد عليه المنظمات مهما كان نوعها وطبيعة نشاطها، فلا يمكن للمنظمة أن تحقق برامجها ومشاريعها ما لم تكن قد خططت لها، فعملية التخطيط تمثل الطريق الذي ينبغي أن تسلكه المنظمة من أجل تحقيق الأهداف التي تنشدها. لأن المنظمات الدولية غير الحكومية لا تختلف من حيث البنية التنظيمية عن غيرها من المنظمات فإنها تعتمد هي كذلك على التخطيط، إلى جانب أساليب أخرى.

[1]. مرايسي، **إدارة المنظمات الدولية** ، 69.

ويمكننا أن نبين أهم العوامل التي تحتاج إليها المنظمات الدولية غير الحكومية على الصعيد التنظيمي من خلال النقاط التالية[1]:

1. فهم أهم الوظائف التي تقوم بها المنظمة (ماذا تعمل؟)، وكذا الاستعمال الفعال للموارد البشرية، و لمصادر المنظمة غير الحكومية (ماذا تستعمل؟).
2. التخطيط، وتطبيق النشاطات التي تساعد المنظمة في تحسين حياة الناس(ماذا يمكن أن تفعل؟).
3. تقوية قدرة المنظمة لتقديم الخدمات لزبائنها المختلفين.
4. التكيف مع تغير البيئات الداخلية، والخارجية بشكل مستمر، والقدرة التمويلية لمختلف العمليات والمنافع.

إن التخطيط يلعب دورا حاسما في مسار تطور المنظمات غير الحكومية فهو يمكنها من:[2]

- التحفيز من أجل التفكير المبدع واستعمال موارد المنظمة بشكل عقلاني.
- يحدد المسؤوليات والمهام وينسق ويوحد الجهود.
- يسهل المراقبة وتقييم نشاطات المنظمة، ويسهل تطور تقدم أهداف المنظمة.
- يخلق الوعي من أجل التغلب على العقبات التي تواجه المنظمة.
- يمنح الفرص مرونة نشاط المنظمة، ويمكنها من تفادي التفكير الخطي.

---

[1]. سعد علي العنزي وأحمد علي صالح، **إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال** (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009)، 153.

[2]. **نفس المرجع**، 154.

ثانيا/التعلم Learning

لقد أشيع مفهوم التعلّم في المنظمات في أواخر الثمانينات، حيث ساعدت عوامل عدة في نشر هذا المفهوم، وتتجلى أهم هذه العوامل في زيادة عدد المنظمات ما خلق منافسة شديدة في ما بينها، ولذلك أخذ الباحثون والمهتمون بمجال الإدارة في العمل على تقوية وسائل تنظيمية أحسن، كما بات مفهوم التعلم في المنظمات اختزالا للمنظمة التي تكون ماهرة في خلق واكتساب وتحويل المعرفة، وتعديل سلوكها، إلى معرفة ورؤية جديدة.

إن هذا المفهوم للتعلّم كان في البداية مقتصرا فقط على الشركات، لكن سرعان ما تم نقله إلى المنظمات، التي أضفت عليه خصائص وميزات جديدة تتمثل في:[1]

- التعلم والمشاركة في صنع القرار.
- المعلومات: فالتعلم يساعد المنظمة على استخدام تقنيات المعلومات من أجل تعبئة الناس.
- المحاسبة والمراقبة.
- التبادل الداخلي الذي يضمن بناء العلاقات داخل المنظمة.
- مرونة المكافأة حيث يشجع التعلم على الإبداع بين الموظفين فمن يقوم بأداء جيد يكافئ عليه.
- التمكين للهياكل الإدارية داخل المنظمة.
- التطوير الذاتي الذي يتيح فرص أكبر للأعضاء من أجل تطوير مهاراتهم.

[1]. Michael Ewards, NGO **Rights and Responsibilities : A New Deal for Global Governance**, (London: Foreign Policy Centre, 2000), 24.

لا تختلف المنظمات الدولية غير الحكومية عن غيرها من المنظمات التي تعطي أهمية كبيرة لدور الأساليب الإدارية المختلفة في تقوية أداء المنظمة، وتحسين نوعية الخدمات التي تقدمها في مجال نشاط فالتعلم بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية هام جدا فهو يسمح لها بتطوير الممارسات، وسياسات وإجراءات وأنظمة العمل، التي تحسن قدرتها بشكل مستمر لتحقيق الأهداف. والتعلم في المنظمات غير الحكومية هو إيجاد مجموعة معقدة من الممارسات والأنظمة والعلاقات التي ترتبط برؤية المنظمة، والمهمة والقيم والسلوك الذي تقوم عليه والتعلّم يكون فعالا بالنسبة للمنظمات عير الحكومية إذا ما توفر فيه:[1]

- استخدام طرق أكثر فاعلية : وذلك حتى يتم تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المنظمة.
- إعداد المشاريع، ومتطلبات التعلم
- ابتكار البرنامج الملائم للمساعدة.

ثالثا/التدريب Training

يعد التدريب من أبرز المتطلبات الهامة التي تحرص عليها المنظمات باختلاف أنواعها، ويتعلق هذا التدريب بمختلف المستويات التي تضمها. ويعرف التدريب بأنه: "عملية منظمة مستمرة تهدف إلى رفع كفاءة الأفراد وتزويدهم بالمهارات اللازمة؛ لتمكينهم من أداء الأعمال المطلوبة منهم بنجاح"، يعمل التدريب على اكتساب أعضاء مهارات ومعارف وتعلم أدوات جديدة، فضلا عن أن التغيرات في مستويات ونظم الجودة تتطلب تدريبا مستمرا[2].

---

[1]. Michael Ewards, **ibid**, 25.

[2]. مرايسي، **إدارة المنظمات الدولية** ، 75.

فالتدريب في المنظمات غير الحكومية يهدف إلى تنشيط دور أعضاء المنظمات غير الحكومية، ويحسن أداء الإدارة وفريق العمل بشكل يتوافق مع نوع وحجم المنظمة والنشاط الذي تمارسه، والتدريب في المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان يكون من خلال:[1]

- تنظيم ورشات حقوق الإنسان، ودورات تدريبية للمجموعات المختلفة تشمل موظفي الخدمات الاجتماعية، والمسؤولين.

- بناء وعي بحقوق الإنسان من خلال الأحداث الثقافية مثل المسرحيات وعروض الفن، والحفلات الموسيقية وهو الأسلوب الذي تستخدمه منظمة العفو الدولية بانتظام منذ بدء مسيرتها في مجال حماية حقوق الإنسان.

- خلق مراكز استعلامات، لترقية وحماية حقوق الإنسان.

- برمجة دورات تعليمية لفائدة فئات معينة مثل: السجناء، مرضى نقص المناعة المكتسبة، واللاجئين.

- دمج حقوق الإنسان في نظام التعلم لمختلف الدول لا سيما تلك التي تعرف وضعا حقوقيا سيئ، ويتم ذلك عبر الكتب والمناهج الدراسية حتى تنقص حدة الاحتكاكات بين مختلف المجموعات والعرقيات وتتعزز فكرة احترام حقوق الإنسان أكثر.

- استخدام أدوات مختلفة للتواصل تكون أكثر جاذبية مثل: الكتب المصورة والألعاب، والتركيز على الصحف، وإقامة المؤتمرات من أجل تعليم حقوق الإنسان.

---

[1]. وائل محمد ثابت، "مشاكل التدريب الإداري في المؤسسات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة –فلسطين"، **مجلة جامعة الأزهر** 1، المجلد12 (2008)، 4.

- استخدام وسائل الإعلام السمعية والبصرية لتعليم حقوق الإنسان، لما تتميز به هذه الوسائل من سرعة وسعة الانتشار حتى تصل لعامة المواطنين[1].

المطلب الثالث: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار الآلية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

تتكون الآلية الأفريقية لحماية حقوق الإنسان بدورها من جهازين للحماية هما؛ اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي تحول إسمها إلى محكمة العدل وحقوق الإنسان الأفريقية، وسوف نتطرق إلى كل جهاز على حدا دون إهمال المنظمات الدولية غير الحكومية في هذا المجال وكيفية لجوئها إلى هذه الآلية.

أ-تقديم الشكاوى أمام اللجنة الأفريقية ل.ج.إش:

تتكون اللجنة من 11 عنصرا من بين الشخصيات الأفريقية التي تتحلى بسمات كمستوى الأخلاق والاحترام والتمتع بالكفاءة في مجال حقوق الإنسان ترشحهم الدول الأطراف في الميثاق، وينتخبهم رؤساء الدول والحكومات بكامله باعتبارها الهيئة العليا المهينة على منطقة الوحدة الأفريقية، وتختصها اللجنة بالنظر في بلاغات الدول واستقبال البلاغات التي تقدمها المحكمات غير الحكومية شرط أن تقدم هذه الالتماسات بعد استنفاذ كل الطرق الداخلية المتاحة وتخضع البلاغات لنفس الاجراءات التي تخضع لها الدول[2].

---

[1]. ثابت، مشاكل التدريب الإداري ، 5.

[2]. مهيدي عجيب، "لوحات سريالية من الحروب والنزاعات المسلحة والمجاعة في القارة السوداء"، **معلومات دولية**، ع64، 2000، 540.

ب–تقديم الشكاوى أمام محكمة العدل وحقوق الانسان:

أقر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورته المنعقدة في واغادوغو (أوغاندا) عام 1998 بروتوكولا إضافيا للميثاق دخل حيز التنفيذ في 2004/01/25 بعد التصديق 15 من طرف جزر القمر في 30 ديسمبر 2003 والخاص بالإنشاء[1].

وتتلقى المحكمة ملفات من الأفراد أو من المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بصفة مراقب أمام اللجنة الأفريقية بشرط موافقة الدولة المشكو منها باختصاص المحكمة.

وتجدر الإشارة إلى أن ولاية المحكمة للنظر في علاقات الإفراج والمنظمات غير حكومية ليست اجبارية أي أنها مقيدة بموافقة المحكمة ذاتها بوجود أسباب ذاتية تبرر ذلك.

كذلك البلاغات المقدمة من الأفراد والمنظمات الدولية غير الحكومية تخضع لنفس الإجراءات المقدمة في النظام الأوروبي، سواء من حيث النظم في قبول الشكوى أو من ناحية إجراءات المحاكمة والفصل في موضوعه مع التأكيد من أن عمل المحكمة لحقوق الإنسان والشعوب مكمل لعمل اللجنة الأفريقية، أي وجوب النظر في البلاغات من طرف اللجنة قبل عرضها على المحكمة.

وأخيرا لابد أن نشير إلى أنه للمنظمات غير الحكومية دور كبير في وضع ميكانيزمات جهوية أفريقية لحقوق الإنسان، وكان دورها في تحسين طرق عملها والحفاظ على سرية إجراءات اللجنة وطورت تعاونها مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حيث اعتمد المركز الاستشاري لـ13 مؤسسة وطنية لحقوق الانسان في 30 ماي 2008[2].

---

[1]. عجيب، لوحات سريالية من الحروب، 540..

[2]. غضبان مبروك، "**المدخل للعلاقات الدولية**" (مطبوعة محاضرات مقدمة في معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2000)، 13.

المبحث الثالث: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية على المستوى التنموي

لقد أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية شريكا أساسيا في تطبيق إستراتيجيات التنمية لاسيما عندما أصبحت الدولة غير قادرة للإيفاء بكل الاحتياجات الأساسية للأفراد كما ونوعا، كما أن طبيعة التحولات التي فرضتها العولمة على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية أدي إلى الانتقال إلى مستويات عديدة من التنمية والتي تعتبر من الإستراتيجيات الأكثر فاعلية لتحقيق عمليات بناء السلام والتخفيف من حدة النزاع[1].

المطلب الأول: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية على مستوى التنمية

تعد التنمية من القضايا العالمية والتي أصبحت تواجه عدة تحديات خاصة في ظل بيئة تتميز بالنزاعات، لأن التنمية تحتاج إلى ظروف آمنة للنهوض بالدولة الخارجة من النزاع، ولهذا تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة ما بين التنمية والسلام بحيث يعتبر السلام أساس التنمية؛ لأنه لا يمكن للتنمية أن تتحقق في المجتمعات التي فيها نزاعات بحيث تخصص جزاء كبيرا من جهدها الاقتصادي للإنتاج العسكري وهذا ما يقلل من فرص التنمية، ففي هذا العنصر لابد من التركيز على أهمية التنمية الاقتصادية لكل الأطراف كأداة أساسية للأمن الدولي، وهذا ما يدعم الطرح القائل بأن تخفيض النفقات العسكرية يساعد النمو الاقتصادي وهذا باعتبار النفقات غير منتجة، وأن مبدأ السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسين لإعمال الحق في التنمية، ومن هذا المنطلق فقد زاد الاعتراف بدور المنظمات الدولية غير الحكومية في التنمية[2].

---

[1]. صالحي، **دور المنظمات الدولية**، 93.

[2]. عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007)، 19.

وكذا تعمل على مراقبة برامج العدالة الصحة والتعليم وتهتم بقضايا الدخل، كما تعمل على الإهتمام بقضية الفئات المهمشة من الأطفال والنساء، حيث نجد الدور الكبير لأحد فروع "منظمة أوكسفام الدولية" وهي أوكسفام الأسترالية، حيث عملت من خلال مشاركتها في تنفيذ برامج تمكين المرأة في جنوب الهند بعد إستقلاله سنة1947، كما شاركت في مؤتمر بكين للمرأة لإبراز دور المرأة في التنمية[1].

وبالفعل بدأ الإعتراف بدور المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل في تحقيق التنمية، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والوظائف الإنسانية منها معالجة مشاكل المواطنين وحقوق الإنسان، البيئة والصحة والتعليم وكذا المساواة بين الجنسين وقد أشار تقرير التنمية البشرية UNDP سنة 2003 إلى دور المنظمات الدولية غير الحكومية في المشاركة في برامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للتنمية العالمية، وقد كان للمنظمات الدولية غير الحكومية دور في تقديم الخدمات الصحية والعمل على تحسين الخدمات لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، حيث نجد دور منظمة دولية غير حكومية تعرف بمنظمة "تاسو" في دعم معالجة مرض الإيدز في أوغندا.

وعليه أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية تشارك بفاعلية في أنشطة ترمي إلى تنمية الصحة العالمية، وعرف هذا عن طريق عدد كبير من الأنشطة التعاونية والمشتركة مع منظمة الصحة العالمية في البرامج الأولوية، وتتمثل هذه الأنشطة في نشر المعلومات وجمع البيانات، وهذا بهدف التوعية الصحية ومكافحة الأمراض[2].

---

[1]. غنيم و أبو زنط، **التنمية المستديمة** ، 20.

[2]. وناس يحي، **المجتمع المدني وحماية البيئية ودور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات** (الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2003)، 156.

وبالفعل زاد إسهام المنظمات الدولية غير الحكومية في بلدان عديدة في مجالات الصحة والتعليم والثقافة ومساعدة الفقراء، وفي تغيير منهجية التعامل مع الفقر والفقراء من خلال تقديم المساعدات مما يمكن الفقراء من مواجهة القهر[1]، حيث قدرت فترة التسعينيات باشتراك أكثر من 150منظمة غير حكومية في حملة قوية لحث البنك على مزيد من الانفتاح والشفافية وتشجيع خفض الديون[2].

ولهذا زادت أهمية دور المنظمات الدولية غير الحكومية حيث أصبحت تمثل في المؤتمرات العالمية العديدة التي انعقدت في التسعينيات، فقد شهد هذا العقد العديد من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة مثل تنظيم النمو السكاني، وحماية البيئة وتوفير خدمات الصحة الإنجابية، وتعزيز الخدمات الأساسية وتوفير التعليم للجميع والقضاء على الفقر، وضمان مصدر عيش مستديم، وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل، وإيجاد بيئة ملائمة تمِّ كن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء القدرات والآليات المؤسسية اللازمة لإدارة التنمية وبالفعل تستطيع المنظمات الدولية غير الحكومية التحرك أسرع وبكفاءة أكبر لتتجاوز مفهوم التنمية كعطاء وأنها تحاول تحقيق فكرة حجم الأصول التي تتدفق داخل مجتمع فقير وتتخصص الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية في تقديم خدمات معينة مثل التعليم الرعاية الصحية، والتمكين الاقتصادي للمرأة وسيادة القانون والشفافية[3].

---

[1]. مصطفى محمود محمد وعبد العال عبد السلام، **دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك** (مصر: بنك التمويل المصري السعودي، 2016)، 190.

[2]. **نفس المرجع**، 91.

[3]. حاج، **دور المنظمات غير الحكومية**، 73

المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئية

تزايد دور المنظمات الدولية غير الحكومية بصورة فعالة في إثراء العديد من الموضوعات الدولية وعلى رأسها حماية البيئية، بحيث شهد نمو في عدد المنظمات الدولية البيئية غير الحكومية وهذا بمشاركتها مع الهيئات الدولية التي تهدف لحماية البيئة من خلال مشاركتها مع برامج الأمم المتحدة للبيئةUNEP، وكذا مشاركتها في الإتحاد العالمي لحفظ البيئةIUCN في ندوة الأمم المتحدة حول البيئية المنعقد في ستوكهولم سنة 1972حيث تبلور دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الاهتمام بالشؤون البيئية.

كما أشار تقرير "مستقبلنا المشترك" إلى أن التغيير لا يمكن أن يتم بدون المشاركة الفعالة للمنظمات الدولية غير الحكومية، فقد شاركت حوالي760 منظمة دولية غير حكومية في مؤتمر "ريوديجانيرو"[1].

حيث سعت المنظمات الدولية غير الحكومية لحماية البيئة من التلوث ونشر الوعي البيئي وكان ذلك من أهم الجهود التي تبذلها هذه المنظمات في هذا الشأن، فمنذ مؤتمر ستوكهولم عام1972 قامت المنظمات الدولية غير الحكومية بدور لا غنى عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية، واتخاذ الإجراءات لمعالجتها، كما قامت برصد الاهتمام العام والسياسي بالقضايا البيئية والإنمائية، فعلى سبيل المثال يقوم عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية في مختلف أرجاء العالم كما هو الحال في شيلي وكولومبيا و الهند، ماليزيا و تركيا والولايات المتحدة، بنشر تقارير وطنية عن الحالة البيئية[2].

---

[1]. صالحي، **دور المنظمات الدولية**، 97.

[2]. مصطفى و عبد السلام، **دور المنظمات غير الحكومية** ، 190.

كما أصدرت منظمات غير حكومية دولية عديدة بما فيها المعهد العالمي للمراقبة والمعهد العالمي للموارد، والإتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية تقارير هامة عن البيئة العالمية[1]، وبعض الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية، مثل تعليم الجماهير، التربية البيئية وتحويل المشكلة البيئية من علمية إلى مشكلة سياسية، لذا فقد حثت تقريرها لجنة "برونتلاند" في "مستقبلنا المشترك" الحكومات على الاعتراف بدور المنظمات الدولية غير الحكومية وتوسيع نطاق الحقوق المتعلقة بها ومن أهمها:

- حقها في المعرفة وإمكانية الحصول على المعلومات بشأن البيئة والموارد الطبيعية.
- حقها في أن تستشار، وأن تشترك في عملية صنع القرار بشأن الأنشطة التي من المحتمل أن تترك أثاراً كبيرة على بيئتها.
- حقها في اللجوء إلى وسائل الإنصاف والقانون، والحصول على تعويضات عندما تتعرض بيئتها إلى تأثيرات خطيرة[2].

ومن هذا المنطلق نجد أن للمنظمات الدولية غير الحكومية دورا هاما في إعمال القواعد الدولية في مجال حماية البيئية، من حيث كونها ناقلا للمعلومات والبيانات المتعلقة بمدى احترام الدول للالتزامات الدولية المترتبة عليها في مجال حماية البيئية، كما عملت المنظمات الدولية غير الحكومية على تغيير منهجية عملها وانتقلت إلى العمل المنظم والفعال في إطار هيئة الأمم المتحدة وبقية المنظمات الدولية الأخرى؛ من خلال الاقتراح المباشر في إطار الندوات الدولية للقواعد اللازمة لحماية البيئية والحفاظ عليها[3].

---

[1]. هويدا عدلي، **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة اخفاق للخدمات الاجتماعية** (الإسكندرية: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، 8.

[2]. **نفس المرجع**، 9.

[3]. **نفس المرجع**. 9

لهذا تنشط العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئية والمحافظة عليها من مخاطر التلوث، وتعتبر منظمة السلام الأخضرGreen Peace من بين المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية التي أدت دور وجهد كبير من أجل الدفاع عن القضايا البيئية على المستوى الدولي، كما شاركت في الكثير من البرامج العلمية والتعليمية التي تهدف إلى حماية البيئية من الأخطار، كما لها الفضل في تكوين الوعي الكامل لهذه المخاطر لدى الرأي العام العالمي[1]، بالإضافة إلى دورها في ممارسة الضغوط على الحكومات لحملها على التحرك في المجالات البيئية المختلفة، وقد كان لها الدور الكبير في مؤتمر ستوكهولم مؤتمر الأمم المتحدة للبيئية، وذلك من أجل النهوض بالحركة الدولية البيئية لحماية البيئية، كما تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بنشر تقارير دورية تضطلع بالعمل في الميادين المختلفة.

كما نجد دورها المتميز في المساعدة في حالات الطوارئ البيئية والحيلولة دون وقوعها إذ تهدف من خلال هذا العمل على ضمان إستجابة دولية فعالة وموحدة لحالات الطوارئ وضمان السرعة والكفاءة، كما مارست المنظمات الدولية غير الحكومية دورا بارزا في الحركة الدولية لحماية البيئية منذ البدايات الأولى لهذه الحركة فهي أول المنظمات التي نبهت إلى وجود مخاطر بيئية وتغيرات ناجمة عن النشاط الإنساني ودعت إلى ضرورة التصدي لها والحد من أثارها[2].

كذلك نجد منظمة أصدقاء الأرض العالمية Friends of the Earth International التي تعمل على حماية البيئية والحفاظ على سلامتها وبذلك عملت على تبني أربعة برامج أساسية وهي كتالي:

---

[1]. غنيم وأبو زنط، التنمية المستديمة ، 21، 22.

[2]. يحي، **المجتمع المدني وحماية البيئية** ، 158.

- برنامج المناخ والطاقة: حيث عملت من خلاله على مواجهة تحديات المناخ والحفاظ على الطاقة النظيفة.

- برنامج الغذاء والتكنولوجيا: ويهدف إلى حماية الغذاء ومنع إستخدام المواد الكيمائية السامة والمضرة للصحة.

- برنامج المحيطات والغابات: يهدف إلى حماية الغابات باعتبارها مصدر الإنتاج.

- برنامج اقتصاديات الأرض: يهدف إلى خلق عالم أكثر استدامة بيئيا واجتماعيا.

وعليه نستنتج أن للمنظمات الدولية غير الحكومية، دور فعال في تفعيل ترتيبات عمليات السلام من كل المستويات من الناحية التنموية في حماية البيئة والحفاظ على سلامتها[1].

المطلب الثالث: الإنجازات الميدانية للمنظمات الدولية غير الحكومية

تعتبر منظمة السلام الأخضر من أشهر المنظمات التي تجسد جهودها على أرض الواقع وتتميز تدخلاتها بالفاعلية، فهي تتكيف مع جميع المواقف وتختار الوسائل المناسبة في معالجة كل قضية، ولو كلفها ذلك المغامرة والمخاطرة بحياة أعضائها، وعادة ما تكون قريبة جدا من المناطق التي تكون مهددة بخطر التلوث.

ويمكن إيجاز أهم الإنجازات التي قامت بها المنظمة فيما يلي:[2]

– 1975: أوقفت فرنسا التجارب على الغلاف الجوي في المحيط الهادي الجنوبي إثر تظاهرات احتجاجية نظمتها المنظمة في موقع التجارب.

---

[1]. "منظمة أصدقاء الأرض من أجل حماية البيئة تتلقى جائزة الأورومتوسطية للحوار في بروكسيلتم"، على الرابط: www.file//E/Doc/NGOSLATAZ، تاريخ التصفح: (2019/04/22).

[2]. **نفس المرجع**.

-1993: حظرت اتفاقية لندن لتفريغ النفايات وطرح النفايات المشعة والصناعية في في مياه البحر بشكل نهائي.

-1996: صادقت الأمم المتحدة على معاهدة وقف التجارب النووية الشاملة.

-2000: ألغت تركيا أخيرا مخططاتها الهادفة إلى بناء مفاعلاتها النووية.

-في مارس 2013: رضوخ شركة "فولكس فاجن Volks wagen" للضغوط من مختلف أنحاء العالم وإعلانها أنها سوف تلبي وتدعم أهداف المناخ، وقد وافقت علنا أن ترقى إلى مستوى وعودها لتكون شركة خضراء لصناعة السيارات، وبذلك تكون قدوة لباقي الشركات المتخصصة في نفس الصناعات[1].

[1]. بيان العلي، "**المنظمات الدولية غير الحكومية وتأثيرها على سيادة الدول في العالم**" (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2017)، 71.

خلاصة الفصل:

نخلص مما سبق إلى أنه للمنظمات الدولية غير الحكومية دور فعال في تفعيل ترتيبات عمليات بناء السلام من كل المستويات، من الناحية الإنسانية التي تشمل حماية حقوق الإنسان؛ وتفعيل مضامين الأمن الإنساني، وكذلك حماية الأطفال والنساء من الآثار المترتبة عن النزاعات، بالإضافة إلى دورها الكبير من الناحية التنموية، حيث عملت الكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال تجربتها في تحقيق مسارا تنمويا وصولا إلى تنمية إنسانية مستدامة، وهذا ما يبين مدى قدرة ومكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في ظل التحولات العالمية، مما سمح لها بأن تصبح أحد الفواعل المشاركة مع الفواعل الرسمية في رسم الكثير من القرارات والسياسات، وكذا الحصول على الدور الاستشاري لدى منظومة الأمم المتحدة في الكثير من القرارات أثناء المؤتمرات.

الفصل الثالث:

النزاع في منطقة البحيرات الكبرى ودور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في رواندا

المبحث الأول: لمحة عن منطقة البحيرات الكبرى

المبحث الثاني: لمحة عن روندا وخلفيات النزاع

المبحث الثالث: المصالحة الوطنية ودور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحويل النزاع في رواندا

الفصل الثالث: النزاع في منطقة البحيرات الكبرى ودور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في رواندا

تعتبر منطقة البحيرات الكبرى من أكثر المناطق عرضة للنزاعات نتيجة لأسباب متعددة، مما يدفع بنا إلى البحث في مقاربات مستجدة تضفي نوع من التكافل بين فواصل متعددة من أجل السعي إلى معرفة كيفية بناء السلام من خلال اعتماد الحوكمة أو ما يطلق عليها "حوكمة عمليات بناء السلام" إذا يسعنا دراسة حالتي رواندي وبروندي من خلال البحث في ابتيولوجيا النزاع، وجهود الفواعل الرسمية وغير الرسمية في بناء السلام. وبناء على هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث نوردها كالتالي:

المبحث الأول: لمحة عن منطقة البحيرات الكبرى

المبحث الثاني: النزاع في منطقة البحيرات الكبرى

المبحث الثالث: المصالحة الوطنية ودور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحويل النزاع في رواندا

المبحث الأول: لمحة عن منطقة البحيرات الكبرى

تعتبر منطقة البحيرات الكبرى من المناطق التي تضفي حزمة تشاركية بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية وهدفا معتبرا جدا نظرا لموقعها الجغرافي الإستراتيجي الهام والثروات الكثيرة التي تتمتع بها المنطقة، ومن جهة أخرى عانت منطقة البحيرات الكبرى الكثير من النزاعات الأمنية خاصة في دولتي بروندي ورواندا[1].

المطلب الأول: التعريف بمنطقة البحيرات الكبرى

البحيرات الكبرى الأفريقية أو البحيرات العظمى هي سلسلة من البحيرات تشمل بحيرة فكتوريا أكبر البحيرات العذبة في العالم من حيث المساحة وبحيرة تنجانيقا ثاني أكبر بحيرات العالم من حيث الحجم والعمق، وتضم أيضا بحيرات توكانا والبرت وكيفو وادوارد، وتعد منطقة البحيرات الأفريقية من أغنى مناطق أفريقيا بالماء ومصادر الثروة بل هي أغنى مصدر للماء في قارة أفريقيا، فهي خزان ماء ضخم، وهي أيضًا منبع نهر النيل وهي غنية باليورانيوم، والكوبالت، والنحاس، والألماس، والذهب، والأحجار الكريمة، وبها شلالات إنجا التي تكفي لسد احتياجات القارة من الطاقة الكهربائية، وتشمل المنطقة حاليًا دول بوروندى ورواندا وأوغندا والكونغو الديمقراطية وتنزانيا، ورغم ما تملكه هذه المنطقة من ثروات، إلا أنها للأسف الشديد تسودها صراعات عرقية قادت إلى مذابح رهيبة متبادلة بين أطرافها[2].

---

[1]. شعيب قمان، "حوكمة عمليات بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى –دراسة حالتي رواندا وبروندي–"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية** 5 (مارس 2016)، 87.

[2]. يوسف أيوب، "الاهتمام بأفريقيا منطقة البحيرات الكبرى"، على الرابط: https://www.youm7.com/22225، تاريخ التصفح: (2019/05/08).

أما عن الناحية الإستراتيجية فهي ذات أهمية بالغة للدول الأفريقية والعربية والأجنبية، فطبيعة الترتيبات الإقليمية السائدة في المنطقة تعكس دائما مصالح القوى الإقليمية والدولية الفاعلة، ويرتبط الأمن القومي العربي في امتداده الأفريقي أيضا بتلك المنطقة، حيث منابع النيل الذي تعتمد عليه كل من مصر والسودان.

وقد تركزت الأنظار منذ بداية التسعينات من القرن الماضي على متابعة الصراعات والحروب الأهلية في المنطقة التي أخذت شكل عنف مسلح وتطهير عرقي في كل من الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا)، وكون هذه المنطقة غنية بالثروات كما ذكرننا سابقا فإن ذلك أثار الأطماع حولها وجعلها منطقة مواجهات بين المصالح الإستراتيجية والتي غالبا ما تكون عدائية، فالمنطقة تعاني من استراتيجيات الهيمنة والاستغلال والتي تعيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة[1].

المطلب الثاني: الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة البحيرات الكبرى

ترجع أهمية هذه المنطقة الإستراتيجية إلى ما تزخر به من موارد طبيعية، فهي تعد من ضمن أكبر مخزون للقارة الأفريقية، فضلا عن أنها تمثل دول المنبع لمعظم المياه المتدفقة من العمق الأم وفي جميع الاتجاهات، فلا شك أنها قبل ذلك تقع في المنطقة الإستوائية الأغنى بالموارد الزراعية والغابية والمناخ الأنسب لمختلف المحاصيل الإستراتيجية، فضلا عن غناها بالمعادن النفيسة (ألماس، ذهب، يورانيوم، حديد ...) حالة إقليم شاب، ومنطقة كيفو الشمالي وكيفو الجنوبي والمنطقة الشرقية من شمال زائير (الكونغو الديمقراطية) بسبب ما تحتويه من ذهب، بل أيضا ثرواتها الزراعية والحيوانية والسمكية بفضل موقعها على البحيرات وخصوصا بحيرة تنجانيقا، بالإضافة إلى وجود

[1]. أحمد رضا، "البحيرات الكبرى، منطقة المذابح والموارد الإستراتيجية"، على الرابط: https://www.manar.com/page34314.ar.html، تاريخ التصفح: (2019/05/09).

إمكانيات كبيرة بكيفو البركانية لاستغلال غاز الميثان، إضافة إلى إعلان شواهد حية لحقول نفطية في كثير من أقاليم المنطقة، جملة سكان المنطقة (رواندا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية) حوالي 75 مليون نسمة مما يعني أن هذه الكثافة السكانية تنتشر في مساحة واسعة، أيضا يمكن أن تشكل عمالة وافرة لأية مشاريع بالمنطقة مما يعني من هواجس الكادر البشري التي تفتقر إليها بعض الدول عند البدء في تأسيس مشاريع التحتية[1].

المطلب الثالث: النزاع في منطقة البحيرات الكبرى

أولا/البعد الإقليمي للصراع:

تعكس خريطة الصراعات الآتية المسلحة في البحيرات الكبرى تداخلا واضحا في التفاعلات والأحداث على المستويات المحلية والإقليمية، وما يزيد الأمر تعقيدا أن تطور الأحداث والأفعال وردود الأفعال من تدخل الأصدقاء وأصحاب المصالح على المستوى الإقليمي قد أفضى إلى تعدد الأطراف وتداخل القضايا والمشكلات وانقطاع السبل أمام فرص التسوية السلمية والسياسية، حيث تمتاز منطقة البحيرات الكبرى بأهمية إستراتيجية بالغة، ومن ثم فإن طبيعة الترتيبات الإقليمية السائدة في المنطقة تعكس دائما مصالح القوى الإقليمية وحتى الدولية ويرتبط بذلك الأمن القومي العربي في امتداده الذي يرتبط أيضا بتلك المنطقة حيث منابع النيل التي تعتمد عليه كل من مصر والسودان.

فجذور الصراعات في هذه المنطقة تبدأ من تاريخ هذه المنطقة وإلى طبيعة الترتيبات والتوازنات الإقليمية فيها، بالإضافة إلى مصالح القوى الدولية الفاعلة، ويأتي في المقام الأول إشكالية التفاعلات الآتية العدائية بين كل من التوتسي والهوتو في رواندا وبوراندي وتأثيرات ذلك على الدول المجاورة المحيطة لا سيما الكونغو الديمقراطية، أوغندا وتنزانيا

[1]. الشفيع محمد المكي، "الصراع في منطقة البحيرات العظمى أسبابه وتداعياته"، **مجلة دراسات أفريقية** 24 (2000): 120.

وقد أسهمت تصرفات وسياسات النظام الحاكم في الكونغو منذ عام 1972 بدور بارز في تشكيل التوترات التي تشهدها المنطقة منذ منتصف التسعينات[1].

ثانيا/الإطار الدولي للصراعات في البحيرات الكبرى:

لا يمكن فهم الصراعات في البحيرات العظمى دون الإشارة إلى الإطار الأجنبي ولا سيما الأوروبي والأمريكي والإسرائيلي، فمن الملاحظ أن السياسة الأمريكية بقيت ترتكز على هذه المنطقة من خلال أداتين رئيسيتين الأولى؛ هي خلق ودعم بعض القادة الأفارقة الجدد الذين يعملون بشكل أو بآخر على تحقيق المصالح الأمريكية ونذكر على وجه الخصوص الجنرال "بول كاغامي Paul Kagame" القوي في رواندا منذ 1994 الذي تلقى تدريباته العسكرية في كلية الجيش والأركان بمدينة ليفنورث ولاية كنساس الأمريكية.

أما الأداة الثانية؛ فهي طرح مشروع القرن الأفريقي الكبير الذي يضم إلى الأجانب دول القرن التقليدية أوغندا والكونغو وبوراندي، وقد يضم إليها جنوب السودان إذا انفصل ويرمي هذا المشروع إلى إنشاد أساسية لمصلحة شركات النفط الأمريكية.

وتقتضي القراءة المتفقة للتحرك الأمريكي في المنطقة بغض النظر عن إدعاءاته الأيديولوجية كآلية تأكيد نمط التوازن الإقليمي الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ترسيخه في البحيرات الكبرى، يعتمد أساسا على نظام حكم الأقليات أي قارة أفارقة ينتمون إلى جماعات شرقية تشكل أقلية في مجمعتها، موسوفيني في أوغندا وكاغامي في رواندا وزيناوي في إثيوبيا، وفورقي في ايريتيريا وفرنق في جنوب السودان[2].

---

[1]. حمدي عبد الرحمان حسين، "صراع البحيرات العظمى صناعة محلية وخبرة أجنبية"، على الرابط: https://www.aljazeera.com ، تاريخ التصفح: (2019/05/09).

[2]. إبراهيم عبد الله عبد الرزاق، "**الجذور التاريخية للصراع بين الهوتو والتونسي في هضبة البحيرات**" (معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2002)،.

ويبدو واضحا أن المصالح الغربية في المنطقة تستفيد من استمرار الصراعات والحروب لضمان تدفقات غواندا التجارة غير المشروعة في الماس والسلاح.

وتجدر الإشارة كذلك إلى قضية المياه، فالوجود الأجنبي والإسرائيلي تحديدا في المنطقة يسعى إلى التأثير في الخزان المائي واعتبار قضية المياه ورقة ضغط يمكن إثارتها في إطار الترويج لمقولة حروب المياه في المنطقة[1].

المبحث الثاني: لمحة عن رواندا وخلفيات النزاع

يعد الموقع الجغرافي ذو أهمية بالغة في ركيزة أي دولة فكلما كان الموقع إستراتيجيا كانت الدولة ذات قيمة على مستواها الإقليمي وحتى الدولي، وعليه فإن رواندا تحتل موقع جلي مليء بالمناظر الجميلة ضمن إقليم البحيرات الكبرى، وتعد أصغر دول هذا الإقليم، في حين تتميز بكثافة سكانية عالية وتنوع عرقي (الهوتو، والتوتسي، والتوا) كانت نتيجة لهجات أسلاف هذه الشعوب من فترة تزيد عن ألفي عام، ورغم طول المدة من التعايش بين الأسلاف في سلام إلا أن الأجيال اللاحقة عرفت العديد من النزاعات فيما بينها، نظرا للعديد من الأسباب كان أهمها الاستعمار الأوروبي (الألماني والبلجيكي)[2].

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية والإستراتيجية لرواندا

أولا/ الأهمية الجغرافية لرواندا:

تقع رواندا في وسط القارة الأفريقية إلى جنوب خط الاستواء في أعلى المساحات المرتفعة بالقارة، ترتفع معظم أراضيها على الأقل 2000 قدم فوق سطح البحر، أما

[1]. حسين، ، صراع البحيرات العظمى.

[2]. مباركة رحلي، "**الحرب الأهلية في رواندا 1994 والمواقف الدولية منها**" (مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015)، 11.

بالنسبة لوسطها فارتفاعها أقل من العنين كما يطلق عليها اسم دولة الألف تل وهذه الميزة لارتفاع أراضيها، تتربع على مساحة 26338كم² [1].

رواندا عاصمتها كيفاي، تقع في منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا وقد سميت بذلك بسبب تعدد التجمعات المائية الضخمة التي تتضمن بحيرات فيكتوريا وكيفواو تنجانيقا وأقصر مسافة لها من المحيط هي 1200 كم، تتميز بأراضي هضابية حيث يطلق عليها اسم سويسرا إفريقيا، كما تعتبر رواندا من دول حوض النيل إلى جانب السودان واثيوبيا وكينيا، وأوغندا وبورندي والكونغو الديمقراطية، حيث يشكل نهر النيل من هذه الدول مساحة تبلغ 2900000كلم²، أي ما يوازي عشر مساحة القارة بأكملها.

وتحدها من الشمال أوغندا بحدود 169 كلم²، ومن الغرب الكونغو الديمقراطية بحدود 217 كلم، ومن الجنوب بورندي 290 كلم، ومن الشرق تنزانيا بحدود 217 كلم كما يهيمن على رواندا جغرافية الجبال في الغرب والساقانا في الشرق، وتتمتع بمناخ معتدل إلى شبه استوائي مع موسمين ممطرين جافين سنويا، مما يجعلها متمتعة بأربعة فصول في السنة، كما تتنوع المعالم الطبيعية في هذه البلد، فهناك المرتفعات ذات الفوهات البركانية والأودية النهرية المتعرجة والكثير من البحيرات، فضلا عن السهول الممتدة التي تغطيها الحشائش، وتنقسم رواندا إلى خمس محافظات رئيسية هي المحافظات الشمالية والمحافظة الجنوبية والمحافظة الشرقية والمحافظة الغربية وبلدية كيفالي[2].

[1]. مسالي ليلى وبورقيبة نذيرة، "**المصالح كآلية لتمويل النزاعات الدولية دراسة حالة رواندا**" (مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة 3، 2017)، 95.

[2]. علاء الحديدي، "السياسة الخارجية المصرية تجاه نهر النيل"، **مجلة السياسة الدولية** 104 (أفريل 1991)، 126.

ثانيا/الأهمية الإستراتيجية لرواندا:

تتمتع رواندا بموقع وأهمية كبيرة جدا، وهي منطقة غنية بثرواتها الطبيعية المتعددة والمتنوعة، بحيث يوجد بها مخزون هائل من المعادن ذات الأهمية الإستراتيجية مثل اليورانيوم والكوبالت والنحاس، والألماس والذهب والأحجار الكريمة، كان لها دو كبير في حدوث نزاعات داخلية وإقليمية ودولية لرواندا وفوق ذلك كله خزانها المائي الضخم، وعلى صعيد الطاقة الكهربائية والهيدروليكية فإنه يمكن القول بأن شلالات إنجا Inga fall تكفي لسد إحتياجات القارة الأفريقية بأكملها، بالإضافة إلى الخطط الإستراتيجية التي تهدف إلى ربط منطقة البحيرات الكبرى بمنطقة القرن الأفريقي، الأمر الذي يرشح الإقليم لأن يكون محط اهتمام القوى الإقليمية والدولية للموارد في العقود المقبلة، كون أن البحيرات تعد خزان إفريقيا المائي.

وبالتالي ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الموقع الجغرافي والأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها دولة رواندا، خاصة وأنها تتوسط منطقة البحيرات الكبرى جعل منها دولة غير مستقرة، ومحل أطماع العديد من الدول مثل ألمانيا سابقا، الإستعمار البلجيكي الذي كان سبب الحرب الأهلية التي عرفتها رواندا في التسعينيات، بسبب السياسة التمييزية التي زادت في ما بعد من حدة التوتر[1].

المطلب الثاني: التركيبة السكانية لمنطقة رواندا

تعد رواندا من أكثر البلدان في القارة الأفريقية ذات الكثافة السكانية العالمية بحيث يبلغ عدد سكانها حوالي 10 مليون نسمة حسب تقديرات 2010، وازدياد عددهم إلى 11 مليون نسمة في 2013[2].

[1]. رحلي، **الحرب الأهلية في رواندا** ، 16.

[2]. مسالي وبورقيبة ، "**المصالح كآلية لتمويل** ، 98.

يتكون سكان رواندا من ثلاث مجموعات عرقية، الهوتو 85% والتوتسي14%، والتوا 01%.

الشكل رقم (02) : دائرة نسبية تمثل أهم الأجناس والعرقيات الموجودة في رواندا

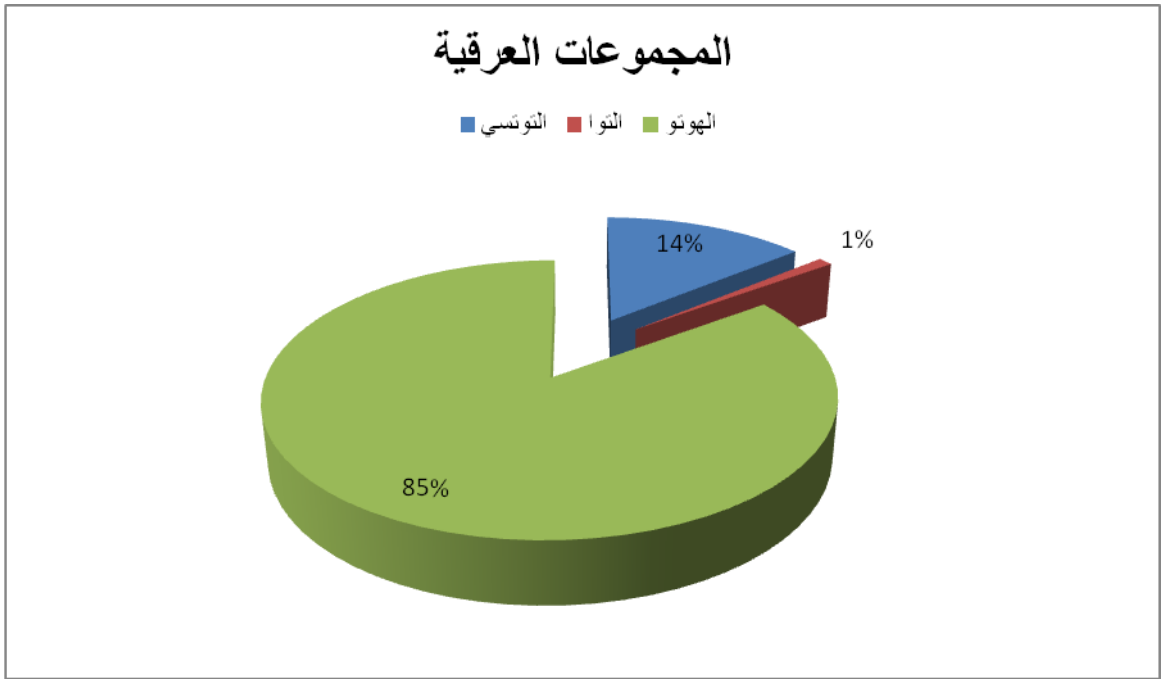

المصدر: من إعداد الطالب.

تعتبر مجموعة التوا مجموعة بسيطة ولديهم ما يميزهم عن غيرهم فيما يتعلق بعملية الصيد والقنص، فلديهم معرفة كافية بصفة الحيوانات، وهم مجموعة صغيرة تعيش في عزلة، لديهم تنظيم إداري ونمط اقتصادي محكم نظم لهم حياتهم[1].

بعد قرون جاءت قبائل الهوتو التي عرفت بالحياة الزراعية بالإضافة إلى الصيد وهي تشكل الأغلبية المطلقة في رواندا، اتسمت التنظيمات الاجتماعية التي أقاموها بعدم

[1]. نهى عبد الله، "رواندا"، **مجلة الأهرام** 47 (2016)، على الرابط: http://www.ahram.org.eg/news/2013، تاريخ التصفح: (2019/05/10).

المركزية رغم خضوعهم لسلطة الموامي من التوتسي (موامي باللغة الرواندية هو الملك) ومع حلول القرن الرابع عشر شهدت المنطقة تطورا هاما في تاريخها حيث وفدت إليها جماعات من التوتسي[1].

وقد حاول الأوروبيون خلال القرن التاسع عشر تحديد الموطن الأصلي لهم لكن للأسف لم تكن دراستهم دراسة دقيقة حيث لم تعتمد على أدلة، لذلك اتجه علماء القرن العشرين للبحث عن موطنهم في إثيوبيا أو الشعوب النيلية في جنوب السودان، وقد ادعى شعب التوتسي أنه من أصول سماوية أو إلهية كما فعل فراعنة مصر القديمة، وألقوا العديد من الأساطير عن الأصل المقدس وحقهم الطبيعي في الحكم والقيادة، وكانوا معروفين بشراستهم الحربية العدوانية وهم من الشعوب الحامية والقامة الطويلة وجوههم أكثر حدة وتتميز التوتسي على عكس الهوتو بأنهم يمتلكون تقاليد حربية صارمة، بالإضافة إلى تطويرهم للتنظيمات، والمؤسسات المركزية لديهم قوية وسرعان ما سيطر التوتسي، رغم أنهم أقلية على أغلبية شعوب الهوتو وفرضوا عليهم نظاما إقطاعيا متسلطا مما خلق العديد من النزاعات بينهم، سنحاول التطرق إليها في المطلب القادم[(2)].

المطلب الثالث: خلفيات النزاع في رواندا

بحلول الخمسينيات من القرن العشرين كانت العلاقة بين الهوتو والتوتسي قد شهدت تحولا خطيرا على يد المستعمرين، حيث نظر هؤلاء إلى التاريخ الرواندي والجماعات الرواندية من منظور عنصري، وتحولت فكرة تفوق التوتسي ودونية الهوتو والتوا من أسطورة إلى حقيقية، وبذلك زرع الاستعمار قنبلة الصنف الإثني، وأصبح انفجارها مسألة وقت لا أكثر، وقد حدث ذلك عام 1959، حيث شهد هذا العام بداية ثورة

[1]. سعاد شعبان، "**ثقافة التوتسي (رواندا–بورندي)**" (ورقة مقدمة لندوة في معهد البحوث والدراسات الأفريقية حول التوتسي وأزمة البحيرات العظمى، القاهرة، 21–22 أفريل، 2002).

[2]. عبد الله رزيق المغامدي، **التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، 318.

الهوتو (الأغلبية) ضد النظام القادم، الذي كان يسيطر عليه التوتسي(الأقلية)، حيث بدأ الوضع يتحسن بالنسبة إليهم لأن الإدارة البلجيكية اضطرت إلى تغيير أسلوب تعاملها معهم، وذلك تحت ضغط من الرأي العام العالمي.

وبمجرد صدور بيان المجلس الأعلى للدولة (وهو هيئة استشارية يسيطر عليها التوتسي)، يطالب فيها بحصول رواندا على الحكم الذاتي والاستقلال، قام "غريفوار كايباندا Greifwar Kaipanda" وثمانية من المثقفين من الهوتو ردا على ذلك بإصدار بيان مضاد في مارس 1957 عرف ببيان "شعب الهوتو" طالبوا فيه بالديمقراطية، وكان هذا أكبر مثال لترسيخ نظام الهويات، وأظهر البيان أن المشكلة ليست في الاستعمار البلجيكي ولكن في الاحتكار السياسي والاقتصادي والتعليمي الذي يتمتع به التوتسي فذهب كل من الهوتو والتوتسي إلى إنشاء تنظيمات سياسية؛ حيث أسس الهوتو بقيادة كايباندا Kaipand "حركة الديمقراطية الرواندية"، وفي نوفمبر 1959 من نفس العام ظهر حزب آخر للهوتو "رابطة ترقية الجماهير" المعروف باسم "أبروسوما Aprodoma" بزعامة "جوزيف جيتيرا Joseph Getira"[1].

وفي الوقت نفسه أخذ التوتسي بدورهم يتحركون ففي سبتمبر 1959 قاموا بتشكيل حزب باسم "الإتحاد الوطني الرواندي" وأخذ اسم "أونار Unar"، الذي كان يساند النظام الملكي التقليدي ومعاديا للبلجيك، ويطالب بالاستقلال الفوري للبلاد مما جعل وتيرة التوتر القبلي تتصاعد يوم بعد يوم[2].

---

[1]. صبحي قنصورة، "**الصنف الإثني في روندا ديناميكيات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي**" (ورقة مقدمة لندوة في معهد البحوث والدراسات الأفريقية حول التوتسي وأزمة البحيرات الكبرى، القاهرة، 2002).

[2]. **نفس المرجع**.

ويمكننا القول أن الاستعمار الألماني والبلجيكي أثر على رواندا واستطاع إثبات أسطورة تفوق عنصر التوتسي وزرع الأحقاد والضغائن بين الجماعات التي استمرت لقرون حيث يرغب كل منهما في القضاء على الآخر[1].

ويعتبر النظام السياسي المحكم أحد أهم عوامل الاستقرار داخل الدولة حيث يقودها إلى أوجه النمو والانتعاش وتحقيق الازدهار سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي ولكن هذا ما لم تتمتع به رواندا بعد الاستقلال مباشرة، فأول مشكلة واجهتها هي بناء الدولة ومن الأشياء التي تعاب على السياسيين الروانديين؛ والتي وقفت في سبيل بناء الدولة هي عدم تطبيقهم لسياسية الاستيعاب، ومعناها تقبل قيم وثقافة ومبادئ الجماعة المسيطرة عن طريق الرضى، هذا من جهة ومن جهة ثانية عدم تطبيقهم إستراتيجية التعددية وفي الأخير نستنتج أن هناك عدة عوامل عرقلت قيام الدولة قومية قوية تتمثل في:

- الآثار السلبية المرتبطة بالميراث الاستعماري، والنزاعات الإثنية والعرقية والإقليمية.
- عدم قدرة الدولة على بناء الشرعية والهيمنة العسكرية، وضعف وهشاشة المجتمع المدني.
- تبنيها نظام الحزب الواحد إلى غاية 1991، مما جعل رواندا دولة غير مستقرة أمام الصراعات العرقية[2].

[1]. عادل زقاع، "حل النزاعات الدولية ومسألة التوقيت المناسب"، على الرابط: http://www.geocities.com/adelyeggagl/timing ، تاريخ التصفح: (2019/05/13).

[2]. عز الدين حسن، "النزاعات الإثنية والعرقية في روندا"، على الرابط:http://www.arwikepedia.org/wiki تاريخ التصفح: (2019/05/13).

لقد كانت هناك عدة مؤشرات اقتصادية داخل رواندا ساهمت في زيادة مشاكل الفقر والمرض والبطالة، مما جعل هناك حالة من الاضطراب الذي قاد إلى النزاع، ويمكن تلخيص أسباب التدهور في رواندا على النحو التالي:

- ضعف مستوى الدخل الفردي بسبب الأزمة الاقتصادية.
- نقص الموارد الأولية مع نقص الاستغلال الأمثل لها.
- حجم السكان وصغر المساحة.
- الاعتماد على الزراعة في اقتصادها وضعف القطاعات الأخرى.
- التمييز الإثني.
- عدم الاستقرار السياسي والفساد الإداري.[1].

المبحث الثالث: المصالحة الوطنية ودور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحويل النزاع في رواندا

تقدمت حكومة ما بعد الإبادة الجماعية تقدما ملحوظا من خلال جهودها لإحلال سياسة "الإتحاد والمصالحة"، ويأتي ضمن هذه الجهود نظام الغاكاكا Gacaca، وهو شكل من أشكال العدالة مستوحى من التقاليد، تم تأسيسه للتعامل مع الأشخاص المتهمين بالجرائم أثناء الإبادة الجماعية، وقد عملت الحكومة كذلك على تخويل المرأة بعض السلطات من خلال الإصلاحات القانونية وتشجيع المشاركة في الحكومة، وزيادة النمو والاستقرار الاقتصادي وتبني دستور جديد[2].

[1]. حسن، النزاعات الإثنية.

[2]. مسالي وبورقيبة ، "**المصالح كآلية لتمويل** ، 152.

المطلب الأول: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ودورها في بناء السلام بعد النزاع

تأسست المحكمة الجنائية لرواندا عام 1994 في اروشا بتنزانيا، وبعد إنشائها في دولة أجنبية سابقة خطوة أولى فريدة من نوعها، بحيث ترتب عليه توقيع اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة تنزانيا لتستضيف مقر المحكمة، وقد أنشئت هذه المحكمة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 955 لتحديد المسؤولية الفردية عن جرائم الإبادة الجماعية وغيرها من انتهاكات القانون الدولي، حيث رأى مجلس الأمن أن الهدف الأساسي من إنشائها هو إحلال السلم والأمن الدوليين اللذان يعتبران شرط من شروط عملية المصالحة الوطنية، ودعم ثقافة السلام التي تعتبر هي الأخرى هدف أساسي من أهداف عملية المصالحة، ومقاضاة الأشخاص المسؤولين على الإنتهاكات الجسمية للقانون الدولي الإنساني على إقليم رواندا وباقي الدول المجاورة لها، وبدأت التحقيق في ماي 1995 وقد قدم أول مشتبه به إلى المحكمة عام 1996، وبدأ النظر في أولى القضايا في جانفي 1997.[1]

وكان لها دور مهم في تحقيق هدف آخر من أهداف عملية المصالحة الوطنية وهو وقف المواجهة العنيفة لصالح طرق التنافس السلمية، وأن هذه المحكمة الجنائية على الرغم من النقائص والإنتقادات الموجهة إليها، إلا أنها سعت وبكل الطرق إلى القضاء على إمكانية تجدد النزاع في رواندا، وذلك من خلال دعمها لعملية المصالحة والتي إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين بصفة عامة، وفي رواندا بصفة خاصة، بالإضافة إلى ذلك تعتبر المحكمة الجنائية في رواندا من أولى المحاكم التي كافحت من أجل تعزيز مبدأ عدم الإفلات من العقاب؛ وتطبيقه بشكل فعلي على مرتكبي الجرائم في الإبادة الجماعية[2].

---

[1]. عادل مشاري، "المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا"، **مجلة المفكر** 3 (2004)، 252.

[2]. **نفس المرجع**، 253.

كذلك تعتبر المحاكم الوطنية هي الأخرى من أهم الآليات التي اعتمدت عليها رواندا من أجل تحقيق الأمن والسلم داخلها، وتجسيد عملية المصالحة الوطنية فيها ولقد قامت الحكومة الجديدة لرواندا؛ وكمحاولة منها لإصلاح ما خربته وتركته الحرب الأهلية ببناء العديد من المحاكم الوطنية، بهدف ترسيخ مبادئ القاعدة العقابية وبناء السلام داخلها، وتوطيد الوحدة الوطنية، وتحقيق حدة الألم والمعاناة الفردية، بالإضافة إلى كل ذلك خلق السلم الإيجابي الدائم الذي يعتبر أهم هدف من أهداف عملية تحويل النزاع[1].

المطلب الثاني: الإبادة الجماعية في رواندا 1994

تعبر حالة رواندا عن نزاع عرقي داخلي مستفحل لعبت فيه دول الجوار دورا كبيرا ليس في الوقاية منه؛ ولكن للتعجيل بدفعه نحو العنف المسلح من منطلق المصالح التي ترتبط بها تلك الدول، كما تعبر عن حالة نزاع عرقي انتشر ليشمل إقليمي البحيرات الكبرى، ويعمها بكوارث إنسانية بدأت بحالات القتل الجماعي ثم النزوح، وانتهت بحالة اللجوء من ناحية، كما انتهت أيضا بمحكمة دولية مقرها اروشا، وأخرى وطنية مقرها كيفالي العاصمة الرواندية.

شكلت جماعة من التوتسي في المنفى جماعة مستمرة أطلق عليها "الجبهة الرواندية الوطنية"،التي غزت رواندا عام 1990، واستمر القتال إلى أن أبرم اتفاق سلام عام 1993، وفي ليلة السادس من أفريل عام 1994 أسقطت طائرة كانت تقل الرئيس الرواندي آنذاك "جوفينال هابياريمانا ونظيره البوراندي سيريان نتاياميرا، وقتل جميع من كانوا على متنها[2].

[1]. Cyrien karanamugere, "Roanda-justice la phase déasive des suridiction Gacaca", sur le lien: http://www.hunilationstudies.org , historique de navigation: (13 /05/2019).

[2]. محمد أحمد عبد القادر غفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، التدابير الوقائية – دراسة حالة رواندا–** (الجزائر: دار همم، 2004)، 312.

استولت لجنة الأزمات بقيادة Bagosora على السلطة في البلاد بعد مقتل الرئيس السابق، حيث أصدر أوامر القتل مباشرة بعد استلامه السلطة في خطاب عام له في العاصمة كيفالي، كما أجرى مكالمات هاتفية مع قادة الولايات ووزير الدفاع وغيرهم. حيث شن القادة المتطرفون في جماعة الهوتو التي تمثل الأغلبية في رواندا حملة إبادة ضد الأقلية من قبيلة التوتسي، وخلال فترة لا تتجاوز 100 يوم قتل ما يقارب 800000 شخص وقع تحت مئات الآلاف من النساء للإغتصاب، وقتل في هذه المجازم ما يقدر بـ75% من التوتسيين في رواندا، وتواصل لجنة صوت الضمير التابعة لمتحف ذكرى الهولوكوست في الولايات المتحدة الأمريكية تسليط الضوء على الإبادة الجماعية على منطقة وسط أفريقيا بالكامل[1].

انتهت الإبادة الجماعية في 15 تموز 1994 عندما نجحت الجبهة الرواندية في طرد المتطرفين وحكومتهم المؤقتة المؤيدة للإبادة الجماعية إلى خارج البلاد، ومع ذلك فلا تزال آثار الإبادة باقية إلى اليوم، حيث أنها تركت رواندا مدمرة، وخلفت مئات الآلاف من الناجين الذين يعانون من الصدمات النفسية، وحولت البنية التحتية للبلاد إلى أنقاض وتسببت بإيداع ما يقارب عن 100000 شخص من الممارسين لها في السجون، ولا يزال تحقيق العدالة والمسائلة والتصالح أمرا صعبا[2].

كيف تجاوزت رواندا الأزمة:

أدى تردد المجتمع الدولي في البداية إلى ترك الأزمة تتفاقم بشكل سريع، حيث سحبت من جهة بلجيكا جنودها من بعثة السلام الأممية هناك بعد مقتل عشرة من جنودها بطريقة بشعة، ومن جهة أخرى لم تعمل القوات الفرنسية هناك بشكل كاف على وقف المذبحة الجماعية، بالرغم من أنها فرضت مناطق آمنة للمدنيين، أما الولايات

[1]. عبد القادر غفار، **فض النزاعات**، 313.

[2]. **نفس المرجع**، 313، 314.

المتحدة الأمريكية فكانت حينها غير متحمسة في التدخل بالدول الأفريقية في المهام الإنسانية بعد مقتل عدد من جنودها لحفظ السلام في الصومال.

ولم تتوقف الإبادة الجماعية إلا في 22 يونيو، بعد أن أذن مجلس الأمن القوات تحت قيادة فرنسية بالقيام بمهمة إنسانية، وفي نفس الوقت كانت الجبهة الوطنية الرواندية من المتمردين التوتسي قد استطاعت دحر قوات الهوتو من معظم مناطق البلاد، ليلوذ المسؤولون الحكوميون والجنود والميليشيات الذين شاركوا في جريمة الإبادة الجماعية بالفرار إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ثم إلى زمبابوي، آخذين معهم مليون ونصف مليون من المدنيين، أغلبهم من الهوتو الذين أبلغوا بأن الجبهة الوطنية الرواندية سوف تقتلهم، وسجلت منظمات حقوق الإنسان أيضا بأن ميليشيات التوتسي نفذت إعدامات إنتقامية بحق المدنيين من الهوتو[1].

في نهاية 1996 بدأت الحكومة الرواندية في محاكمة المسؤولين عن الإبادة ووصلت إلى مائة ألف مشتبه بحلول الألفية الجارية، ليبدأ تطبيق نظام العدالة التشاركية، المعروف باسم "غاتشاتشا" وهو قانون سمح بالإفراج المؤقت عن المتهمين رهن المحكمة، ما عدا منفذي الإبادة الجماعية، مثلما كانت محاكم "غاتشاتشا" تخفف أحكامها إذا أعلن الشخص توبته والتمس التصالح مع المجتمع، وهو ما اعتبره الكثير من الناجين من الإبادة الجماعية شكلا من أشكال العفو العام[2].

---

[1]. خالد بن الشريف، "دروس من الهوتو والتوتسي، وكيف تجاوزت رواندا الأزمة"، على الرابط: http://www.sasapost.com/genocide.inrwanda ، تاريخ التصفح: (2019/06/07).

[2]. **نفس المرجع.**

بالموازاة مع ذلك باشرت المحكمة الجنائية الدولية التابعة لمجلس الأمن عملها بمتابعة المتورطين في الإبادة الجماعية في رواندا، وقدمت أول المشتبهين إلى المحاكمة في 1996، وبحلول 2016 كانت المحكمة الدولية قد أصدرت تسعة وعشرين حكما في حق ثلاثة وثلاثين متهما، منهم قادة عسكريون وسياسيون وإعلاميون هربوا خارج البلاد[1].

المطلب الثالث: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في حل النزاع وبناء السلام في رواندا

تعد منطقة البحيرات الكبرى إحدى أهم بؤر التوتر في القارة الأفريقية والعالم، حيث تعرف تصعيدا خطيرا للمواجهات المسلحة في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الحصيلة الثقيلة لمجزرة عام 1994 في رواندا، وتبعها على المنطقة ككل انعكاسا لتشابك التركيبة العرقية، الدينية واللغوية لشعوبها، وكان للفواعل الدولية غير الحكومية على غرار منظمة أطباء بلا حدود دورا فعالا في فض وتحويل النزاع وانتهاءه، وسعيها الدائم للاستقرار والأمن في المنطقة[2]، من خلال التدخل المباشر وغير المباشر لتقديم المساعدات الإنسانية ودعم جهود الإغاثة الدولية للنازحين واللاجئين جراء الحروب والنزاعات عبر العالم، وأكد هذا الدور لجنة الأمم المتحدة حيث تضع المنظمات الدولية غير الحكومية دورها في تعزيز حماية حقوق الأشخاص المنتمين لأقليات قومية وإثنية دينية ولغوية[3].

ولا يقتصر دور هذه المنظمات على جهود الإغاثة الإنسانية في أوقات الأزمات، بل يتعداها بمجالات أوسع مثل:

---

[1]. "الإبادة الجماعية في رواندا"، على الرابط: http://www.almssal.com/cotegore/wouders، تاريخ التصفح: (2019/06/07).

[2]. Hassim wane, "eco de quelques ONGs African humantaires", **Rachingconflicts solitical département** 3 (janvier 1998): p.34.

[3]. غضبان مبروك، "**مدخل للعلاقات الدولية**" (مطبوعة محاضرة ألقيت على طلبة الليسانس معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة ، 2000)، 24.

-المشاركة في دعوة الأطراف المعنية إلى التفاوض بغرض إيجاد حل للنزاع، ونبذ الوسائل المسلحة للتعبير عن الأهداف والمطالب[1].

-العمل على تعبئة الرأي العام العالمي بقضايا انتهاكات حقوق الأقليات،ويعد هذا النوع الضغط الذي تمارسه المنظمات الدولية غير الحكومية على الدولة أو الدول المعنية لحملها على مراجعة سياساتها الكلية والجزئية.

-منح القضية بعدا دوليا، من خلال السعي لعرضها ومناقشتها وحشد التأييد والمناصرة لها.

ومن التجمعات غير الحكومية الإفريقية النشطة في هذا المجال نذكر: حركة أفريقيا الإنسانية، المنظمة الأفريقية للاجئين وكذا المبادرة الإنسانية الأفريقية، وهذه الأخيرة كان لها كبير في إغاثة اللاجئين جراء النزاع في رواندا[2].

وفي هذا الجزء سيتم التركيز على منظمة أطباء بلا حدود التي كان لها الدور الأبرز في التقليل من حدة النزاع في رواندا، والعمل على عدم تجدده، فقد كانت سباقة في تقديم الإغاثة والقدوم إلى المنطقة من أجل تقديم المساعدات الغذائية، وذلك من خلال توفير الغذاء الصحي اللازم خاصة للأطفال، كما توفر الرعاية الصحية لهم من خلال بناء مستشفيات ميدانية ومراكز صحية من أجل مكافحة الأمراض الناجمة عن تدهور الوضع البيئي كالكوليرا، علاوة على ذلك وعلى الرغم من انسحاب المنظمة حاليا من رواندا إلا أنها لا تزال تقدم لها المساعدات، خاصة اللاجئين الموجودين في أوغندا بهدف دعم عملية الأمن والسلم والوحدة الوطنية التي اتبعتها الحكومة الرواندية الجديدة[3].

---

[1]. غضبان مبروك، **مدخل للعلاقات الدولية**.24.

[2]. **نفس المرجع**.

[3]. "جهود منظمة أطباء بلا حدود"، على الرابط: http://www.115Fal/h.t.m ، تاريخ التصفح: (2019/06/09).

وبالتالي نشر ثقافة السلام داخلها لحماية كل المدنيين وتحقيق الإنسجام والتعاون فيما بينهم، وهذا ما يؤكده لنا قول رئيس المنظمة "جان إيرفيه برادول Jean-Hervé Bradol" بعبارته "رواندا كانت بمثابة علاج بالصدمة".

وبالتالي ومن خلال هذا الطرح نجد أن منظمة أطباء بلا حدود كان لها دور كبير في القضاء على النزاع الرواندي وتحقيق الأمن والسلام داخلها، ومساعدة الأطراف المتنازعة على التفكير في برنامج المصالحة عبر توفير المساعدات الغذائية والطبية. وبالتالي تركيزهم على العمل المشترك والتفكير في مستقبل خال من الصراعات، من خلال مختلف المساعدات التي قدمتها، والأهم من ذلك أنها كانت موجودة أثناء النزاع وهذا ما عجزت عنه الدول رغم إمكانياتها[1].

المطلب الرابع: مبادرات تعزيز السلام والإستقرار في رواندا

مع فوز الرئيس الرواندي "بول كاغامي" (الرئيس السادس والحالي لجمهورية رواندا منذ 24 مارس 2000) بولاية ثالثة في الإنتخابات الرئاسية لعام 2017، تدور العديد من التساؤلات حول مصير الدولة الرواندية في ظل حقبة جديدة من حكم كاغامي المنتهية ولايته، وتتباين الآراء حول طبيعة هذه الحقبة الجديدة، هل ستشهد مزيد من الإستقرار الأمني والنمو الاقتصادي؟ وهل ستستمر حالة التراجع الديمقراطي وانتهاكات حقوق الإنسان، في ظل عدم وجود معارضة حقيقية نتيجة عمليات القمع وتحجيم وسائل الإعلام وحرية الرأي.

شرع الرئيس في إعادة بناء الدولة سياسيا بما يعزز المواطنة ويخفي أي بوادر لرجوع أزمة الإقتتال العرقي، ومن ثم ظهرت العديد من المبادرات حول تعزيز السلم والإستقرار

[1]. فايرس واسيمان، "منظمة أطباء بلا حدود ومسؤولية تقديم الحماية"، **مجلة أخلاقيات العدالة الجنائية** 3 (2010): 10.

والتعاون ومحاكمة المتورطين في عمليات الإبادة الجماعية؛ والتي بدأت بمجلس الحكماء أو "الجاكاكا"، وهو شيء أشبه بالمجالس العرقية لحل مشكلة تورط ملايين من المواطنين في الإبادة الجماعية من خلال المصالحة، والتي قضت بأن يتم العفو من التهم في مقابل الإقرار بالذنب والمساعدة في إلقاء القبض على القيادات المستغلة لهذه الفتنة[1].

ثم مبادرة "أوموغاندا Umuganda" لإحياء الثقافة الرواندية والتكيف مع برامج التنمية يليها مبادرة "أوبوديهي Ubudehe" لتعزيز ثقافة العمل الجماعي، والدعم المتبادل، ثم مبادرة "غيرينكا Girinka" لإعادة بناء رواندا وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة، مبادرة "ايتو ريرو ربيغينهوغو" لدعم الثقافة الوطني في عدة مجالات مثل اللغة، والعلاقات الاجتماعية والرياضة، والدفاع عن الوطن[2].

وكانت الخطوة الثانية وهي وضع الدستور الرواندي الذي ينص على المصالحة الوطنية، وإعادة تأهيل المتورطين في الإبادة من خلال البرامج التعليمية والتثقيفية والقوانين الصارمة التي جعلت التلفظ بأي خطاب عنصري جريمة لا يتهاون فيها، حيث استخدم دستور 2003 لغة قوية تشجب الصراع العرقي، وكان من ضمن مبادئه الأساسية "مكافحة أيديولوجية الإبادة الجماعية وجميع مظاهرها"، و"القضاء على الإنقسامات الإثنية والإقليمية وغيرها لتعزيز الوحدة الوطنية"، فضلا عن إعادة تقسيم المحافظات، ومن ثم عملت الحكومة على إعادة التقسيم وتوزيع السكان حتى تعززت قيم

[1]. رشا السيد عشيري، "رواندا في ظل حقبة رئاسية جديدة، الأبعاد والسيناريوهات"، على الرابط: http://www.qiraatafrican.com ، تاريخ التصفح: (2019/06/07).

[2]. **نفس المرجع**.

المواطنة وإلغاء فكرة القبلية، وقسمت البلاد إلى أربع مقاطعات (الشمال والشرق والجنوب والغرب)، يرأس كل منها حاكم في محاولة لتحقيق لامركزية السلطة[1].

أما في مجال التعليم والذي اعتبر عماد تقدم الدولة في ظل حكم كاغامي؛ فقد كان نظام التعليم قبل الإبادة يقوم على الفصل العنصري وتقسيم الفصول بحسب القبيلة والطبقة الاجتماعية، وفي ظل الإبادة تم قتل المدرسين والأطفال، ونهبت محتويات المدارس، وتسرب كثير من المعلمين، ومن ثم وضعت الحكومة ميزانية خاصة للتعليم لإعادة المتسربين وتوفير التعليم لكافة مواطني الدولة خاصة الأسر الأكثر فقرا، وتعديل المناهج بما يعزز قيم المواطنة وتقبل الآخر[2].

وعلى مستوى مشاركة المرأة في الحياة العامة، فوفقا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة تحتل رواندا المركز الأول على مستوى العالم في التمثيل النسائي للبرلمان، ففي عام 2008 كانت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان الرواندي هي 49% متفوقة على أكبر الدول الأوروبية، فكانت السويد بنسبة 47%، وفنلندا بنسبة 41.5%، وفي عام 2013 ارتفعت نسبة النساء في البرلمان الرواندي إلى 64% بعد أن كانت 17% في عام 1990.

فضلا عن الدور الرائد في مجال الصحة، حيث تنفق رواندا في مجال الصحة 27% من إجمالي الدخل، فيما تنفق 17% على التعليم، حيث انخفضت مستوى وفيات الأطفال من 2030 طفلا عام 1998؛ ليصبح 55 طفلا عام 2012، كما انخفض

---

[1]. "رواندا من الحرب إلى أجمل مدن أفريقيا"، على الرابط: http://www.media.plus.tn.com، تاريخ التصفح: (2019/06/07).

[2]. **نفس المرجع.**

معدل وفيات الرضع من 120 رضيعا لكل 1000 رضيع عام 1998؛ ليصبح 40 رضيعا فقط عام 2012، ما يدل على مدى التقدم الذي أحرزته الدولة[1].

كذلك النمو الاقتصادي الذي شهدته رواندا من أهم عوامل نجاح إدارة كاغامي، والتي على إثرها تم غض الطرف عن ممارسات أخرى قد صنفها البعض على أنها انتهاكات لحقوق الإنسان في ظل انعكاس القوة الاقتصادية، فقد كانت الخطوة الأولى لإعادة بناء الاقتصاد في رواندا هي إعادة المواطنين الهاربين من رواندا، ليشكلوا قاعدة القوى العاملة، والتركيز على ثروات البلاد الزراعية والسياحية والإستفادة منها، وتوجيه الإستثمار إليها حتى أصبحت تمثل 70% من القوة الاقتصادية، وعلى إثرها أصبحت واحدة من الدول الاقتصادية الرائدة في أفريقيا بسبب اعتمادها على الزراعة بشكل كبير. بالإضافة إلى الإهتمام بالتصنيع والبناء والخدمات، والطاقة الكهربائية في ظل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى 8% خلال عام 2015، وانخفاض في نسبة الفقر من 95% إلى 5% عام 2011[2].

[1]. إبراهيم عبد القادر ومحمد عبد الله، "الصورة الإيجابية للمستقبل (مقارنة بين الصومال ورواندا)، على الرابط: http://www.magadishecenter.for.desearshandstudies.com ، تاريخ التصفح: (2019/06/07).

[2]. **نفس المرجع.**

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن منطقة البحيرات الكبرى تعد من بين أهم المناطق التي تزخر بثروات طبيعية في قارة أفريقية، مما جعل منها محل أطماع الدول التي تحاول بشكل أو بآخر الوصول إلى تحقيق مصالحها في المنطقة، بالإضافة إلى أنها تشهد انتشار النزاعات بشكل كبير فيها؛ كما هو الحال في رواندا التي تعاني من نزاع عرقي متجذر والتي عانت جرائم كثيرة في حق الإنسانية خلفت قتلى ومشردين ولاجئين، وما يزيد من تفاقم النزاع داخل رواندا هو تدخل دول الجوار التي عجلت بدفعه نحو العنف المسلح نظرا للمصالح التي ترتبط بها تلك الدول، ليتم بذلك إنشاء محكمة جنائية دولية تفصل في الجرائم المرتكبة ومعاقبة المجرمين، والقيام بمبادرات لتعزيز السلام وخلق الإستقرار في رواندا بإسهام من المنظمات الدولية غير الحكومية.

الخاتـــمة

الخاتمة

أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية تحظى بمكانة كبيرة في المجتمع الدولي، ويرجع ذلك لقدرتها على إثبات دورها الفعال في إرساء عمليات بناء السلام، وبالتالي نجد أنها حازت على دور هام في معالجة مختلف القضايا المطروحة على الساحة الدولية إلى جانب الفواعل الدولية، بعد أن كان ذلك حكرا على الجهات الرسمية فقط، ويرجع كل هذا إلى ما تملكه المنظمات الدولية غير الحكومية من قدرات مكنتها للإستجابة إلى طموحات ومطالب الشعوب؛ خاصة الفئات المهمشة والتي تتعرض للخطر، ولهذا تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على التعبير عن المطالب والإحتياجات التي لم تستطع الدولة لوحدها تلبيتها وإدارتها.

وبالتالي أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية مشاركة وبشكل فعال إلى جانب الدول في حل العديد من القضايا والتهديدات العالمية، منها قضايا نشر ثقافة بناء السلام في المناطق التي شهدت نزاعات عنيفة بهدف إعادة بناء وإعمار ما تم تخريبه بعد النزاع، وهذا من خلال بناء علاقات ودية وإصلاح كل ما قد يؤدي إلى عودة النزاع.

وبناءا على ما تم عرضه في دراستنا تم التوصل إلى النتائج التالية:

- استطاعت المنظمات الدولية غير الحكومية كأحد الفواعل غير الدولاتية حل العديد من القضايا، وهذا يرجع لقدرتها على التعامل بشكل فعال مع هذه القضايا وبفعل الخصائص التي تتميز بها عن غيرها من المنظمات الأخرى، فهي تعمل بشكل طوعي لتحقيق المنفعة العامة وتلبية كل حاجات الفئات المتضررة من النزاعات، ولا تسعى لكسب الربح من نشاطها.

- عملت المنظمات الدولية غير الحكومية على إرساء عمليات بناء السلام على كل المستويات الإنسانية والتنموية، بحيث يبرز دورها وينشط بشكل كبير في حماية حقوق

الإنسان مثل دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كما لها دور في حماية النساء والأطفال أثناء النزاعات؛ من خلال توفير الرعاية الصحية والغذاء والماء وفي هذا الإطار يبرز دور كل من منظمة أطباء بلا حدود ومنظمة أوكسفام، بالإضافة إلى أنها تعمل على تحقيق التنمية بكل مستوياتها وبمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وحتى الإنسانية، كما تسعى إلى حماية البيئة ضد الأخطار التي تهددها فمثلا نجد منظمة السلام الأخضر، ومنظمة أصدقاء الأرض.

* نلمس دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام من خلال اعتمادنا في هذه الدراسة على حالة منظمة البحيرات الكبرى وكان دورها جد فعال في دولة الكونغو الديمقراطية، لكن تم التركيز على دولة رواندا التي عرفت حرب أهلية ونزاعات خلفت آلاف القتلى وصور عديدة لانتهاكات حقوق الانسان خاصة أثناء الابادة الجماعية سنة 1994، وارتكاب جرائم بشعة في حق البشرية بحيث كان دور المنظمات الدولية غير الحكومية يكمن في ترتيبات بناء السلام في المنطقة والاغاثة الانسانية والتكفل باللاجئين وهدفها دائما يمكن في انهاء النزاع، ولا يقتصر دورها هنا فقط بل يتعدى إلى مجالات أخرى أوسع وهي دعوة كل من الهوتو والتوتسي إلى التفاوض بغرض إيجاد حل للنزاع والعمل على تعبئة الرأي العام العالمي أثناء الإبادة الجماعية التي قام بها جماعة الهوتو في حق قضية التوتسي، وتدويل القضية من خلال السعي لعرضها ومناقشتها وكسب التأييد لها.

وبهذا نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية كرّست كل مجهوداتها في إرساء عمليات بناء السلام مستخدمة في ذلك أساليب مكنتها من كسب تأييد الدول لتصبح بذلك من بين الفواعل المشاركة في صنع القرارات ورسم السياسات على المستوى العالمي، فرغم تدخلها في عمليات بناء السلام في مناطق مختلفة من العالم مثل رواندا، إلا أنها لم تستطع أن تتدخل في العديد من المناطق التي لا زالت إلى الآن تشهد نزاعات عنيفة مثل سوريا

واليمن وهذا الاشكال يبقى مطروحا حتى يتم تفسيره، ومن هنا نرى أن دور المنظمات غير الحكومية لايزال يشوبه بعض الغموض من حيث التدخل في مناطق على حساب مناطق أخرى، لكن هذا لا يقلل بدرجة كبيرة من أهمية وجهود المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها البارز في عمليات بناء السلام.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا/ المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

- -الصدوق، عمر. **التنظيم الدولي المعاصر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1996.
- العنزي سعد علي وصالح أحمد علي. **إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
- المصطفاوي، محمد أحمد وعثمان، عبد الباقي. "**واقع المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان وأثره على الشراكة في اليمن**. اليمن: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، 2006.
- المغامدي ،عبد الله رزيق. **التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية** .القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
- المغربي، كامل محمد. **الإدارة أصالة المبادئ والأسس ووظائف المنشأة مع حداثة وتحديات القرن21** .عمان: دار الفكر، 2007.
- بالستغراف، جيمس دورتي وروبرت. **النظريات المفسرة في العلاقات الدولية**. بيروت: الكاظمية للنشر والترجمة والتوزيع، 1985
- جون بول ليدراتش، "**تحويل الصراع ربط محكم وواضح لمبادئ الإرشادية**، تر: وجدي وهبة وكملية إيلينا العراق: جمعية الأمل العراقية، 2010.
- خولي، معمر فيصل. **الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني** .القاهرة: العربي للنشر والتوزيع).
- ربايعية، إبراهيم علي. **إدارة الصراع والنزاع**: الكويت، 2015.

- سامبسون، سنتيا وآخرون. **المقابلات الإيجابية لبناء السلام**، تر: فؤاد سروجي .عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007.
- سعد الله، عمر. **المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولية بين النظرية والتطور**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
- عبد الرزاق، إبراهيم عبد الله . **الجذور التاريخية للصراع بين الهوتو والتونسي في هضبة البحيرات** . معهد البحوث والدراسات الأفريقية. جامعة القاهرة، 2002.
- عدلي ،هويدا . **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة اخفاق للخدمات الاجتماعية**. الإسكندرية: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- عوض، عبد الكريم خليفة. **القانون الدولي العام، دراسة مقارنة** . ب.ب.ن: دار الجامعة الجديدة، 2011.
- غفار، أحمد محمد عبد القادر . **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، التدابير الوقائية – دراسة حالة رواندا**– .الجزائر: دار همم، 2004.
- غنيم، عثمان محمد و أبو زنط، ماجدة . **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007.
- قاسيمية، جمال. **أشخاص المجتمع الدولي، الدولة والمنظمات الدولية** :الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع. 2013.
- قور، أبو القاسم. **مقدمة في دراسات السلام والنزاعات** . بيروت، مكتبة الأبتار، 2010.
- محمد، مصطفى محمود وعبد العال، عبد السلام. **دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك** .مصر: بنك التمويل المصري السعودي، 2016.
- يحي، وناس. **المجتمع المدني وحماية البيئية ودور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات**. الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2003.

2-الدوريات والمجلات العلمية:

- الأشغل، عبد الله. "عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة"، **مجلة السياسة الدولية**، 117 (1994): 156.
- ثابت، وائل محمد. "مشاكل التدريب الإداري في المؤسسات غير الحكومية العاملة في قطاع غزة –فلسطين"، **مجلة جامعة الأزهر** 1، المجلد12 (2008): 4.
- الحديدي، علاء. "السياسة الخارجية المصرية تجاه نهر النيل"، **مجلة السياسة الدولية** 104 (أفريل 1991): 126.
- زقاغ، عادل. "العصر الوسيط الجديد وتداعياته على النظرية في الممارسة في العلاقات الدولية"، **مجلة المفكر** 7 (2011): 44.
- سامي، سامي والخزندار، إبراهيم. " نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات التطور والمفاهيم والمؤشرات"، **مجلة المفكر** 7 (2011): 59
- قمان، شعيب. "حوكمة عمليات بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى –دراسة حالتي رواندا وبروندي–"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، 5 (مارس 2016): 87
- محمد المكي، الشفيع. "الصراع في منطقة البحيرات العظمى أسبابه وتداعياته"، **مجلة دراسات أفريقية** 24 (2000): 120.
- محمود، أمل والعبيدي، علي. "إستراتيجية الصراع التنظيمي وإمكانية تحقيق الأهداف المنظمة" . **مجلة الإدارة والاقتصاد**، 69 (2008): 25.
- مشاري، عادل. "المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا"، **مجلة المفكر** 3 (2004): 252.
- منصر، جمال. "بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. 15 (جوان 2015): 380-381.

- نهـــى، عبـــد الله. "روانـــدا"، مجلـــة الأهـــرام 47 (2016)، تـــاريخ التصـــفح: (2019/05/10).http://www.ahram.org.eg/news/2013.
- واسيمان، فايرس. "منظمة أطباء بلا حدود ومسؤولية تقديم الحماية"، **مجلة أخلاقيات العدالة الجنائية** 3 (2010): 10

3- الرسائل العلمية:

- إسماعيل، محمد داوود. "**دور وسائل الإعلام في عمليات بناء السلام في ليبيريا**" رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، 2015.
- بركان، إكرام . "**تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكنونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية.**" رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.
- بوساحة، مروة. "**بناء السلام: دراسة في المفهوم والمقاربات والفواعل**" مذكرة ماستر، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2018.
- حاج، عمارة. "**دور المنظمات غير الحكومية كآلية من آليات التنمية المستدامة**" مذكرة ماستر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر, سعيدة.
- حشاني، فاطمة الزهراء. "**النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة**" (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.
- رحلي، مباركة. "**الحرب الأهلية في رواندا 1994 والمواقف الدولية منها**" مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
- سعيد، برابح. "**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان**" رسالة ماجستير، جامعة منشوري، قسنطينة، 2010.
- سميرة، ناصري. "**آليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**" رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2010.

- شتين، مصعب. "**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في دعم عمليات التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016**" أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.
- شريفي، الشريف "**المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان في الجزائر**" رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008.
- صالحي، نصيرة. "**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام**" (سالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.
- عبد القادر، محمد محمود. "**دور المنظمات الدولية غير الحومية في حفظ السلم والأمن في العالم**" رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2014.
- العلي، بيان. "**المنظمات الدولية غير الحكومية وتأثيرها على سيادة الدول في العالم**" رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2017.
- قاسيمي، يوسف. "**مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر**" رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2005.
- لكمين، خيرة. "**استراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ، العراق 2003-2016 نموذجا**" رسالة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018.
- لموشي، طلال "**دور الفواعل غير الدولاتية في العلاقات الدولية والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان نموذجا**" أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.
- لوصيف، السعيد. "**واقع الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**" رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2010.

- ليلى، مسالي ونذيرة، بورقيبة. "**المصالح كآلية لتمويل النزاعات الدولية دراسة حالة رواندا**" مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة 3، 2017.
- مدلل، حفناوي. "**الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ الأمن والسلم الدوليين**" رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
- مرايسي، أسماء. "**إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الانسان، دراسة حالة منظمة العفو الدولية**" رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2018.
- معوذ، زين العابدين. "**تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية في السياسة العامة**" أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.
- الميدان، فاروق. "**الأمم المتحدة وبناء السلام في إفريقيا**" رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2013.
- نادية، عثمان وعقال سهيلة. "**المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في تنفيذ القانون الدولي الإنساني**" مذكرة ماستر، جامعة بجاية، 2013.
- يمينة، نايت جودي. "**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير وضمان تنفيذ القانون الإنساني**" رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

4-الأوراق البحثية والملتقيات:

- "**الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام**"، تقرير الجمعية العامة ومجلس الأمن، نيويورك: الأمم المتحدة، 1992،
- رياض، حمدوش "**سياسات الدفاع والأمن في مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة العربية**" . ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول مواجهة الظاهرة الإرهابية في المنطقة العربية، سكيكدة، 24-25 نوفمبر، 2015.

- شعبان، سعاد. "**ثقافة التوتسي (رواندا-بورندي)**" ورقة مقدمة لندوة في معهد البحوث والدراسات الأفريقية حول التوتسي وأزمة البحيرات العظمى، القاهرة، 21-22 أفريل، 2002.
- الصامدي، زياد. **حل النزاعات، برنامج دراسات السلام الدوليين** ب.ب.ن: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010.
- قنصورة، صبحي. "**الصنف الإثني في روندا ديناميكيات الصراع السياسي بين الهوتو والتوتسي**" . ورقة مقدمة لندوة في معهد البحوث والدراسات الأفريقية حول التوتسي وأزمة البحيرات الكبرى، القاهرة، 2002
- مبروك، غضبان. "**المدخل للعلاقات الدولية**" مطبوعة محاضرات مقدمة في معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2000.

5-المواقع الإلكترونية:

- "الإبادة الجماعية في رواندا"، تاريخ التصفح: (2019/06/07). http://www.almssal.com/cotegore/wouders،
- "جهود منظمة أطباء بلا حدود"، تاريخ التصفح: (2019/06/09). على الرابط: http://www.115Fal/h.t.m
- "رواندا من الحرب إلى أجمل مدن أفريقيا"، تاريخ التصفح: (2019/06/07). http://www.media.plus.tn.com،
- Cyrien karanamugere, "Rowanda-justice la phase déasive des suridiction Gacaca", sur , historique de navigation: (13 /05/2019).le lien: http://www.hunilationstudies.org
- أيوب، يوسف. "الاهتمام بأفريقيا منطقة البحيرات الكبرى"، تاريخ التصفح: (2019/05/08). https://www.youm7.com/22225،

- بن الشريف، خالد. "دروس من الهوتو والتوتسي، وكيف تجاوزت رواندا الأزمة"، تاريخ التصفح: (2019/06/07):
، http://www.sasapost.com/genocide.inrwanda.
- حسن، عز الدين. "النزاعات الإثنية والعرقية في رونـدا"، تاريخ التصفح: (2019/05/13).:http://www.arwikepedia.org/wiki
- حسين، حمدي عبد الرحمان. "صراع البحيرات العظمى صناعة محلية وخبرة أجنبية"، تاريخ التصفح: (2019/05/09). https://www.aljazeera.com ،
- رضا، أحمد. "البحيرات الكبرى، منطقة المذابح والموارد الإستراتيجية"، تاريخ التصفح: (2019/05/09). https://www.manar.com/page34314.ar.html،
- زقاع، عادل. "حل النزاعات الدولية ومسألة التوقيت المناسب"، تاريخ التصفح: (2019/05/13).http://www.geocities.com/adelyeggagl/timing ،
- سعداني، اسمهان. "منهج الحل التفاعلي في حل النزاعات الدولية، دراسة نظرية" تاريخ التصفح: (2019/05/05).https://democratica.de/?!=57323،
- عشيري، رشا السيد. "رواندا في ظل حقبة رئاسية جديدة، الأبعاد والسيناريوهات"، تاريخ التصفح: (2019/06/07). http://www.qiraatafrican.com ،
- المصري، حكمت نبيل. "التسوية السلمية للمنازعات الدولية قضية طاب نموذجا"، تاريخ التصفح: (2019/04/28).https://democratica.de/?!=43313 ،
- منظمة أصدقاء الأرض من أجل حماية البيئة تتلقى جائزة الأورومتوسطية للحوار في بروكسيلتم"، تاريخ التصفح: (2019/04/22). www.file//E/Doc/NGOSLATAZ،
- نهى، عبد الله. "رواندا"، **مجلة الأهرام** 47 (2016)، تاريخ التصفح: (2019/05/10).http://www.ahram.org.eg/news/2013،

ثانيا/المراجع باللغة الأجنبية:

أ-المراجع باللغة الإنجليزية:

- Michael Ewards, NGO **Rights and Responsibilities : A New Deal for Global Governance**, (London: Foreign Policy Centre, 2000)
- Alexander Austin, **Early warning and The Field :Acargo cult Science?** (New York: Berghof Research Center For Constructive Conflict Management, 2004)

ب-المراجع باللغة الفرنسية:

- Cyrien karanamugere, "Roanda-justice la phase déasive des suridiction Gacaca", sur le historique de navigation
- Hassim wane, "eco de quelques ONGs African humantaires", **Rachingconflicts solitical département** 3 (janvier 1998)

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمـــــــة.....	8
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للمنظمات الدولية غير الحكومية وعمليات بناء السلام	
المبحث الأول: ماهية المنظمات الدولية غير الحكومية.....	19
المطلب الأول: نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية.....	19
المطلب الثاني: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية.....	23
المطلب الثالث: خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية.....	26
المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية لعمليات بناء السلام.....	31
المطلب الأول: تعريف بناء السلام.....	32
المطلب الثاني: مفاهيم ذات علاقة بمفهوم بناء السلام.....	34
المطلب الثالث:نطاق عمليات بناء السلام.....	38
المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لدور الفواعل غير الدولاتية.....	40
المطلب الأول: تفسير النيوواقيعية لدور الفواعل غير الدولاتية.....	40
المطلب الثاني: التفسير الليبرالي لدور الفواعل غير الدولاتية.....	42
المبحث الرابع: المقاربات المفسرة لبناء السلام.....	44
المطلب الأول: مقاربة التدخل.....	44
المطلب الثاني: المقاربات الإيجابية لبناء السلام.....	49
الفصل الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية لبناء السلام	

المبحث الأول: أساليب المنظمات الدولية غير الحكومية لتحقيق السلام.....	**56**
المطلب الأول: أسلوب الدبلوماسية الوقائية	**56**
المطلب الثاني: أسلوب الإنذار المبكر.....	**59**
المطلب الثالث: الوساطة وبناء القدرات.....	**63**
المبحث الثاني: جهود المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان.....	**64**
المطلب الأول: علاقة المنظمات الدولية غير الحكومية بموضوع الإنسان.....	**64**
المطلب الثاني: أهم أساليب إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان.....	**67**
المطلب الثالث: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار الآلية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.....	**72**
المبحث الثالث: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية على المستوى التنموي.....	**74**
المطلب الأول: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية على مستوى التنمية.....	**74**
المطلب الثاني: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية البيئة.....	**77**
المطلب الثالث: الإنجازات الميدانية للمنظمات الدولية غير الحكومية.....	**80**
الفصل الثالث: النزاع في منطقة البحيرات الكبرى ودور المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام في روندا	
المبحث الأول: لمحة عن منطقة البحيرات الكبرى.....	**85**
المطلب الأول: التعريف بمنطقة البحيرات الكبرى.....	**85**

المطلب الثاني: الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة البحيرات الكبرى.....	**86**
المطلب الثالث: النزاع في منطقة البحيرات الكبرى.....	**87**
المبحث الثاني: لمحة عن روندا وخلفيات النزاع.....	**89**
المطلب الأول: الأهمية الجغرافية والإستراتيجية لرواندا.....	**89**
المطلب الثاني: التركيبة السكانية لمنطقة رواندا.....	**91**
المطلب الثالث: خلفيات النزاع في رواندا.....	**93**
المبحث الثالث: المصالحة الوطنية ودور المنظمات الدولية غير الحكومية في تحويل النزاع في رواندا.....	**96**
المطلب الأول: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ودورها في بناء السلام بعد النزاع.....	**97**
المطلب الثاني: الإبادة الجماعية في رواندا1994.	**98**
المطلب الثالث: جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في حل النزاع وبناء السلام في رواندا.....	**101**
المطلب الرابع: مبادرات تعزيز السلام والإستقرار في رواندا.....	**103**
الخاتمـــــــة.....	**109**
قائمة المراجع.....	**113**